

الأوزان والمقادير

مباحث استدلالية قيّمة
تشمّل على كلّ ما يحتاجه الفقيه منها

تأليف

الشيخ إبراهيم سليمان

الغايي - البياضي

دار المنظر

بيروت - لبنان

الأوزان والمقايير

مَبَاحِثُ اسْتِدْلَالِيَّةٍ قِيَمَةٍ
تَشْتَمِلُ عَلَى كُلِّ مَا يَحْتَاجُهُ الْفَقِيهُ مِنْهَا

تَأَلِيفُ

الشيخ إبراهيم سليمان

العسايلي - البتايضي

سنة ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م

سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

الطبعة الاولى

الطبعة الثانية المصححة

دار المنتظر

بيروت - لبنان

شرعت في جمعها في رجب الحرام سنة ١٣٥٦ هـ

وفرغت منها في ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٣٦١ هـ

في جبل عامل

وأضفت اليها اشياء قبل الطبع

سنة ١٣٨١ هـ

جميع الحقوق محفوظة

دار المنتظر: لبنان - بيروت ص ٠ ب ٢٣٤ / ٢٥

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين المعصومين .

وبعد لما رأيت حاجة الفقيه شديدة الى معرفة قسم كبير من الاوزان والمقادير في أبواب نصب الزكاة للذهب والفضة ، وتقدير الفطرة ، ومبحث الكرّ الذي لا ينجسه شيء ، وتقدير المسافة ، ومهر السنة ، وحنوط الميت ، ودية قتل النفس ، وماء الوضوء والغسل ، ومئة العقد ، والكفارات ككفارة الإفطار في شهر رمضان أو في قضائه ، أو تأخير الصيام ، أو الحنث في العهد وأخويه ، أو الظهار ، أو قتل الخطأ ، أو الوطء أول الحيض أو وسطه أو آخره ، الى غير ذلك - لما رأيت ذلك جمعت من كتب الفقهاء ومن كتب غيرهم ومن السنة العارفين ، هذا المقدار من الأوزان والمقادير ، ورتبته على الحروف الهجائية تسهيلاً على القارئ ، وشرحته شرحاً جيداً وأوضحته بمقدار جهدي .

ولم اكتف بما نص عليه هؤلاء ، بل اخترت ثلاث شعيرات من تسع شعيرات وبنيت عليها الاوزان الشرعية من الدراهم والمثاقيل ، واخترت ثلاث قمحات من تسع وبنيت عليها الاوزان العرفية (الصيرفية) من الدراهم والمثاقيل ، في موازين في منتهى الدقة ، فكان عندي من سدس الدرهم فما فوق ، ومن سدس المئقال فما فوق ، أوزان شرعية وعرفية كثيرة ، فكنت أضيف الى النص شهادة العيان ، حتى انتظم ذلك كله في رسالة نادرة الدقة ، جيدة السبك ، كثيرة التحقيق والتدقيق ، مشتملة على كثير من بيان أغلاط المتقدمين والمتأخرين .

وهذا المبحث وإن طرقة غيري من الفقهاء كما ستعرف في مطاوي هذه المقادير وفي الفهرست ، إلا أن جميع من طرقة لم يستوف البحث فيه تمام الاستيفاء ،

خصوصاً في تطبيقه على الاوزان العرفية ، ومن استوفاه في الجملة لم يستدل على المقادير الشرعية بالادلة المحررة في كتب الاصحاب ، مضافاً الى ما وقع لكل منهم من بعض الاغلاط في بعض الاوزان كالاقالة الاسلامبولية وكثير غيرها كما ستعرف ان شاء الله تعالى .

وانت بعد الاحاطة بما ذكرت يمكنك ان تحسب كل ما تريده بنفسك مما اهملت ذكره في كتابي هذا . فلا يستعصي عليك حساب المسافة مثلاً بالاميال : الانكليزية ، والبحرية ، والعقد ، بعد معرفتك هذه المقادير ، ومعرفتك مقدار المسافة بالامتار وباليرد وهكذا .

والله ولي التوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل .

ابراهيم سليمان

تنبيهات هامة



رأيت أنه لا بد لي من ذكر هذه التنبيهات قبل الشروع بمعالجة مواضع الكتاب لشدة علاقتها بمواضعه ولما سبها الا كيد بها إذ ترافقها من ألف الكتاب لياته :

١ - الاعداد وما بعدها:

ما بعد الثلاثة الى العشرة يكون جمعاً مجروراً بالاضافة ، والعدد نفسه يذكر مع المؤنث ويؤنث مع المذكر ، تقول : ثلاثة رجال ، وثلاث نساء الخ وما بعد الاحد عشر واخواتها ينصب على التمييز ، ويكون مفرداً ، وبجزأ : أحد عشر يذكّر ان مع المذكر ، ويؤنثان مع المؤنث ، وكذلك جزأ : اثني عشر واما الثلاثة عشر الى التسعة عشر فأجزاؤها الاولى تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث ، واجزاؤها الثانية تذكّر مع المذكر وتؤنث مع المؤنث ، وهذا جدول لكل ما ذكرناه :

أحد عشر رجلاً وإحدى عشرة امرأة - اثنا عشر رجلاً واثنتا عشرة امرأة .
ثلاثة عشر رجلاً وثلاث عشرة امرأة - اربعة عشر رجلاً واربعة عشرة امرأة .
خمس عشر رجلاً وخمس عشرة امرأة - ستة عشر رجلاً وست عشرة امرأة .
سبعة عشر رجلاً وسبع عشرة امرأة - ثمانية عشر رجلاً وثمانية عشرة امرأة .
تسع عشر رجلاً وتسع عشرة امرأة

وهذه الاعداد كلها مبنية على الفتح الا اثني عشر واثنتي عشرة فان صدرهما يعرب إعراب المثنى بالالف رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً ، وعجزهما يبنى على الفتح في محل جرّ بالاضافة ، وقيل : لا محل له من الاعراب ، لانه واقع موقع النون من المثنى ، وليس الصدر مضافاً الى العجز قطعاً . إهـ ، ولم لم يكن الصدر مضافاً الى العجز لما حذفت النون .

وما بعد العشرين الى التسعين ينصب على التمييز ويكون مفرداً ، مثل : عشرون رجلاً وثلاثون امرأة .

وما بعد المئة يكون مجروراً باضافتها ، نحو : مئة رجل ، مئتا رجل ، ثلاث مئة رجل

وكذلك ما بعد الالف والالفين الى المئة الف

وكذلك ما بعد المئة الف ، والمليون ، والمليار الخ .

٢ - كتابة المئة

المئة تكتب بالالف ، وتلفظ بغير الف (المائة) وأنا آثرت كتابتها مع مشتقاتها كما تلفظ رفعاً للاشتباه ، وخروجاً على هذا القانون الاعوج الذي ابتكره من لا يعرف الاملاء ، فصار حتى بعض العارفين يلفظها بفتح الميم والمدّ لأنها كتبت بالالف ... وحيث وضعوا الهمزة على ياء ، فكثيراً ما يحذف الناس الهمزة ويفتحون الميم ويقولون : خمسية قرش . وانما هي خمس مئة قرش

٣ - حكم ثمان

الثمانية للمذكر ، والثمان للمؤنث ، تقول : ثمانية رجال وثمانى نسوة ، ثمانية عشر رجلاً وثمانى عشرة امرأة .

والثمان المؤنثه إذا اضفتها قلت : ثمانى نسوة ، وثمانى عشرة امرأة وثمانى مئة ، باثبات الياء في الاضافة ، كما تقول : قاضى عبدالله ، فاذا لم تضيفها تسقط الياء مع تنوين عند الرفع والجر ، وتثبت عند النصب ، لانه ليس بجمع حتى يجري مجرى جوار وسوار في ترك الصرف (جمع جارية وسارية) فتقول : هذه ثمان وعددت ثمانى ، وضربت بثمان . اما عند الاضافة فتثبت الياء في الحالات الثلاث تقول : هذه ثمانى نسوة ، ورايت ثمانى نسوة ، وبلغت ثمانى عشرة سنة ، ومررت بثمانى نسوة ، وبثمانى عشرة امرأة ، وبثمانى مئة امرأة .

٤ - الذراع :

الذراع مؤنث ، فيقال : الثوب ثمان اذرع ، اعطيته ثمانى اذرع ، وزاد الثوب عن ثمانى اذرع .

وفي مختار الصحاح : ذراع اليد كـ ويؤنث . . . وقولهم الثوب سبع في ثمانية انما قالوا سبع لان الاذرع مؤنثة . وقال سيبويه : الذراع مؤنثة ، وجمعها اذرع لا غير . وانما قالوا ثمانية لان الأشبار مذكورة ، إهـ . ومرادهم بالذراع المؤنث ، او الذي يؤنث ويدكر ، ذراع اليد دون بقية الاذرع . والله العالم .

٥ - يقال

١/٢ نصف - ١/٣ ثلث - ١/٤ ربع - ١/٥ خمس - ١/٦ سدس - ١/٧ سبع - ١/٨ ثمن - ١/٩ تسع - ١/١٠ عشر الخ . . . ٢/٥ خمسان ٧/١٠ سبعة اعشار - ٣/٢٠ ثلاثة اجزاء من عشرين جزءاً ، وهكذا . . .

٦ - ذكر مواهب فاخوري في آخر مفكرته لسنة ١٩٦٢ جدولاً لتحويل مقاييس الطول والمساحة والحجوم الانكليزية الى مترية ، وهو :

لكي تحول :	إلى :	إضرب في :
الايونش	سنتيمتر	٢٥٤٠٠٠
القدم	متر	٠٣٠٤٨٠
اليارد	متر	٠٩١٤٤٠
الميل	كيلو متر	١٦٠٩٣٠
الايونش المربع	سنتيمتر مربع	٦٤٥١٦
القدم المربع	متر مربع	٠٩٢٩٠٣

٠٤٨٣٦١٢	متر مربع	اليارد المربع
٠٠٠٨٣٦١٢	آر	اليارد المربع
٠٠٤٠٤٦٨	هكتار	الفدان
١٥٧٧٧	فراع مربع	المتر المربع
٢٥٩٠٠	هكتار	الميل المربع
٢٠٥٩	كيلو متر مربع	الميل المربع
١٦٠٣٨٧	سنتيمتر مكعب	الاينش المكعب
٠٠٢٨٣١٧	متر مكعب	القدم المكعب
٠٠٧٦٤٥٥	متر مكعب	اليارد المكعب
٠٠٥٦٨٢٥	ليتر	البايנט
٤٥٥٤٦٠	ليتر	الغالون
٠٠٠٤٥٤٦١	متر مكعب	الغالون
٢٨٠٣١٦	ليتر	القدم المكعب
٢٨٠٣٥٠	غرام	الاونس
٠٠٤٥٣٥٩	كيلو غرام	الباوند

وكثير من هذه الاعداد لم نتحققه

الار

هو وحدة أساسية لمقاييس الاراضي ، ويساوي مئة متر مربع . وكل مئة آر تساوي هكتاراً - أي عشرة آلاف متر مربع - وقد يسمى المتر المربع سنتياراً - أي جزءاً من مئة جزء من الآر - . وقد نص على ذلك جميع مؤلفي الكتب الحديثة في الحساب للمدارس الابتدائية .

الاستار

من الاوزان القديمة ، بكسر الهمزة ، ثم السين المهملة الساكنة ثم التاء المثناة من فوق ثم الالف ، ثم الراء المهملة . وهو أربعة وعشرون مثقالاً شرعياً كما نص عليه العلامة السيد عدنان شبر في رسالة الاوزان .

وهو ثمانية عشر مثقالاً صيرفياً كما في الرسالة المذكورة ، وهو كذلك لان المثقال الشرعي ثلاثة أرباع الصيرفي بلا خلاف كما ستعرف إن شاء الله تعالى ، ومنه يظهر النظر في كلام القاموس حيث قال : والاستار بالكسر في العدد أربعة ، وفي التزنة أربعة مثاقيل ونصف الخ . . ونص على ذلك في مكك فقال : والاستار أربعة مثاقيل ونصف ، وهو غريب ، او هو محمول على مثقال مستحدث في زمانه . وفي مختار الصحاح جعل الاوقية استاراً وثلاثاً . وكيف كان ، فقد انقرض هذا الوزن الآن ، والله العالم .

الاصبع

هي الاصبع المتعارفة من معتدلي الحلقة ، وتقدر كل اصبع بعرض سبع شعيرات ، بطن كل واحدة الى ظهر الاخرى من اواسط الشعير كما ستعرف في مبحث حبة الشعير ان شاء الله تعالى .

الاقة الاسلامبولية

هي التي عليها مدار الوزن اليوم (سنة ١٣٦١) في سوريا ولبنان والعراق وغيرها وتسمى في العراق (بالحنة العطاري) وهي اربع مئة درهم صيرفي كما نص عليه العلامتان السيد عدنان شبرفي رسالته في الاوزان ، والسيد محسن الاميز في مواضع من رسالته الدرة البهية . وكما هو معلوم عند التجار بأجمعهم . بل هو من البدييات عند عموم اهالي سوريا ولبنان وغيرها .

وهي اربع اواق عند العراقيين لانهم يعبرون عن ربع الاقة بالاوقية . وهي ست اواق عند السوريين واللبنانيين . وهذا لاشبهه فيه عند احد من الناس . وهي ثلاث مئة وخمسة وخمسون مثقالاً شرعياً ونصف مثقال شرعي واربع حبات متعارفة كما في الدرة البهية ص ٢٦ و ص ٣١ ويريد بالحبة المتعارفة القمحة (حبة القمح اي حبة الحنطة) وهو كذلك ، لأن الاقة ٢٦٦ مثقالاً صيرفياً وثلثان على ما هو الصحيح كما ستعرف ، ولأن المثقال الصيرفي هو مثقال شرعي وثلث بلا خلاف ، فاذا ضربنا المثاقيل الصيرفية في ٩٦ قمحة ، وهو مقدار المثقال الصيرفي عنده وعند غيره ثم قسمنا الحاصل على ٧٢ قمحة ، وهو مقدار المثقال الشرعي ، تكون النتيجة كما يقول . وهذه عملية ذلك :

$ \begin{array}{r} 20600 \\ \hline 216 \\ \hline 400 \\ \hline 360 \\ \hline 400 \\ \hline 360 \\ \hline 40 \end{array} $	$ \begin{array}{r} 72 \\ \hline 350 \quad 1/2 \\ \hline 1096 \\ \hline 23940 \\ \hline 64 \quad \text{ثلثا 96} \\ \hline 20600 \quad \text{قمحة} \end{array} $
---	--

مثقال شرعي

فالاقة ٣٥٥ مثقالاً شرعياً ونصف و ٤ قمحات

وهي - أي الاقة الاسلامبولية - مثنان وثمانون مثقالاً صيرفياً كما نص عليه في مبحث الكر ومبحث الزكاة ومبحث زكاة الفطرة من العروة الوثقى ، وحاشيتها للمحقق النائيني ، وكما في مبحث الكر من سفينة النجاة للعلامة الشيخ احمد كاشف الغطاء (ص ٦٠) وكما في هذا المبحث من وسيلة النجاة للمحقق النائيني (ص ١٢) ووسيلة النجاة الجامعة لابواب الفقه له ايضاً (ص ٩) وأمضاه سيدنا الاستاذ المحقق السيد محسن الحكيم مد ظله في حاشيته عليها ، ونص عليه في منهاج الصالحين (ص ١٢ و ص ٢٤٣) وكما في زكاة وسيلة النجاة الصغيرة للفتية السيد ابو الحسن الاصفهاني (ص ٨٥)

لكن ستعرف في مبحث المثقال الصيرفي والدرهم الصيرفي أنها مثنان وستة وستون مثقالاً صيرفياً وثلاثا المثقال ، وأن هذا هو التحقيق ، وقد نقل عن المحقق الثاني انه قال : الظاهر ان المثقال المستعمل على ألسنة الناس درهم ونصف درهم . وإذا كان المثقال الصيرفي درهماً ونصف درهم كانت الاقة مثنان وستة وستين مثقالاً صيرفياً وثلاثا المثقال ، لأنها اربع مئة درهم كما عرفت ، وقد نبه الى انها تزن هذا المقدار بالمناقل الصيرفية العلامة السيد محسن الامين في الدرة البهية (ص ٢٧) معترضاً على تحديد بعض المعاصرين لها بما عرفت ، وقد نبه الى ذلك في حلية الطلاب (ص ٥٣) فقال : (٢٤) قيراطاً أو درهم ونصف هي مثقال يعني صيرفي ، ونبه اليه في المنجد فقال : المثقال عرفاً يساوي درهماً ونصف درهم . وقد اختبرت ذلك بنفسني فأخذت أربعاً وعشرين حبة حنطة ، وهي ربع مثقال صيرفي ، ووزنت بمقدارها مثنان وستاً وستين مرة ، ثم وضعت مع هذا الموزون ١٦ حبة ايضاً (وهي ثلاثا الاربع والعشرين) ووزنت ذلك كله في مقابل العيار الاسلامبولي ، فبلغ ربع أقة اسلامبولية تماماً . وستعرف في مبحث المثقال الصيرفي ان الاربع والعشرين حبة حنطة هي ربع مثقال صيرفي ، وستعرف في مبحث القيراط ان كل أربع حبات حنطة تزن مقدار حمصة . فالمثقال الصيرفي اربع وعشرون حمصة . فلا اشكال بعد البيان .

وحيث ان الدرهم ست عشرة حمصة . اعني هو ثلاثا المثقال يكون هذا المقدار

الذي وزناه (وهو مثنان وست وستون وثلثان من الحب الحنطة) ربع أقة ايضاً ، لأنها ستة آلاف واربع مئة حبة قمح فاذا قسمناها على ٦ حبة وهو وزن الدرهم يكون الخارج مئة درهم ، وهو ربع أقة ايضاً فينضبط وزن الاقة بالدرهم والمثاقيل كما هو واضح .

تنبيه

قال في زكاة الجواهر مالفظه : وأما عيار المطار في النجف فقد اعتبرناه (يعني في سنة ١٢٣٩) فكان ربع الوقية فيه تسعة عشر مثقالاً صيرفياً ، انتهى . ويريد بعيار العطار العيار الاسلامبولي ، فالواقية ، وهي ربع الاقة عند العراقيين ، تكون على هذا ستة وسبعين مثقالاً ، والاقاة ثلاث مئة وأربعة مثاقيل صيرفية ، وهذا لم يقله أحد ، والظاهر أن الاقة كانت في زمانه غير هذه الاقة كما ستعرف في مبحث (الحقبة البقالي) ، ومثله ما في رسالة التحقيق والتنقيح لكاشف الغطاء حيث جعل الاوقية النجفية العطارية خمسة وسبعين مثقالاً صيرفياً ، فتكون الاقة ثلاث مئة مثقال صيرفي ، والفرق بينه وبين ما في زكاة الجواهر اربعة مثاقيل ، والظاهر أن هذا عيار مخصوص كان في زمانها .

والاقاة الاسلامبولية هي ألف ومثنان واثنان وثمانون غراماً كما في حلية الطلاب (ص ١٣) وهذا غلط ، لان الاوقية هي (٢١٣) غراماً وثلاث غرام كما ستعرف في مبحث الاوقية على الدقة ، فالاقاة هي ألف ومثنان وثمانون غراماً (راجع تفصيل ذلك في مبحث الاوقية ومبحث الكيلو) فانه لا ينبغي الاشكال فيه ، وهذه عملية ضرب الاوقية في ٦ لأن الاقة ست أواق ، عند اللبنانيين ، وهو

لبناني :

$$\begin{array}{r} 213 \quad 1/3 \\ \underline{6} \\ 1278 \\ \underline{2} \\ 1280 \end{array}$$

وزن الاقة ١٢٨٠ غراماً .

فالكيلو هو أربع أواق ونصف و ١٢ درهماً ونصف كما ستعرف في مبحث الكيلو بالحساب والاختبار فهو ثلاثة أرباع الاقة و ١٢ درهماً صيفياً ونصف درهم تماماً .

الاينش

مقياس انكليزي ، وهو البوصة كما نص في الحساب المتوسط (ج ٢ ص ١٣) فهو جزء من ٣٦ جزءاً من اليرد . أي أن كل ٣٦ إنشاً يرد واحد ، كما رأيت في مفكرة مواهب فاخوري المبنية على تمام الدقة ، وكما علمت من رؤية اليرد نفسه .

والاينش طوله ٢٥ مليمتراً تقريباً (أي سنتيمتران ونصف) كما في المفكرة المذكورة إذ قال فيها : الاثنا عشر إنشاً هي ٣٠ سنتيمتراً و ٥ مليترات . والستة والثلاثون إنشاً ، يرد واحد أي ٩١ سنتيمتراً و ٤ أعشار السنتيمتر ، إهـ .

والصحيح ان الاينش طوله ٢٥ مليمتراً و ٤ جزءاً أو ثلثا الجزء من مئة جزء من المليمتر تماماً ، كما يظهر من قسمة ٩١٥٠٠ مليمتر ، وهو مقدار اليرد ، على ٣٦ إنشاً ومن الغريب أنه ذكر في آخر مفكرته الجديدة (لسنة ١٩٦٢) أن مقدار الاينش ٢٥٤٠٠ سنتيمتر ، وهذا يدل على أنه ٢٥ مليمتراً وأربعة أعشار المليمتر ، فهو هنا يناقض نفسه هناك .

على أن حسابه للاثني عشر إنشاً ، والستة والثلاثين إنشاً ، يدل على الزيادة عن ٢٥ مليمتراً كما يظهر واضحاً لمن قسم هذه المقادير التي ذكرها على ١٢ وعلى ٣٦

الاقية الاسلامبولية

هي سدس الاقة الاسلامبولية عند اللبنانيين والسوريين، وربعها عند العراقيين ، كما عرفت في مبحث الاقة بلا ريب .

فهي عند العراقيين مئة درهم صيرفي ، وعند اللبنانيين والسوريين ستة وستون درهماً صيرفياً وثلاثا الدرهم الصيرفي ، لأنها سدس الاقة ، والاقية أربع مئة درهم بلا ريب .

وهي عند العراقيين ثمانية وثمانون مثقالاً شرعياً وسبعة اثنان المثقال الشرعي وحنة واحدة متعارفة كما في الدرة البهية لأن الاقة الاسلامبولية هي ثلاث مئة وخمسة وخمسون مثقالاً شرعياً ونصف مثقال شرعي واربع حبات متعارفة كما عرفت في مبحث الاقة ، والاقية عندهم ربع الاقة .

وهي عند اللبنانيين والسوريين تسعة وخمسون مثقالاً شرعياً وربع مثقال شرعي ، وثلاثا حبة متعارفة كما في الدرة البهية (ص ٢٧) ، وهو كذلك لأنها سدس الاقة كما عرفت ، ويريد بالحبة القمحة .

وهي عند العراقيين ستة وستون مثقالاً صيرفياً ونصف المثقال وسدس المثقال أي وثلاثا المثقال ، بناء على ما حققناه من كون الاقة مئتين وستة وستين مثقالاً صيرفياً وثلثي المثقال .

وهي عند اللبنانيين والسوريين أربعة وأربعون مثقالاً صيرفياً وعشر حصات (أي قراريط صيرفية) وثلاثا الحصاة (أي القيراط) لأن المثقال الصيرفي اربع وعشرون حصاة ، كما ستعرف في مبحث المثقال ، حيث قسمنا هذه الماقل على ٦ فخرج ٤٤ وبقي مثقالان وثلثان فحولناها الى حمص فكانت ٦٤ حصاة وقسمناها على ستة فخرج ١٠ وثلثان .

وهي ٢١٣ غراماً كما في حلية الطلاب « ص ١١٣ » وهو غلط محض ، لان الدرهم ثلاثة غرامات وعشرون جزءاً من مئة جزء من الغرام ، فالعشرة دراهم

٣٢ غراماً ، فالمئة درهم ٣٢٠ غراماً ، والثلاث مئة درهم ٩٦٠ غراماً كما فصلناه في مبحث الكيلو ، فالأقة هي ١٢٨٠ غراماً كما عرفت ، فسدسها ، وهو الأوقية ، ٢١٣ غراماً وثلاث الغرام ، وهذه عملية القسمة

١٢٨٠	٦	وبهذا يسقط ما في كشف الحجاب
١٢	٢١٣ ٣/١	« ص ٤٠٢ » من أن الأوقية « وهي
٠٠٨		٦٦ درهماً وثلثان » هي ٢١٣ غراماً
٦		وثلثان ففى تقديره زيادة ثلث غرام .
٢٠		
١٨		
٠٢		
٠٢		
٠٠		

الأوقية البقالي

المستعملة لدى العراقيين الآن « سنة ١٣٦١ » هي ربع الحقة البقالي كما هو معروف عندهم باجمعهم . فهي ٢٣٣ مثقالاً صيرفياً وثلث المثقال ، فقول كاشف الغطاء في رسالة التحقيق والتنقيح « ص ٣ » : الأوقية النجفية البقالية عبارة عن مئة مثقال صيرفية النخ .. . يحول على أوقية مختصة بزمانه قطعاً ، وستعرف وزن الحقة المذكورة في محلها ان شاء الله تعالى .

الأوقية الشرعية

بالضم كما في القاموس ، وقد قال : هي سبعة مثاقيل « يعني شرعية » إهـ . ونقل المجلسي في رسالته « ص ١٣٧ » عن كتاب العين انه قال : الأوقية وزن من أوزان الدهن ، وهي سبعة مثاقيل ، إهـ .

وفي المصباح المنير قال الازهري : قال الليث : الأوقية سبعة مثاقيل ، إهـ .
لكن نص السيد الشبري في رسالته في الاوزان على ان الأوقية الشرعية هي
سبعة مثاقيل ونصف شرعية إهـ . وقولهم اثبت من قوله ، وسيأتي ان شاء الله تعالى
ما يتعلق بالمقام .

وهي - اي الأوقية - ستة مثاقيل الا ثلاث حصات صيرفية كما في رسالة
السيد الشبري ، وهذا لا يجتمع مع تقديره للأوقية بسبعة مثاقيل ونصف شرعية ، لان
مقتضى ذلك ان تكون الأوقية خمسة مثاقيل صيرفية ونصفاً وثماناً ، لان المئقال
الشرعي ثلاثة ارباع الصيرفي فالسبعة مثاقيل ونصف شرعية هي خمسة مثاقيل ونصف
وثمان صيرفية

وحيث عرفت أن الصحيح كون الأوقية سبعة مثاقيل شرعية ، (لأسبعة ونصف)
فتكون خمسة مثاقيل صيرفية وربع المئقال ، ولكن هذه الأوقية ليست هي
الواردة في الاخبار - كما ستعرف إن شاء الله تعالى فيما يلي .

والأوقية الشرعية هي أربعون درهماً شرعياً كما تدل عليه روايات سبع :
١ - صحيحة معاوية بن وهب ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام
يقول : ساق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اثنتي عشرة أوقية ونشاً ، والأوقية
أربعون درهماً ، والنش نصف الأوقية ، عشرون درهماً ، وكان ذلك خمس مئة درهم
قلت بوزننا ؟ : قال نعم (الوسائل م ٣ ص ١٠٣) .

٢ - صحيحة الحسين بن خالد في أحد إسنادي الكليني ، قال : سألت
أبا الحسن عليه السلام عن مهر السنة كيف صار خمس مئة ؟ فقال : إن الله تبارك
وتعالى أوجب على نفسه ان لا يكبره مؤمن مئة تكبيرة ، ويسبحه مئة تسبيحة ،
ويحمده مئة تحميدة ، ويهلله مئة تهليلة ، ويصلي على محمد وآله مئة مرة ، ثم يقول :
اللهم زوجني من الحور العين إلا زوجه الله حوراء عينا ، وجعل ذلك مهرها ، ثم

أوحى الله الى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أن من مهر المؤمنات خمس مئة درهم ، ففعل ذلك رسول الله . وإيما مؤمن خطب الى أخيه حرمة فبذل له خمس مئة درهم فلم يزوجه فقد عقه ، واستحق من الله عز وجل أن لا يزوجه حوراء (الوسائل م ٣ ص ١٠٣) ورواها في الوسائل (م ١ ص ٢٢٤) أيضاً بجملة أسانيد بعضها صحيح ، إلى قوله : وجعل ذلك مهرها .

٣ - موثقة عبيد بن زرارة ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : مهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نساء اثنتي عشرة أوقية ونشاً ، والاقية أربعون درهماً ، والنش نصف الاوقية ، وهو عشرون درهماً (الوسائل م ٣ ص ١٠٤) .

٤ - صحيحة حماد بن عيسى (أو حسنة) بإسناد الكليني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : قال أبي : ما زوج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً من بناته ولا تزوج شيئاً من نسائه على أكثر من اثنتي عشرة أوقية ونش ، والاقية أربعون ، والنش عشرون درهماً (إلى أن قال في الوسائل) : و (رواه الكليني) عنه (يعني علي بن إبراهيم) عن أبيه ، عن حماد ، عن إبراهيم بن أبي يحيى ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : وكانت الدراهم وزن ستة يومئذ (الوسائل م ٣ ص ١٠٤) وهذا السند معتبر أيضاً .

٥ - حسنة حذيفة بن منصور ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : كان صداق النبي صلى الله عليه وآله وسلم اثنتي عشرة أوقية ونشاً والاقية أربعون درهماً والنش عشرون درهماً . وهو نصف الاوقية (الوسائل م ٣ ص ١٠٤) .

٦ - حسنة أبي العباس ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصداق أله وقت ؟ قال : لا ، ثم قال : كان صداق النبي صلى الله عليه وآله وسلم اثنتي عشرة أوقية ونشاً ، والنش نصف الاوقية ، والاقية أربعون درهماً ، فذلك خمس مئة درهم (الوسائل م ٣ ص ١٠٤) .

٧ - صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان صداق النساء على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم اثنتي عشرة أوقية ونشاً ، قيمتها من

الورق خمس مئة درهم «الوسائل م ٣ ص ١٠٤» فالمسألة لا ريب فيها .

وفي القاموس : هي اربعون درهماً وفي مختار الصحاح : الاوقية في الحديث اربعون درهماً ، وكذا كان فيما مضى ، واما اليوم ، فيما يتعارفه الناس ، فالأوقية عند الاطباء وزن عشرة دراهم وخمسة اسباع درهم ، وهو إستار وثلاثا إستار ، إهـ . وفي رسالة المجلسي : قال الجوهري :

الأوقية في الحديث اربعون درهماً ، وكذلك كان فيما مضى ، فأما اليوم فما يتعارفها الناس ، ويقدر عليه الاطباء : فالأوقية وزن عشرة دراهم وخمسة اسباع درهم . « قال ، : وقال الجزري : الأوقية بضم الهمزة وتشديد الياء : اسم لاربعين درهماً » ونقل كلام القاموس ثم قال « : وقال المطرزي : الأوقية بالتشديد اربعون درهماً ، ثم قال : وعند الاطباء الأوقية عشرة مثاقيل وخمسة اسباع درهم » الى ان قال ، : اقول : فظهر ان الأوقية في القديم كانت تطلق على اربعين درهماً ، والظاهر ان المراد هو الدرهم المعمول زمان الرسول عليه وآله الصلاة والسلام ، وان احتمل غيره إهـ . كلام المجلسي .

وفي المصباح المنير : الأوقية بضم الهمزة وبالتشديد ، وهي عند العرب اربعون درهماً الخ .. وقد رايت ذلك في غير واحد من الكتب ، فالظاهر انه لا إشكال فيه ، وستعرف مقدار الخمس مئة درهم - وهي مهر السنة - في مبحث الدرهم الشرعي ان شاء الله تعالى .

والثلاث اواق شرعية هي ربع رطل عراقي كما ستعرف في مبحث المد الشرعي مما يظهر من السيد في (مفتاح الكرامة) وستعرف ان الرطل العراقي ٦٨ مثقالاً صيرفياً وربع ، فنصفه ٣٤ وثمان ، وربعه ١٧ مثقالاً ونصف ثمن ، اي ست قمحات ، فاذا قسمنا هذا الربع على ٣ لنعرف مقدار الأوقية الشرعية يخرج خمسة مثاقيل وثلثان وثمانين ، وهو وزن الأوقية الشرعية ، وهذا لا يوافق تحديد السيد الشبري ، ولا تحديد القاموس والليث وغيرهما . والامر سهل لانه لا يترتب على ذلك

اثر شرعى اليوم

الاولقية الكويتية

هي كيلوان وربيع الا خمسة مثاقيل صيرفية كما نقل لنا ثقة ، ونحن لم نتحققها لكن نعتمد على نقله ، فالاولقية الكويتية والثالث تكون فطرة « اي صاعاً شرعياً وافياً » لاننا حسبناها فوجدناها ١٤ اوقية استامبولية ، وهو مقدار الفطرة وتزيد حوالي التسعين غراماً « المئة غرام عشر كيلو » وحيث ان الكيلو ٣١٢ درهماً صيرفياً ونصف ، فالاولقية هي ٦٩٥ درهماً ونصف وثمان ، لان الكيلوين ٦٢٥ درهماً ، والرابع كيلو الا خمسة مثاقيل (سبعة دراهم ونصف) : هو سبعون درهماً ونصف وثمان « وخمسة اثمان »

فالاولقية اذن اقة استامبولية وثلاثة ارباع الاقة إلا اربعة دراهم وثلاثة اثمان الدرهم

وهي خمسة ارطال كويتية كما ستعرف إن شاء الله تعالى في الرطل الكويتي

اوقية الكيلو

هي خمس الكيلو ، مثلاً غرام بلا ريب كما ستعرف في الكيلوان شاء الله تعالى

الاونس

من الاوزان الكويتية ، والظاهر انهم اخذوها عن الانكليز ، فالرطل الكويتي ١٦ اونساً ، ذكر هذا في الحساب المتوسط « ج ١ ص ٨٧ » اي هو نصف ثمن الرطل .

وذكر مواهب فاخوري في آخر مفكرته ان الاونس ٣٤٩ و ٢٨ غراماً وقد ضربنا هذا الرقم في ١٦ فحصل ٥٨٤ و ٥٣ وهذا اقل مما حدد به الليبرة التي هي الرطل الكويتي ، بتسعة اجزاء من عشرة آلاف جزء من الغرام ، وهذا سهل .

الباع

هو من رأس الاصبع الوسطى من اليد اليمنى الى راس الاصبع الوسطى من اليد اليسرى من متوسطي الحلقة . والى هذا اشار في مختار الصحاح والقاموس حيث قال : الباع قدر مد اليدين ، إهـ . وقدره في حلية الطلاب (ص ٥٤) بأربعة اذرع بذراع اليد ، وكذلك في كشف الحجاب (ص ٨٨) ، وهو كذلك .

البريد الشرعي

الذي هو مقدار نصف المسافة الشرعية الموجبة للتقصير ، هو اربعة فراسخ اجماعاً ونصوصاً .

وهو اثنا عشر ميلاً اجماعاً ونصوصاً

وهو ثمان وأربعون ألف ذراع بذراع اليد بلا إشكال كما أوضحنا ذلك كله في مباحث صلاة المسافر ، فلا حاجة لتكراره ههنا .

البوصة

هي جزء من ٣٦ جزءاً من اليرد « الاردة » . والبوصة هي الانش كما نص عليه في الحساب المتوسط « ج ٢ ص ١٣ » وكما يفهم من غيره

البول النحاسي الايراني الاحمر

الموجود في زماننا « سنة ١٣٦١ » هو مثقال صيرفي في الوزن كما في الدرّة البهية « ص ١٢ » وقال « ص ١٧ » : والمثقال الصيرفي يعادل البول الاحمر النحاسي الايراني الذي يعبر عنه أهل بلاد العجم بخمسين ديناراً .

وقد كان صرف العشرين منه في السابق درهماً واحداً من الفضة ، وهو المسمى قراناً ، او يكهزار ، أي ألف دينار ، وكان صرفه عندهم عشرين بولاً ، كل بول خمسون ديناراً ، قال : وقد اعتبرنا ذلك كله بنفسنا فوجدناه صحيحاً . وقال

« ص ١٢ » : والبول المذكور يعادل أربعة غروش صحيحة عثمانية .

التولة

من الاوزان الكويتية وهي جزء من أربعين جزءاً من الرطل الكويتي كما نص عليه في الحساب المتوسط « ج ا ص ٨٧ » . فالاربعون تولة رطل كويتي .

الحبة

اذا أطلقت الحبة في كلام السيد في العروة والمحقق النائيني والشيخ أحمد كاشف الغطاء وغيرهم من علماء العراق ، فانما يراد بها حبة الحمص ، وهي القيراط الصيرفي الذي وزنه أربع حبات قمح ، وإذا أطلقت في كلام السيد الامين في الدرة البهية وغيره من علماء سوريا ولبنان فانما يراد بها حبة القمح ، فتنبه لذلك ، وإن كنا سننبه إليه في مورده إن شاء الله تعالى .

حبة الحمص

كقنب كما في القاموس ، يعني بكسر الحاء وفتح الميم المشددة ، وقد جعل مدار المثقال الصيرفي والدرهم الصيرفي على حب الحمص كما كان مدار المثقال الشرعي والدرهم الشرعي على حب الشعير ، وقد نبه الى هذا السيد الشبري في رسالته في الاوزان ، وقد اختاروا الحمصة الوسطى من ثلاث حمصات ، او الوسطى من تسع متدرجة في الكبر شيئاً فشيئاً ، ووسطا من هي الخامسة كما سيأتي في حبة الشعير ان شاء الله تعالى .

والحمصة في كلام علماء العراق هي الحبة المتعارفة عند العراقيين ، وهي القيراط الصيرفي الذي وزنه اربع حبات قمح كما ستعرف في القيراط الصيرفي ان شاء الله تعالى

حبة الشعير

كثيراً ما يستعمل المشرعة حبة الشعير في الاوزان والمقادير ، والمراد

بها الوسطى من حب الشعير ، وتعرف بان يؤخذ ثلاث حبات ثم تؤخذ الوسطى
منهن ، بل دققوا في ذلك حتى اخذوا وسطى الوسطيات ، بأن أخذوا ثلاث شعيرات
متفاوتات ، ثم أخذوا ثلاثاً اخرى متفاوتات ، تكون صفراهن اكبر من كبرى
الثلاث الاولى ثم اخذوا ثلاثاً اخرى متفاوتات تكون صفراهن اكبر من كبرى
الثلاث الاواني ، فتكون هذه الشعيرات متدرجة في الكبر ، ثم تؤخذ وسطاها وهي
الخامسة من التسع ، وتجعل مداراً في الموازين والمعايير ، وهذه قد تتفاوت أيضاً ،
الا أن العرف لا يلتفت بعد الى مثل هذه الدقة ، وهو المرجع في الموازين ، هذا هو
المراد بحبة الشعير كما نبه اليه السيد عدنان الشبيري في رسالة الأوزان .

وكل حبتين من الشعير تكون طسوجاً كما ستعرف هناك . وكل ثمان حبات
من الشعير دائق كما ستعرف هناك بلا خلاف . وكل ثمان وأربعين حبة من الشعير هي
درهم شرعي لان الدرهم ستة دوائق بلا خلاف أيضاً كما ستعرف ، فالشعيرة سدس
ثن الدرهم الشرعي .

وكل ثمان وستين حبة من الشعير وأربعة أسباع الحبة مثقال شرعي كما في
زكاة الجواهر ، قال : كما هو واضح بأدنى تأمل ، وكما في رسالة السيد الشبيري حيث
قال : والمثقال كان في صدر الاسلام بل وقبل الاسلام ثمان وستين حبة من حبات
الشعير وأربعة أسباع الحبة ، اقول : وحيث ان المثلقال الشرعي هو ثلاثة ارباع
الصيرفي بلا خلاف كما ستعرف ، فالمثلقال الصيرفي يكون احدى وتسعين حبة على
الدقة ، لان الدرهم الصيرفي درهم شرعي وثلث ، فثلث ٦٨ حبة واربعة اسباع الحبة
هو ٢٢ حبة وستة اسباع ، فاذا جمعنا هذا الثلث مع ٦٨ حبة واربعة اسباع يكون
المجموع احدى وتسعين حبة و٣ اسباع تماماً .

وقد قدروا حبة الشعير بعرض سبع شعيرات من اوسط شعر البرذون ، وهذا لا
ريب فيه وقدرها في كشف الحجاب (ص ٨٧) بست شعيرات برذون ولا يوافقها عليه احد .

وقد روا الاصبع بعرض سبع شعيرات ، بطن كل واحدة الى ظهر الاخرى ،
من اواسط الشعير ، وهذا ايضاً لا ريب فيه ، فتقدير كشف الحجاب للاصبع
بست شعيرات ، لا يوافقها عليه احد .

حبة القمح :

قال السيد الأمين في الدرة البهية (ص ٧) ما لفظه : الاوزان المتعارفة الآن ببلاد الشام هي المئقال والدرهم والقيراط والحبة والحقة الاستنبولية العثمانية والأوقية . فالمئقال دوهم ونصف درهم ، والدرهم ستة عشر قيراطاً ، والقيراط اربع حبات (او اربع قمحات) ، الى ان قال : وحيث نقول المئقال المتعارف او الدرهم المتعارف او القيراط المتعارف او الحبة المتعارفة نريد بها ما ذكر ، وعلى هذا فكل ما قدر بالحبة في كلام السيد من الليرات وغيرها يراد به حبة القمح ، فليتنبه لهذا ، وقد عرفت ان مدار الاوزان الحديثة على حبة القمح كما ان مدار الاوزان القديمة الشرعية على حبة الشعير .

وحبة القمح هي خمسة اجزاء من مئة جزء من الغرام كما في حلية الطلاب (ص ١١٣) اقول : فالعشرون حبة تكون غراماً ، وستعرف أن الكيلو ألف غرام .

الحقة البقالي :

المستعملة في بلاد العراق كثيراً (في سنة ١٣٦٠) وما قبلها - هي اربع اواق بقالي .

وكل ست حقة بقالي من عراقي ، وكل اربعة وعشرين حقة - أي اربعة أمنان - وزنة عراقية ، وكل اربع مئة وثمانين حقة طغار عراقي ، وهذا كله لا ريب فيه عند احد منهم ، لأن الاربعة أمنان وزنة ، والعشرون وزنة طغار ، وهذا كله واضح .

والحقة البقالي هي تسع مئة وثلاثة وثلاثون مثقالاً صيرفيّاً وثلاث المئقال كما في زكاة العروة (ج ٢ ص ١٧) وزكاة الفطرة منها (ص ٦٠) وحاشيتها للمحقق النائيني وكما في زكاة سفينة النجاة للعلامة الشيخ أحمد كاشف الغطاء (ص ٢٨٠) وكما في زكاة وسيلة النجاة للمحقق النائيني ايضاً (ص ٢٣٠) وزكاة وسيلته الاخرى الجامعة لأبواب الفقه الا النادر (ص ٢٠٤) وحاشيتها لسيدنا الاستاذ المحقق الحكيم مد ظله ، وكما في مبحثي الكر والزكاة من وسيلة النجاة الصغيرة للفقيه السيد ابو الحسن الاصفهاني (ص ٧) (و ص ٨٥) بل الظاهر ان هذا متسالم عليه في هذه الايام .

نعم قال في زكاة الجواهر : ان الحقة كانت فيه (يعني في ٢٣ شعبان سنة ١٢٣٩) ست مئة مثقال صيرفي واربعين مثقالاً صيرفياً إهـ . والظاهر تغير الحقة عما هي عليه الآن ، ولذا اختلف تقديره لنصاب الزكاة عن تقدير علماء اليوم كما ستعرف هناك ان شاء الله ، والحقة المذكورة في كلام الجواهر تنطبق على المن التبريزي لانه ست مئة واربعون مثقالاً صيرفياً كما ستعرف في مبحثه ان شاء الله تعالى .

وكل ثلاث أوقى اسلامبولية هي حقة بقالي على الضبط ، لان الاقة الاسلامبولية هي ٢٦٦ مثقالاً وثلاثان ، اعني ٦٤ قمحة كما عرفت . فالأقتان ٥٣٣ مثقالاً وثلاث . والثلاث اوقى ٨٠٠ مثقال ، والثلاث اوقى ونصف تسع مئة وثلاثة وثلاثون مثقالاً وثلاث مثقال ، وهو مقدار الحقة البقالي . فالاقة وثلاثة أرباع الاقة الاسلامبولية نصف حقة بقالي وثلاثة أرباع الاقة ونصف ربعها (ثمنها) . اعني الاقة الاثن هي ربع حقة بقالي ، اعني اوقية بقالي ، كما هو واضح .

والحقة البقالي هي ٤٤٨٠ غراماً . لان الاقة الاسلامبولية ١٢٨٠ غراماً .
فالثلاث اوقى ونصف تبلغ هذا المقدار كما ترى :

١٢٨٠	
٣ ١/٢	
٣٨٤٠	فالحقة البقالي اربعة كيلوات ونصف الا
٦٤٠	عشرين غراماً ، لان الكيلو الف غرام .
١٢٨٠ نصف	وهذا واضح .
٤٤٨٠ غراماً .	

الحقة العطارى :

هي الاقة الاسلامبولية ، ويسمى بهذا الاسم العراقيون . وقد عرفت مقدارها .
الحمصة :

واحدة الحمص ، بكسر الحاء وفتح الميم المشددة ، هي القيراط الصيرفي ، وقد تقدم الكلام عليها في حبة الحمص ، وسيأتي الكلام عليها في مبحث القيراط الصيرفي ان شاء الله تعالى .

حنوط الميت

يستحب ان يكون مقدار حنوط الميت ثلاثة عشر درهماً شرعياً وثلاث درهم من الكافور ، فراجع مقدار ذلك في مبحث الدرهم الشرعي .

خمس النصاب الاول للذهب

هو نصف دينار شرعي (تثبت في العشرين ديناراً التي هي النصاب الاول للذهب) وهو نصف مثقال شرعي ، والمثقال الشرعي هو ثلاثة أرباع المثقال الصيرفي ، وستعرف بقية التفاصيل إن شاء الله في مباحث المثقال ، والدينار ، والنصاب .

وللذهب نصابان : عشرون ديناراً شرعياً وفيه نصف دينار شرعي ، وأربعة دنانير وفيه قيراطان (والدينار عشرون قيراطاً) وهكذا ، أي كلما زاد أربعة دنانير ففيها قيراطان .

فالزكاة في الذهب هي ربع العشر دائماً (أي من كل أربعين واحد) وليس في الاقل من عشرين ديناراً شيئاً ، وليس فيما بعد العشرين شيئاً حتى يبلغ أربعة دنانير ، وليس فيما بعد الأربعة شيئاً حتى يبلغ أربعة أخرى وهكذا ...

خمس النصاب الثاني للذهب

هو قيراطان (تثبت في الأربعة دنانير التي هي النصاب الثاني للذهب ، والدينار عشرون قيراطاً ، فمن الأربعين واحد كالنصاب الاول) .
وبقية التفاصيل في مبحث الدينار ونصاب الفضة .

خمس النصاب الاول للفضة

هو خمسة دراهم شرعية (تثبت في المئتي درهم التي هي النصاب الاول للفضة) .
والدرهم الشرعي هو نصف المثقال الصيرفي وربع عشره ، والفضة نصابان : مئتا درهم ، وفيها خمسة دراهم ، وأربعون درهماً وفيها درهم واحد ، وليس فيها بين النصابين شيئاً .

وبقية التفاصيل تأتي ان شاء الله تعالى في بحث الدرهم والنصاب وغيرهما .

خمس النصاب الثاني للفضة

هو درهم واحد (يثبت في الاربعين درهماً التي هي النصاب الثاني للفضة) .
وقد عرفت ان الدرهم هو نصف المئقال الصيرفي وربيع عشره ، وبقية التفاصيل في
المئقال ، والدرهم ، والنصاب .

الدائق

الذي كان مستعملاً في زمن الأئمة الاطهار صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين ،
هو كصاحب كما في القاموس وكقالب معرب (دانه) كما في رسالة الاوزان للسيد
الشبري ، أي حبة .

وفي مختار الصحاح : الدائق بفتح النون وكسرهما سدس الدرهم .

وفي المنجد : الدائق سدس الدرهم ، جمعه دوائق ودوائق ، والكلمة فارسية .

والدائق ثمانى حبات من اوسط حب الشعير كما نقل التصريح به في زكاة مفتاح
الكرامة (ص ٨٨) عن المفيد وجمهور من تأخر عنه ، وفي الجواهر : بلا خلاف
اجده فيه ، وعن المفاتيح : لا خلاف فيه منا ، وفي رسالة المجلسي في اوزان المقادير :
انهم اتفقوا على ان كل دائق وزنة ثمان حبات من اوساط الشعير كما صرح به علماء
الفريقين ونقل مثله عن صاحب الحدائق ، وفي المدارك نسبته الى قطع الاصحاب ،
وعن المنتهى نسبته الى علمائنا ، نعم ورد تحديده باثنتي عشرة حبة شعير في رواية
سليمان بن حفص المروزي الضعيفة بالارسال في سندها باسناد الشيخ ، قال : قال أبو الحسن
موسى بن جعفر عليه السلام : الفسل بصاع من ماء ، والوضوء بمد من ماء ، وصاع
النبي صلى الله عليه وآله وسلم (خمسة امداد والمد « ١ ») وزن مثتين وثمانين درهماً ،
والدراهم وزن ستة دوائق ، والدائق وزن ستة « ٢ » حبات ، والحبة وزن حبتى الشعير

(١) اثبت ما بين الهالين في زكاة مفتاح الكرامة والجواهر وهو الصحيح .

(٢) الصحيح ست . والغلط من النسخ .

من أوسط الحب لا من صفائره ولا من كجائره ، ورواها الشيخ بإسناد آخر لا يمد حسنه بن موسى بن عمر بن يزيد الصيقل (الوسائل م ا ص ٦٥) قال في المدارك : لكنها ضعيفة السند بجهالة الراوي هـ . وقد عرفت ضعفها من غير هذه الجهة ، والراوي ثقة على الأقوى ، ولو فرض اعتبار سندها فهي مطروحة باعراض الاصحاب عنها وشذوذها كما اعترف به في مفتاح الكرامة والجواهر وغيرها ، بل في مفتاح الكرامة : إن الاصحاب متفقون على طرحها ، وعن المحقق الأردبيلي : انها ضعيفة متروكة لا يمرج عليها هـ . وهو كذلك .

والدائق اربعة طساسيج كما في رسالة السيد الشّبري ، وكما في القاموس حيث قال في مادة مكك : والدائق قيراطان ، والقيراط طسوجان ، والطسوج حبتان . والدائق سدس الدرهم الشرعي بلا خلاف كما ستعرف في مبحث الدرهم الشرعي ان شاء الله تعالى .

والثلاثة دوانق سبعة قيراط كما في رسالة السيد الشّبري ، لكن نقل عن المصباح المنير ان القيراط نصف دانق ، وصرح بهذا في مختار الصحاح ، وهو يوافق ما عن كشف الرموز من ان الدرهم في قديم الزمان كان ستة دوانق ، كل دانق قيراطان بوزن للفضة ، كل قيراط اربع حبات الخ. . وليس لتحقيق هذا كبرأهمية. والدانق ثن درهم بغلي كما في رسالة السيد الشّبري وغيرها ، بل ستعرف ان الدرهم البغلي ثمانية دوانق بلا خلاف .

والدائق ثاني حبات (قمحات) وخمسان ، لان الدرهم الشرعي ستة دوانيق
بلا خلاف . ومتعرف انه خمسون قمحة وخمسان ، فاذا قسمنا هذا المبلغ على ستة
كان السدس ، وهو الدائق ثماني حبات وخمسين . وهذه عملية القسمة :

$ \begin{array}{r l} 202 & 30 \\ \hline 240 & 1 \quad 2/5 \\ \hline 12 & \\ 12 \text{ خسا } 30 & \\ \hline 00 & \end{array} $	$ \begin{array}{r} 6 \text{ دوايق} \\ 5 \\ \hline 30 \text{ خسا} \end{array} $	$ \begin{array}{r} 50 \quad 2/5 \\ 5 \\ \hline 250 \\ 2 \text{ خسا الخمسة} \\ \hline 252 \text{ خسا} \end{array} $
--	---	--

فقد ضربنا الحسين في ٥ لتتحول أخماساً فصارت ٢٥٠ خمساً ، وأضفنا إليها الحسين (٢) فصارت ٢٥٢ خمساً . ثم ضربنا الستة دوانق في ٥ فصارت ٣٠ خمساً ، فقسنا تلك على هذه فحصل ٨ وخمسان ، فالدانق ٨ حبات وخمسان .

الدرهم البغلي

الدرهم كمنبر وكمحراب وزبرج كما في القاموس ، وفي مختار الصحاح : الدرهم فارسي معرب ، وكسر الهاء لغة فيه . وربما قالوا : درهام ، وجمع الدرهم دراهم ، وجمع الدراهم دراهيم . وفي المنجد : الكلمة يونانية (يعني الدرهم) .

ونقل عن الذكري والدروس وجامع المقاصد وكشف الشرائع وحاشية الشرائع والروض أن البغلي باسكان الغين ، وعن المدارك والدلائل أن المتأخرين ضبطوه بفتح الغين المعجمة وتشديد اللام ، وكذلك قال السيد الشبيري في رسالته ، نسبة الى قرية ، أقول : والامر في التسمية سهل بعد اتفاقهم على اتحاد المقدار ، اذ لا إشكال في أن الدرهم البغلي كان وزنه ثمانية دوانيق ، والدرهم الطبري كان وزنه أربعة دوانيق فجمعاً وقسماً نصفين ، وجعل كل نصف درهماً شرعياً وزنه ستة دوانيق في زمن عبد الملك بن مروان بأمر من الامام زين العابدين عليه السلام ، واستقر امر الاسلام على المعاملة بهذا الدرهم ، وقد نبه الى هذا جماعة من الفقهاء وغيرهم . قال المسعودي فيما نقل عنه : إنما جعل كل عشرة دراهم بوزن سبعة مثاقيل من الذهب لأن الذهب أوزن من الفضة ، وكأنهم ضربوا مقداراً من الفضة ومثله من الذهب ، فوزنوها فكان وزن الذهب زائداً على وزن الفضة بمثل ثلاثة اسباعها ، واستقرت الدراهم في الاسلام على ان كل درهم ، نصف مثقال وخمسه ، وبها قدرت نصب الزكاة ومقدار الجزية والديات ونصاب القطع في السرقة وغير ذلك .

وقال في محكي المعبر : ان المعبر كون الدرهم ستة دوانيق الى أن قال : فانه يقال : ان السود كانت ثمانية دوانق ، والطبرية أربعة دوانيق ، فجمعاً وجعلاً درهمين ، وذلك موافق لسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخ . . وعن نهاية الاحكام : والسبب (أي في صيرورة الدرهم ستة دوانق) أن غالب ما كانوا يتعاملون به من انواع الدرهم في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصدر الاول بعده نوعان :

البغلية والطبرية ، والدرهم الواحد من البغلية ثمانية دوانيق ، ومن الطبرية أربعة دوانيق ، فاخذوا واحداً من هذا وواحداً من هذا وقسموها نصفين ، وجعلوا كل نصف درهماً في زمن بني أمية ، وأجمع أهل ذلك العصر على تقدير الدراهم الإسلامية بها (إلى أن قال) : وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهماً وسبعان .

وعن التحرير : الدراهم في صدر الإسلام كانت صنفين : بغلية وهي السود ، كل درهم ثمانية دوانيق ، وطبرية كل درهم أربعة دوانيق ، فجمعاً في الإسلام وجعلوا درهمن متساويين ، وزن كل درهم ستة دوانيق ، فصار وزن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل بمقال الذهب ، وكل درهم نصف مثقال وخمسه ، وهو الدرهم الذي قدر النبي صلى الله عليه وآله وسلم المقادير الشرعية في نصاب الزكاة والقطع ومقدار الديات والجزية وغير ذلك . ونقل نحوه عن التذكرة والمنتهى ، وعن الذكري وكشف الالتباس وغيرهما : أن الدرهم البغلي منسوب إلى رأس البغل ضربه الخليفة الثاني بسكة كسروية ، وزنها ثمانية ، دوانيق . والبغلية كانت تسمى قبل الإسلام الكسروية ، فحدث لها هذا الاسم في الإسلام ، والوزن بحاله ، وجرت في المعاملة مع الطبرية ، وهي أربعة دوانيق ، فلما كان زمن عبد الملك جمع بينهما واتحد الدرهم منها ، واستقر أمر الإسلام على ستة دوانيق ، وهذه التسمية ذكرها ابن دريد .

وقال الشهيد الأول في البيان (ص ١٨٥) : والمعتبر في الدينار بزنة المثقال ، وهو لم يختلف في الإسلام ولا قبله ، وفي الدرهم ما استقر عليه في زمن بني أمية بإشارة زين العابدين عليه السلام بضم الدرهم البغلي إلى الطبري وقسمتها نصفين فصار الدرهم ستة دوانيق . وعن المحقق الثاني في كتاب الزكاة : أن صنع عبد الملك كان بأمر من الإمام زين العابدين عليه السلام .

وبعن المجمع : أن الدرهم الإسلامي اسم للمضروب من الفضة ، وهو ستة دوانيق ، (إلى أن قال) : وكانت الدراهم في الجاهلية مختلفة ، فبعضها خفاف وهي الطبرية ، وبعضها ثقال كل درهم ثمانية دوانيق وهي العبدية ، وقيل البغلية ، نسبة إلى ملك يسمى رأس البغل ، فجمع الاثنان ، وقسموا درهمن ، فصار كل واحد ستة

دوانيق ، وقيل : ان عمر فعل ذلك لما رأى أن الثقال تصعب على الرعية في الحراج .. وعن أبي عبيد في كتاب الاموال التصريح بان ذلك كان في زمن بني أمية ايضاً .

وقال السيد الشبري في رسالة الاوزان : وقد كان ، يعني الدرهم قديماً ، نحواً واحداً ، يضرب على وزان ثمان (ثمانية) دوانيق ، على ضرب كسرى ، ويسمى البغلي ، (الى أن قال) : ثم ضرب في طبرية زمان الخليفة الثاني على وزان أربعة دوانيق ، وجرى الامر على ذلك الى زمان خلافة عبد الملك بن مروان ، فجمع بينهما ونصف ، فجعل الدرهم ستة دوانيق الخ .

وعلى الطبري يحمل كلام السرائر حيث قال في المحكي عنه : وقد روي ان الدرهم أربعة دوانيق ، والدائق ثمان (ثاني) حبات .

وقد علم من كل هذا أن الدرهم البغلي ثمانية دوانيق بلا ريب ولا إشكال . وهو درهم شرعي وثلاث كما عن السرائر ، والفقيه ، والهداية والمقنعة ، والانتصار ، والمبسوط ، والخلاف ، والمرام ، والغنية ، والمعتبر ، والتذكرة ، واكثر كتب المتأخرين ، بل الظاهر أنه لا إشكال فيه كما عرفت من نقل كلمات الاصحاب .

وهو متحد مع الدرهم الوافي بلا ريب ، بل في طهارة مفتاح الكرامة (ص ١٦٠) أن ظاهرهم الاتفاق على الموافقة ، نعم تشعر بالخالفه عبارة السرائر ، وستعرف ما فيها في مبحث الدرهم الوافي إن شاء الله تعالى .

والدرهم البغلي هو ثمان وأربعون شعيرة كما في رسالة السيد عدنان شبر ، وهو غلط واضح ، لانه ثمانية دوانيق ، والدائق ثمان حبات بلا ريب في كل منهما حتى عند السيد المذكور ، فالدرهم البغلي هو أربع وستون شعيرة ، والشرعي ٤٨ شعيرة كما ستعرف إن شاء الله تعالى .

وهو ثمانية عشر قيراطاً شرعياً وثلاثان كما في رسالة السيد الشبري أيضاً ، وهو كذلك ، لان القيراط الشرعي ثلاث شعيرات وثلاثة أسباع الشعيرة ، فلو ضربناها في ١٨ قيراطاً وثلاثين ، لحصل ٦٤ شعيرة كما ترى في هذه العملية :

فالدرهم البغلي ٢/٣ ١٨ قيراطاً شرعياً
والقيراط الشرعي ٣/٧ ٣ شعيرات

$$\begin{array}{r}
 \text{فالدهرم البغلي بالشعيرات هو :} \\
 \begin{array}{r}
 ١٨ \quad ٢/٣ \\
 ٣ \quad ٣/٧ \\
 \hline
 ٥٤
 \end{array}
 \end{array}$$

$$\begin{array}{r}
 ٥٤ \text{ سبعا} \\
 ٢ \text{ سبعان} \\
 \hline
 ٥٦ \text{ سبعا} \\
 ٧ \text{ } \\
 \hline
 ٥٦ \text{ } \\
 ٨
 \end{array}$$

$$\begin{array}{r}
 ١٨ \quad ٢/٣ \text{ العدد} \\
 ٣/٧ \text{ هي} \\
 ٨ \text{ ثلثا} \\
 ٢ \text{ } \\
 \hline
 ٦٤ \text{ شعيرة}
 \end{array}$$

ضربنا ٣ في ١٨ فحصل ٥٤ شعيرة . ثم ضربنا ٣ أسباع في ١٨ فحصل ٥٤ سبعا
وفي ثلثين فحصل سبعان ، فصار المجموع ٥٦ سبعا أي ٨ شعيرات . ثم ضربنا الثلثين
في ٣ فحصل ستة أثلاث وهي شعيرات . فبلغ المجموع ٦٤ شعيرة .

وهذا يوافق ما قلناه من أن الدرهم البغلي ٦٤ شعيرة ، ويوافق ما قاله السيد
المذكور من أن الدرهم الطبري اثنتان وثلثون شعيرة لانه نصف الدرهم البغلي بلا
إشكال حتى عنده . على أنك ستعرف الخلاف في تقدير القيراط الشرعي بحجة
الشعير في مبحث القيراط إن شاء الله تعالى .

الدرهم الشرعي

هو ما قدرت به نصب الزكاة ومقدار الجزية والديات ونصاب القطع في
السرقة ؛ وهو ما يجب تعريفه في اللقطة ، فان نقص عن الدرهم لم يجب تعريفه .

هو ستة دوانيق كما عن صريح المقنعة ، والنهاية ، والمبسوط ، والخلاف
وما تأخر عنها ، وكما في رسالة التحقيق والتنقيح ، وفي الجواهر : بلا خلاف أجده
فيه ، وفي المدارك : نقله الخاصة والعامة ونص عليه جماعة من أهل اللغة ، وعن
المفاتيح : أنه وفاقى عند الخاصة والعامة ونص أهل اللغة . وعن الرياض : لا أجد
فيه خلافاً بين الأصحاب ، وعزاه جماعة منهم إلى الخاصة والعامة ، وعلماءهم مؤذنون

بكونه مجعاً عليه عندهم ، وعن ظاهر الخلاف : أن عليه اجماع الامة ، وعن ظاهر المنتهى في الفطرة الاجماع عليه .

وفي أول رسالة أوزان المقادير للمجلسي (ص ١٣٢) : وأما الدراهم . . فقد ذكر الخاصة والعامة أنها كانت ستة دوانيق ، قال العلامة في التحرير : والدراهم في صدر الاسلام كانت صنفين بغلية وهي السود ، وكل درهم ثمانية دوانيق ، وطبرية كل درهم أربعة دوانيق ، فجمعنا في صدر الاسلام وجعلا درهين متساويين ، ووزن كل درهم ستة دوانيق ، ونحوه قال في التذكرة والمنتهى ، وقال المحقق في المعتبر : والمعتبر كون الدرهم ستة دوانيق بحيث يكون كل عشرة منها سبعة مثاقيل ، وهو الوزن المعدل . فانه يقال : ان السود كانت ثمانية دوانيق ، والطبرية اربعة دوانيق . فجمعنا وجعلا درهين . وذلك موافق لسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وقال الرافعي في الشرح المذكور (شرح الوجيز - والرافعي من علماء السنة) : وأما الدراهم فانها كانت مختلفة الاوزان ، واستقر في الاسلام على ان وزن الدرهم الواحد ستة دوانيق ، كل عشرة منها سبعة مثاقيل من ذهب . وفي المغرب : تكون العشرة وزن سبعة مثاقيل (انتهى ما في رسالة المجلسي بلفظه) . وهذه الكلمات حجة كافية ، وبهذا قدرته رواية سليمان بن حفص المتقدمة في مبحث الدائق بسند ضعيف وبسند آخر لا يبعد حسنه ، وفيها يقول : والدرهم وزن ستة دوانيق الخ . . واشتمالها على ما لا يقول به أحد لا يضر بدلالتها على المقام ، لكن لما كانت غير معتبرة الاسناد كان الاعتماد على كلمات الاصحاب ، وهي مؤيدة لهذا التقدير ، لادليل عليه .

ويتفرع على هذا ان الدرهم الشرعي ثمان واربعون شعيرة كما صرح بذلك جماعة منهم العلامة المجلسي في رسالته (ص ١٣٤) .

وهو نصف مثقال شرعي وخمسه . لان كل عشرة دراهم شرعية هي سبعة مثاقيل شرعية كما نقل العلامة المجلسي في رسالته (ص ١٣٤) عن العلامة في التحرير ، والتذكرة ، والمنتهى . بل هذا اجماع من الامة كما عن ظاهر الخلاف ،

وهو ما اتفقت عليه العامة والخاصة كما في رسالة المجلسي (ص ١٣٣) في أوزان المقادير ولا خلاف فيه كما في مصباح الفقيه (م ١ ص ٢٧)، هذا، وقد نقل عن المسعودي أنه علل ذلك بقوله : انما جعل كل عشرة دراهم بوزن سبعة مثاقيل من الذهب ، لأن الذهب أوزن من الفضة و كأنهم ضربوا مقدار أمن الفضة ومثله من الذهب فوزنوها ، فكان وزن الذهب زائداً على وزن الفضة بمثل ثلاثة أسباعها ، واستقرت الدراهم في الاسلام على أن كل درهم نصف مثقال وخمسه النخ ..

ولما عرفت في مبحث الدرهم البغلي أن الدرهم الشرعي حدث في زمن عبد الملك أشكل الامر على بعض الناس بأن تقدير الزكاة بالخمسة دراهم لا ينبغي حمله على العرف الحادث ، قال في زكاة الجواهر : وفيه : أنه لادلالة في شيء مما سمعت يعني من كلماتهم القائنة بتقسيم الدرهم الطبري والبغلي ، على انحصار الدراهم في تلك ، بل أقصاه غلبة المعاملة بها ، والحادث انها هو انحصار المعاملة بها ، وهو غير قادح ، (قال) : على أنه يمكن أن يكون تقدير النبي صلى الله عليه وآله وسلم للزكاة بغير لفظ الدرهم ، بل كان شيء ينطبق على هذا الدرهم الحادث الذي قدر به أئمة ذلك الزمان عليهم السلام كما هو واضح ، (قال) : وعلى كل حال فلا ينبغي الاشكال في ذلك ، فان الدراهم وإن اختلفت الا أن التقدير بما عرفت .. انتهى وهو جيد .

والدرهم الشرعي و ثلاثة أسباعه مثقال شرعي كما في زكاة المدارك وزكاة مفتاح الكرامة (ص ٨٨) وكما في القاموس في مادة منكك . بل لا خلاف فيه . وهو سبعة أعشار المثقال الشرعي كما في زكاة مفتاح الكرامة أيضاً قال : أو أنه مثقال إلا ثلاثة أعشار ، أو أنه مع ثلاثة أعشار المثقال مثقال اهـ . وهو كذلك وهو ثمان وأربعون حبة من أوسط حب الشعير كما في زكاة الجواهر ، ونسبه الى الوضوح ، وكما في رسالة التحقيق والتنقيح ، ورسالة السيد الشبري ، أقول : وهو كذلك لانه ستة دوانيق بلا خلاف ، والدائق ثنائي شعيرات بلا خلاف .

والثمانية والعشرون درهماً شرعياً وأربعة أسباع الدرهم الشرعي هي عشرون مثقالاً شرعياً - والعشرون مثقالاً شرعياً هي أول نصب الزكاة - كما في زكاة المدارك ،

وكما في رسالة المجلسي (ص ١٣٣) قال : وهذا بملاشك فيه ، وانفقت عليه الخاصة والعامة اهـ . فالظاهر أنه لا خلاف فيه ، لأنك عرفت أن الدرهم الشرعي ٤٨ شعيرة بلا خلاف ، فاذا ضربنا ها في ٢٨ درهماً وأربعة أسباع الدرهم يكون الحاصل ١٣٧١ شعيرة و ثلاثة أسباع الشعيرة ، ويكون الحاصل مثل هذا لو ضربنا العشرين مثقالاً في ٦٨ شعيرة و أربعة أسباع الشعيرة ، لأن هذا هو وزن المثقال كما ستعرف ان شاء الله تعالى .

أما ضرب الدراهم فهذه عملية :

$\begin{array}{r} ٤٨ \\ ٢٨ \quad \frac{٤}{٧} \\ \hline ٣٨٤ \\ ٩٦٠ \end{array}$	$\begin{array}{r} ٤٨ \\ ٤ \quad \frac{٣}{٧} \\ \hline ٢٧ \end{array}$
$\begin{array}{r} ٢٧ \text{ أربعة أسباع } ٤٨ \\ \hline ١٣٧١ \text{ شعيرة } \end{array}$	$\begin{array}{r} ٤٨ \\ ٤ \quad \frac{٣}{٧} \\ \hline ١٩٢ \text{ سبعا } \\ ١٤ \\ \hline ٥٢ \\ ٤٩ \\ \hline ٣ \\ \hline ٣ \text{ ثلاثة أسباع } ٧ \end{array}$

ضربنا ٤ أسباع في ٤٨ فحصل ١٩٢ سبعا ، قسمناها على ٧ فخرج ٢٧ و ٣ أسباع ثم أضفنا الجميع الى حاصل ضرب ٤٨ في ٢٨ وأربعة أسباع فكان الحاصل ١٣٧١ ٣/٧ شعيرة .

وأما ضرب المثاقيل فهذه عملية :

٢٠	٤	٢٠	٤	
٦٨	٧	أسباع		
		سبعاً	٨٠	٧
١٦٠			٧	١١
١٢٠٠			١٠	٣
			٧	٧
			٣	
٢٠ اربعة اسباع ١١	٣	٣ ثلاث اسباع ٧		
	٧			
١٣٧١ شجرة •	٣			
	٧			

ضربنا ٤ اسباع في ٢٠ فحصل ٨٠ سبعا ، قسمناها على ٧ فخرج ١١
و ٣ اسباع . ثم اضعفنا الجميع الى حاصل ضرب ٦٨ و ٤ اسباع في ٢٠ فكان الحاصل
٣/٧ ١٣٧١ شعيرة .

وان شئت فقل : قد عرفت أن المئقال الشرعي درهم شرعي وثلاثة اسباع ، فالعشرون مئقالاً شرعياً عشرون درهماً وستون سبعا ، والستون سبعا هي ثمانية دراهم واربعة اسباع ، فهذه ثمانية وعشرون درهماً واربعة اسباع ، وان شئت فقل : ان الثمانية والعشرين درهماً واربعة اسباع اذا حولناها اسباعاً تكون مئتي سبع ، فاذا اخذنا نصفها وهو مئة سبع ، وخمسها وهو اربعون سبعا (لأن الدرهم نصف مئقال وخمسه) وقسمناها على ٧ يكون الخارج عشرين مئقالاً وهو المطلوب ، وهذه عملية الضرب والقسمة :

$$\begin{array}{r}
 ٤ \text{ اسبوع} \\
 ٧ \\
 \hline
 ٢٨ \text{ سبعا} \\
 ٢٨ \text{ سبعا} \\
 \hline
 ٥٦
 \end{array}$$

فَنَصَفَ ٢٠٠ سَبْعَ هُو ١٠٠ سَبْعَ

و خمس ٢٠٠ سبع هو ٤٠ سبعا
و مجموع نصفها وخمسها هو ١٤٠ سبعا ، او ٢٠ مثقالاً كما يتبين :

$$\begin{array}{r|l} ٧ & ١٤٠ \\ \hline ٢٠ & ١٤ \\ \hline & \dots \end{array}$$

و الدرهم الشرعي أربعة عشر قيراطاً شرعياً كما في رسالة السيد الشّبري
و هو كذلك ، لان الدرهم ٤٨ شعيرة ، والقيراط ثلاث شعيرات و ثلاثة أسباع الشعيرة ،
فاذا ضربناها في ١٤ يكون الحاصل ٤٨ شعيرة
والمثنا درهم شرعية (وهي النصاب الأول للفضة المسكوكة ، وزكاتها
ربع العشر ، أي خمسة دراهم شرعية ، ثم كلما زاد أربعون درهماً كان فيها درهم
واحد ، وهكذا) هي مئة واربعون مثقالاً شرعياً كما في زكاة المدارك ورسالة
كاشف الغطاء في الاوزان ، ورسالة العلامة المجلسي (ص ١٣٣) قائلاً : وهذا مما
لا شك فيه واتفقت عليه الخاصة والعامة (١ هـ) فالظاهر أنه لا خلاف فيه ، لان الدرهم
٤٨ شعيرة فاذا ضربناها في ٢٠ يحصل ٩٦٠٠ شعيرة ، والمثقال ٦٨ شعيرة
وأربعة أسباع فاذا ضربناها في ١٤٠ يحصل ذلك أيضاً كما ترى :

$$\begin{array}{r} \text{ضرب الدراهم :} \\ \hline ٢٠٠ \\ ٤٨ \text{ شعيرة} \\ \hline ١٦٠٠ \\ ٨٠٠٠ \\ \hline ٩٦٠٠ \text{ شعيرة} \end{array}$$

$$\begin{array}{r} \text{ضرب المائيل :} \\ \hline \frac{٤}{٧} \text{ شعيرة } ٦٨ \\ \hline ١٤٠ \text{ مثقالاً} \\ \hline ٢٧٢٠ \\ ٦٨٠٠ \\ \hline ٨٠ \text{ ٤ اسباع } ١٤٠ \\ \hline ٩٦٠٠ \text{ شعيرة} \end{array}$$

أما ضرب الدراهم فواضح . وأما ضرب المائيل فقد ضربنا ١٤٠ في ٦٨

أولاً : ثم ضربنا ١٤٠ في أربعة أسباع فحصل ٥٦٠ سبعا ، فقسمنها على ٧ فخرج ٨٠ فضمنها الى ضرب الاعداد الصحيحة وجمعناها معها . فحصل في كلتا الحالتين ٩٦٠٠ شعيرة .

والمثنا درهم شرعية هي مئة وخمسة مئاقيل صيرفية كما في رسالة العلامة المجلسي (ص ١٤٤) ، وهو كذلك قطعاً . لأن المئقال الصيرفي إحدى وتسعون شعيرة وثلاثة أسباع . فاذا ضربنا ذلك بمئة وخمسة مئاقيل صيرفية كان الحاصل تسعة آلاف وست مئة شعيرة . وهو يوافق ما تقدم . وهذه كيفية الضرب :

$ \begin{array}{r} ١٠٥ \\ ٩١ \frac{٣}{٧} \\ \hline ١٠٥ \\ ٩٤٥٠ \\ ٤٥ \text{ ثلاثة اسباع } ١٠٥ \\ \hline ٩٦٠٠ \text{ شعيرة} \end{array} $	$ \begin{array}{r} ١٠٥ \\ ٣ \text{ اسباع} \\ \hline ٣١٥ \quad \quad ٧ \\ ٢٨ \quad \quad \hline ٣٥ \quad \quad ٤٥ \\ ٣٥ \\ \hline ٠٠ \end{array} $
---	---

ضربنا الشعيرات أولاً . ثم ضربنا الأسباع في عدد المئاقيل فكانت ٣١٥ سبعا فقسمنها على ٧ لتتحول شعيرات ، فبلغت ٤٥ شعيرة أضفناها الى الحاصل الصحيح فكان المجموع ٩٦٠٠ شعيرة

والخمس مئة درهم شرعية — وهي مهر السنة — تبلغ ثلاث مئة وخمسين مثقالاً شرعياً كما في الدرة البهية (ص ٣٩) ، وهو كذلك ، لأن الدرهم ٤٨ شعيرة فاذا ضربناها في ٥٠٠ يحصل ٢٤٠٠٠ شعيرة . ولأن المئقال ٦٨ شعيرة و٤ أسباع فاذا ضربناها في ٣٥٠ يحصل المبلغ المذكور . وهذه عملياتهما :

$ \begin{array}{r} ٣٥٠ \\ ٤ \text{ اسباع} \\ \hline ١٤٠٠ \text{ سبعا} \quad \quad ٧ \\ ١٤ \quad \quad \hline ٠٠ \end{array} $	$ \begin{array}{r} ٣٥٠ \\ ٦٨ \frac{٤}{٧} \\ \hline ٢٨٠٠ \\ ٢١٠٠٠ \\ ٢٠٠ \text{ اربعة اسباع } ٣٥٠ \\ \hline ٢٤٠٠٠ \text{ شعيرة} \end{array} $	$ \begin{array}{r} ٥٠٠ \\ ٤٨ \\ \hline ٤٠٠٠ \\ ٢٠٠٠٠ \\ \hline ٢٤٠٠٠ \text{ شعيرة} \end{array} $
--	---	--

والدرهم الشرعي هو نصف مثقال صيرفي وربع عشر مثقال صيرفي ، كما في رسالة التحقيق والتنقيح وكما في رسالة المجلسي (ص ١٣٣) ناقلاً اتفاق الخاصة والعامة عليه ، وهو كذلك ، لأن كل عشرة دراهم شرعية خمسة مثاقيل صيرفية وربع مثقال صيرفي ، كما نص عليه المحقق النائيني في مبحث الكر من وسيلة النجاة (ص ١٥) وفي مبحث الزكاة منها (ص ٢٣٠) وفي مبحث الكر من وسيلته الجامعة لأبواب الفقه الا النادر (ص ٩) وفي مبحث الزكاة منها (ص ٢٠٤) وأمضاه سيدنا الأستاذ المحقق الحكيم مدظله في هذين الموضعين . اقول : فيكون الدرهم الشرعي نصف مثقال صيرفي ونصف حمصة وعشر حمصة ، لأن المثقال ٢٤ حمصة ، فعشرها حمصتان وأربعة اعشار ، ونصف عشرها حمصة وعشران ، فربع عشرها نصف حمصة وعشر حمصة ، فالدرهم الشرعي هو نصف مثقال ونصف حمصة وعشر حمصة (اي نصف مثقال و ٦ اعشار الحمصة)

وان شئت فقل : هو خمسون قمحة وأربعة اعشار القمحة على الدقة ، أعني اربعين جزءاً من مئة جزء من القمحة ، وهذا لا ينافي ما في الدرة البهية (ص ١٩) من ان الدرهم الشرعي خمسون حبة وخمسان ، ونقل ذلك (ص ١١) عن الشيخ عبد الباسط مفتي بيروت على مذهب الشافعية في كتابه الكفاية لذوي العناية - لا ينافية لان الخمسين هما اربعة اعشار ، ولا ينافي ذلك ايضاً ما في رسالة السيد الشبري من انه نصف مثقال صيرفي وثلاثة اخماس الحمصة ، لان ثلاثة اخماس الحمصة عبارة عن نصف الحمصة وعشرها ، لان نصف الشيء خمسان ونصف ، وعشره هو نصف الخمس فيصير ثلاثة اخماس الشيء ، وقد اختبرنا ذلك في الوزن فوجدناه صحيحاً ، حيث وضعنا الدرهم الشرعي في جهة ووضعنا نصف المثقال الصيرفي وحبتين من القمح وهما نصف حمصة وأقل من نصف حبة قمح وهو عشر حمصة ، في الجهة الثانية ، فتساويا في الوزن .

فتلخص أن الدرهم الشرعي خمسون حبة قمح وخمسا الحبة (والخمسان اربعة اعشار) وانه ١٢ حمصة وثلاثة اخماس الحمصة

وانه ١٢ قيراطا وثلاثة اخماس القيراط الصيرفي لأن القيراط الصيرفي حمصة،
والحمصة اربع قمحات وهذا كله لا ريب فيه

والدرهم الشرعي هو ثلاثة ارباع الدرهم المتعارف وحبتان وخمسا حبة متعارفة
كما في الدرة البهية (ص ٤١): ويريد بالمتعارف الصيرفي وبالحبة القمحة، لكن
نص بعض العلماء على ظهر نسخة مخطوطة من المسالك على ان الدرهم الشرعي هو
ثلاثة ارباع الدرهم الصيرفي حيث قال: إن نصاب الفضة هو مثنا درهم شرعي، وهو
مئة وخمسون درهما متعارفاً .

واقول: ما في الدرة من الصحيح، حيث عرفت ان الدرهم الشرعي نصف
مثقال صيرفي وثلاثة اخماس الحمصة بالاختبار ونص غير واحد من العلماء فهو ١٢
حمصة وثلاثة اخماس، وهذا المقدار هو ثلاثة ارباع الدرهم الصيرفي وثلاثة اخماس
الحمصة، لان الدرهم الصيرفي ١٦ حمصة، وان شئت فقل: إن الدرهم المتعارف
٦٤ قمحة، فثلاثة ارباعه ٤٨ قمحة، والحبتان والخمسان يتم بها خمسون حبة
وخمسان وهو وزن الدرهم الشرعي كما عرفت، فما في الدرة هو الصحيح .
والأربعة دراهم شرعية - وهي التي جعلها الاصحاب افضل من الدرهم
الكافور لتحنيط الميت - هي مثقالان صيرفيان وعشر مثقال صيرفي كما في بعض
الكتب التي غاب عني اسمها وقد اختبرنا ذلك في الوزن فوجدناه صحيحاً على ادق
ما يكون، وحسبنا ذلك فوجدناه كذلك لان الدرهم الشرعي نصف مثقال صيرفي
وربع عشر المثقال، فالدرهمان مثقال ونصف عشر، فالاربعة: مثقالان وعشر،
وان شئت فقل: ان المثقالين الصيرفيين وربع هي ٢٠٠ قمحة وقمحة ونصف وعشر كما ترى:

$$\begin{array}{r} \frac{2}{5} \cdot 50 \\ \hline 4 \\ \hline 200 \\ \frac{3}{5} \cdot 1 \text{ خمسا} \\ \hline 201 \frac{3}{5} \end{array}$$

$$\begin{array}{r} 4 \\ 2 \text{ خمسان} \\ \hline 8 \text{ اخماس} \\ \hline 5 \\ \hline 3 \end{array} \quad \begin{array}{r} 5 \\ \hline 3 \end{array}$$

$$\begin{array}{r} \left. \begin{array}{l} 96 \\ 96 \end{array} \right\} \text{ مثقالان} \\ \hline \frac{1}{2} \cdot 9 \text{ عشر المئقال} \quad \frac{1}{10} \\ \hline 201 \frac{3}{5} \text{ قمحة} \end{array}$$

(إن ٣/٥ القمحة تساوي نصفها وعشرها . لأن النصف هو ٢/١ أو ١٠/٥ والعشر هو ١٠/١ وبمجموعها ١٠/٦ ستة أعشار أو ٥/٣) .
فقد ضربنا الأربعة دراهم في ٥ قمحة فحصل مثنان ، وضربناها في خمسي القمحة فحصل ٨ أخماس ، فقسمناهما على ٥ فخرج قمحة و ٣ أخماس (أي نصف وعشر) فجمعناها مع المثنين .

والخمس دراهم الشرعية - التي هي زكاة النصاب الأول للفضة - هي مثقالان صيرفيان ونصف وثن مثقال صيرفي ، لأن العشرة دراهم خمسة مثاقيل وربع كما في زكاة الوسيلة الجامعة أيضاً (ص ٢٠٤) وأمضاه سيدنا الاستاذ المحقق الحكيم مد ظله ، وقد اخترنا هذا في الوزن فوجدناه صحيحاً ، وكذلك في الحساب ، لأن المثقالين الصيرفيين والنصف والثن هي ٢٥٢ قمحة كما ترى :

$\begin{array}{r} ٥٠ \frac{٢}{٥} \\ \hline ٥ \\ ٢٥٠ \\ ٢ \\ \hline ٢٥٢ \end{array}$ خمس الخمسة قمحة	$\begin{array}{r} ٥ \\ ٢ \\ \hline ١٠ \\ ١٠ \\ \hline ٢٠ \end{array}$ أخماس	$\begin{array}{r} ٩٦ \\ ٩٦ \\ \hline ٤٨ \\ ١٢ \\ \hline ٢٥٢ \end{array}$ مثقالان نصف المثقال ثن المثقال قمحة
--	--	---

والخمس دراهم شرعية هي أربعة دراهم صيرفية الا أربع قمحات ، لأننا اذا قسمنا هذه القمحات على ٦٤ (وهو وزن الدرهم) يخرج ٣ دراهم و ٦٠ قمحة كما ترى :

$$\begin{array}{r} ٢٥٢ \overline{) ٦٤} \\ ١٩٢ \\ \hline ٦٠ \end{array}$$

والعشرة دراهم شرعية هي خمسة مثاقيل صيرفية وربع كما أرسله غير واحد إرسال المسلمات ومنهم المحقق النائيني في وسيلتيه ، وهو كذلك كما عرفت من حسب الخمسة دراهم .

والثلاثة عشر درهماً شرعياً وثلاث (التي هي أكمل من الأربعة الدراهم

الكافور لتحنيط الميت) هي ستة مثاقيل صيرفية وثلاثة أرباع العشر من المثقال الصيرفي كما في بعض الكتب التي غاب عن اسمها الآن ، لكن ذكر في العروة (ج ١ ص ١٧٨) أنها سبعة مثاقيل صيرفية وحمصتان إلا خمس ، وقال في الدرة البهية (ص ٤٠) هي سبعة مثاقيل صيرفية ، وهذا هو الصحيح ، لأنك ستعرف أن الثلاثة عشر درهماً شرعياً وثلث ، هي عشرة دراهم ونصف صيرفية ، وحيث أن المثقال درهم ونصف تكون العشرة دراهم ونصف سبعة مثاقيل تماماً .

وهي عشرة دراهم متعارفة ونصف كما في الدرة أيضاً ، وهو كذلك ، لأن الدرهم الشرعي ١٢ حمصة وثلاثة أخماس ، فالثلاثة عشر درهماً وثلث هي ١٦٨ حمصة ، وكذلك العشرة دراهم متعارفة ونصف إذا ضربناها في ١٦ حمصة ، وهي وزن الدرهم المتعارف كما ترى :

$\begin{array}{r} ١٦ \\ ١٠ \frac{١}{٢} \\ \hline ١٦٠ \\ ٨ \\ \hline ١٦٨ \end{array}$ نصف ١٦ حمصة	$\begin{array}{r} ٢٤ \overline{) ٣} \\ ٢٤ \\ \hline ٠٠ \end{array}$	$\begin{array}{r} ١٣ \frac{١}{٣} \text{ هي } ٤٠ \text{ ثلثاً وثلاثة أخماسها } ١٣ \frac{١}{٣} \\ \text{هي } ٢٤ \text{ ثلثاً ، أو :} \\ ١٢ \frac{٣}{٥} \\ \hline ٢٦ \\ ١٣٠ \\ ٤ \text{ ثلث } ١٢ \end{array}$
$\begin{array}{r} ٨ \text{ ثلاثة أخماس } ١٣ \frac{١}{٣} \\ \hline ١٦٨ \text{ حمصة} \end{array}$		

وإن شئت فقل : إن الدرهم الشرعي خمسون قمحة وخمسان .
فالثلاثة عشر درهماً شرعياً وثلث هي ست مئة واثنان وسبعون قمحة . وكذلك العشرة دراهم متعارفة ونصف فإنها ٦٧٢ قمحة كما ترى :

ثلث ٥٠ هو :

$$\begin{array}{r} ٥٠ \\ ٣ \overline{) ١٦ \frac{٢}{٣}} \\ ٢٠ \\ ١٨ \\ ٢ \\ ٢ \text{ ثلثا } ٣ \end{array}$$

$$\begin{array}{r} ١٦ \frac{٢}{٣} \\ ١٥ \overline{) ١} \\ ١ \\ ٣ \text{ ثلث } ١ \end{array}$$

$$\begin{array}{r} ٥٠ \frac{٢}{٥} \\ ١٣ \frac{١}{٣} \overline{) ١٥٠} \\ ٥٠٠ \end{array}$$

$$\begin{array}{r} ٥٠ \frac{٢}{٥} \\ ١٣ \frac{١}{٣} \overline{) ١٥٠} \\ ٥٠٠ \end{array}$$

$$\begin{array}{r} ٥٠ \frac{٢}{٥} \\ ١٦ \frac{٢}{٣} \text{ ثلث } ٥٠ \end{array}$$

$$\begin{array}{r} ١٣ \frac{١}{٣} \text{ خمسا } ١٣ \frac{١}{٣} \\ ٦٧٢ \text{ قسمة} \end{array}$$

$$\begin{array}{r} ٦٤ \\ ١٠ \frac{١}{٢} \overline{) ٦٤٠} \\ ٦٤٠ \\ ٣٢ \text{ نصف } ٦٤ \\ ٦٧٢ \text{ قسمة} \end{array}$$

وهي توازن ثمانية وعشرين غرشاً صحيحاً عثمانياً كما في الدرة البهية ، ولم نتحققه ،
 والأمر سهل لعدم وجود الغرش المذكور .

والثلاثة عشر درهماً شرعياً وثلث ، هي تسعة مثاقيل شرعية وثلث كما في
 رسالة التحقيق والتنقيح (ص ٤) والدرة البهية (ص ٤٠) وهو كذلك ، لأن الدرهم
 الشرعي ٤٨ شعيرة فإذا ضربناها في ١٣ وثلث يحصل ٦٤٠ شعيرة . والمثقال الشرعي ٦٨
 شعيرة وأربعة أسباع الشعيرة فإذا ضربناها في ٩ وثلث يحصل ٦٤٠ شعيرة أيضاً :

ضرب الدراهم :	ضرب المئاقيل :
٤٨	٦٨ ٤/٧
١٣ ١/٣	٩ ١/٣
١٤٤	٦١٢
٤٨٠	٦٨ ثلث ٢٢ ٢/٣
١٦ ثلث ٤٨	٩ ١/٣ أربعة أسباع ١ ١/٣
٦٤٠ شعيرة	٦٤٠ شعيرة

أما ضرب الدراهم فواضح ، وأما ضرب المئاقيل فقد ضربنا ٩ في ٦٨ فحصل ٦١٢ وضربنا الثلث في ٦٨ فحصل ٢٢ وثلثان ، وضربنا ٩ في أربعة أسباع فحصل ٣٦ سبعة ، وضربنا الثلث في أربعة أسباع فحصل سبع وثلث ، فهذه ٣٧ سبعة وثلث السبع قسمناها على سبعة لتتحول شعيراً فخرج ٥ وبقي سبعان وثلث ، فضممنا الخارج والباقي الى الحاصل المتقدم وجمعنا ذلك فبلغ ٦٤٠ شعيرة ، لأن السبعين وثلث سبع ، ثلث شعيرة ، وعندنا ثلثا شعيرة فحصل شعيرة جمعناها مع ٢ و ٢ و ٥ فصارت ١٠ الى آخر الأرقام ..

والثلاثة عشر درهماً شرعياً وثلث هي سبعة مئاقيل صيرفية كما في رسالة التحقيق والتنقيح (ص ٤) وهو كذلك ، لأن الدرهم الشرعي ٤٨ شعيرة كما عرفت ، فاذا ضربنا ١٣ وثلث في ٤٨ يحصل ٦٤٠ شعيرة ، والمئقال الصيرفي ٩١ شعيرة وثلثا أسباع ، فاذا ضربنا السبعة المئاقيل الصيرفية في ٩١ شعيرة وثلثا أسباع يحصل ٦٤٠ شعيرة أيضاً :

$$\begin{array}{r}
 ٩١ \ ٣/٧ \\
 \underline{ ٧} \\
 ٦٣٧ \\
 ٣ \text{ ثلاثة أسباع } ٧ \\
 \hline
 ٦٤٠ \text{ شعيرة}
 \end{array}$$

والأربعون درهماً شرعياً (وهي النصاب الثاني للفضة المسكوكة ، وزكاته

درهم واحد شرعي) هي واحد وعشرون مثقالاً صيرفياً كما في رسالة العلامة المجلسي (ص ١٤٥) وكما في زكاة العروة والوسيلتين للمحقق النائيني وغيرها ، وهو كذلك ، لأن العشرة دراهم خمسة مثاقيل وربع بالحساب والاختبار كما عرفت ، فالعشرون درهماً عشرة مثاقيل ونصف ، فالأربعون درهماً هي واحد وعشرون مثقالاً صيرفياً . والخمس مئة درهم شرعية «وهي مهر السنة» هي ثلاث مئة وأربعة وتسعون درهماً متعارفاً إلا ربع درهم كما في الدرة ، وهو كذلك ، لأن الدرهم الشرعي ١٢ حمصة وثلاثة أخماس الحمصة ، فإذا ضربنا هذا في خمس مئة درهم يحصل ٦٣٠٠ حمصة ، فإذا قسمناها على ١٦ حمصة وهو وزن الدرهم الصيرفي يحصل ٣٩٣ درهماً صيرفياً وثلاثة أرباع الدرهم ، وهذه عملية ذلك :

$\begin{array}{r} ٦٣٠٠ \\ ٤٨ \\ \hline ١٥٠ \\ ١٤٤ \\ \hline ٦٠ \\ ٤٨ \\ \hline ١٢ \\ ١٢ \\ \hline ٠٠ \end{array}$	$\begin{array}{r} ١٦ \\ \hline ٣٩٣ \frac{٣}{٤} \end{array}$ درهماً صيرفياً	$\begin{array}{r} ٥٠٠ \\ ١٢ \frac{٣}{٥} \\ \hline ١٠٠٠ \\ ٥٠٠٠ \\ ٣٠٠ \\ \hline ٦٣٠٠ \end{array}$ ثلاثة أخماس ٥٠٠ حمصة
---	---	---

١٢ ثلاثة أرباع ١٦

وهي مثنان واثنان وستون مثقالاً صيرفياً ونصف كما في رسالة التحقيق والتنقيح ، وهو كذلك . لأنك عرفت أنها ٣٩٣ درهماً صيرفياً وثلاثة أرباع الدرهم ، فهذه تبلغ بحب القمح ٢٥٢٠٠ قمحة ، والمثنان والاثنان والستون مثقالاً صيرفياً ونصف تبلغ هذا المقدار ، وهذه عملية ذلك :

$\begin{array}{r} ٢٦٢ \ ١/٢ \\ ٩٦ \\ \hline ١٥٧٢ \\ ٢٣٥٨٠ \\ ٤٨ \\ \hline ٢٥٢٠٠ \end{array}$		$\begin{array}{r} ٣٩٣ \ ٣/٤ \\ ٦٤ \\ \hline ١٥٧٢ \\ ٢٣٥٨٠ \\ ٣٢ \\ ١٦ \\ \hline ٢٥٢٠٠ \end{array}$	
نصف ٩٦ قحّة		ثلاثة أرباع ٦٤ قحّة	

وهي تبلغ بغير استانبول أقة إلا ستة دراهم وربع درهم متعارفة كما في الدرة ، وهو كذلك ، لأنك عرفت أنها ٣٩٣ درهماً صيرفاً وثلاثة أرباع الدرهم ، والأقة أربع مئة درهم بلا ريب .

وهي وزن ألف وخمسين غرشاً صحيحاً عثمانياً كما في الدرة ، ولم نتحققه وهي وزن اثنين وخمسين ريالاً مجيدياً ونصف ريال مجيدي كما في الدرة ، ولم نتحققه .

وهي وزن مئة وخمسة وسبعين ليرة عثمانية ، كل ذلك من الفضة الخالصة كما في الدرة ، ولم نتحققه .

وهي تبلغ من المجديات بعد إسقاط الفش منها واحداً وستين ريالاً مجيدياً ونصف الريال وثلاثة أرباع درهم متعارف إلا حبة ونصف حبة متعارفة كما في الدرة ، ولم نتحققه (يريد بالحبة القمح) ، والأمر سهل لأن الغرش والمجيدي لا وجود لهما الآن ، والله العالم)

الدرهم الصيرفي

وهو الدرهم المتعارف ، المستعمل في سوريا ولبنان وفلسطين وغيرها ، كثيراً ، وفي العراق وإيران قليلاً - هو جزء من أربع مئة جزء من الأقة الاملا بولية بلا ريب ولا خلاف .

والدرهم الصيرفي هو صنع الدولة العثمانية كما ستعرف في مبحث المثقال الصيرفي إن شاء الله تعالى .

ونسبته الى المئقال الصيرفي نسبة السبعة إلى العشرة كما في رسالة السيد الشبري ، لكن عرفت في مبحث الأقة الاسلامبولية أن المئقال الصيرفي هو درهم ونصف درهم صيرفي ، فنسبته إليه نسبة الاثنین إلى الثلاثة ، أو الثلثین إلى الواحد ، وقد نبه الى ذلك العلامة الأمين في الدرة البهية (ص ٨) ، ونبه إليه قبله المحقق الثاني فقال على ما نقل عنه : والظاهر أن المئقال المستعمل بين الناس درهم ونصف (وقد نبه إليه في حلية الطلاب ، وفي كشف الحجاب (ص ٨٦) من غيرنا ..) وقد اختبرنا هذا بنفسنا فراجع مبحث الأقة. فالدرهم الصيرفي هو ثلثا المئقال الصيرفي ..

والدرهم الصيرفي هو ١٦ قيراطاً صيرفياً كما في الدرة البهية (ص ٨) قال : والقيراط أربع حبات ، أو أربع قمحات ، فالدرهم أربع وستون حبة إلخ .. . ونقل ذلك (ص ١١) : عن الشيخ عبدالباسط مفتي بيروت في كتابه الكفاية لذوي العناية ، وهو من العامة ، ويريد بالحبة القمحة ، والقيراط هو الحصاة كما عرفت في مبحثها ، وهذا كله لا إشكال فيه ولا ريب .

والدرهم الصيرفي زنته زنة الدرهم البغلي كما في رسالة السيد الشبري ، وهذا غير صحيح ، لأنك عرفت أن الدرهم الصيرفي ٦٤ قمحة ، وأن الدرهم الشرعي الذي هو ثلاثة أرباع البغلي ، خمسون قمحة وخمسان ، فثلثها ١٦ قمحة و٤ أخماس ، فاذ جمعناها معها كانت ٦٧ قمحة وخمس قمحة ، وهو وزن الدرهم البغلي .

وكل درهم وثمان متعارف هو مئقال شرعي كما في الدرة البهية (ص ١٨) وهو كذلك ، لأن المئقال الشرعي ثلاثة أرباع الصيرفي بلا خلاف والصيرفي ٦٤ قمحة ، فالشرعي ٧٢ قمحة ، والدرهم المتعارف ٦٤ قمحة ، وثمانها ٨ قمحات ، فاذ جمعناها مع ٦٤ تكون ٧٢ وهو مقدار المئقال الشرعي .

وكل سبعة دراهم ونصف متعارفة تعادل سبعة مثاقيل إلا ثلث مئقال شرعية كما في الدرة البهية (ص ٢٦) وهو كذلك ، لأن سبعة دراهم ونصف متعارفة هي ٤٨٠ قمحة ، والسته مثاقيل وثلثان هي ٤٨٠ قمحة كما ترى :

$$\begin{array}{r}
 ٧٢ \\
 ٦ \frac{٢}{٣} \\
 \hline
 ٤٣٢ \\
 ٤٨ \text{ ثلثا } ٧٢ \\
 \hline
 ٤٨٠ \text{ قمحة}
 \end{array}
 \qquad
 \begin{array}{r}
 ٦٤ \\
 ٧ \frac{٢}{١} \\
 \hline
 ٤٤٨ \\
 ٣٢ \text{ نصف } ٦٤ \\
 \hline
 ٤٨٠ \text{ قمحة}
 \end{array}$$

وكل تسعة دراهم متعارفة ثمانية مثاقيل شرعية كما في الدرة (ص ١٨ وص ٣٥) ، وهو كذلك . لانا اذا ضربنا ٩ في ٦٤ يكون الحاصل ٥٧٦ قمحة ، واذا ضربنا ٨ في ٧٢ يكون الحاصل ٥٧٦ قمحة أيضاً .

وكل تسعين درهماً متعارفاً ثمانون مثقالاً شرعياً كما في الدرة (ص ١٨) ، وهو كذلك ، لانك عرفت أن التسعة دراهم متعارفة ثمانية مثاقيل شرعية ، فالتسعون ثمانون ، والتسع مئة ثمان مئة ، وهكذا . .

والدرهم الصيرفي هو ثلاثة غرامات وعشرة أجزاء من المئة جزء من الغرام كما في حلية الطلاب (ص ١١٣) وهو غلط . لأنه ذكر أن القيراط (وهو ٤ قمحات بلا ريب) هو عشرون جزءاً من مئة جزء من الغرام (أي هو خمس الغرام) فالدرهم الصيرفي وهو ستة عشر قيراطاً يكون ٣ غرامات وعشرين جزءاً من مئة جزء من الغرام ، (أي وخمساً) لأن الستة عشر خمساً هي ثلاثة غرامات وخمسة ، وإن شئت فقل : إذا ضربنا ٤ قمحات في ١٦ يحصل ٦٤ قمحة وهي وزن الدرهم ، وهي نفسها وزن ثلاثة غرامات وخمسة .

وهذا لا ينبغي الارتياح فيه . فالنصف درهم غرام وستون جزءاً من مئة جزء من الغرام ، أعني : هو غرام ونصف وعشر الغرام (غرام و ٣/٥ الغرام) . والربع درهم ٨٠ جزءاً من مئة جزء من الغرام ، أي هو ثلاثة أرباع الغرام ونصف عشر الغرام (٢٠/١١ من الغرام) .

فالدرهم ثلاثة غرامات وخمسة كما مر . وبهذا يسقط ما في كشف الحجاب (ص ٢٠٤) من أن الدرهم ثلاثة غرامات و ٣٩/٨ ، قال : فالستة عشر غراماً خمسة دراهم ، وقد عرفت ما فيه .

تنبيه

ذكر في كشف الحجاب (ص ٨٦) أن الدرهم ستة دوانيق ، ويريد بالدرهم الصيرفي ، لأنه قدره ستة عشر قيراطاً ، ولأنه لا يعرف الشرعي ، بل لا يعرف الا الدرهم الصيرفي ، وقد عرفت أن المقدّر ستة دوانيق هو الدرهم الشرعي ، وهو أنقص من الصيرفي بكثير ، فالصيرفي ٦٤ قمحة ، والشرعي خمسون قمحة وخمسان.

الدرهم الطبري

الذي كان مستعملاً من زمن عمر الى زمن عبد الملك بن مروان - هو أربعة دوانيق بلا خلاف كما في مبحث الدرهم البغلي .

وهو ثلثا الدرهم الشرعي ، لأن الشرعي ستة دوانيق، إجماعاً .

وهو نصف الدرهم البغلي ، الذي هو ثمانية دوانيق بلا إشكال .

وهو اثنتان وثلاثون شعيرة ، كما نص عليه السيد الشبري في رسالته ، وهو واضح ،

لأن الدانق ثمان شعيرات بلا إشكال ، والدرهم الطبري أربعة دوانيق بلا اشكال

وهو ٣٣ قمحة ونصف ، ونصف خمس القمحة ، لأنه نصف الدرهم البغلي ،

والبغلي ٦٧ قمحة وخمس كما عرفت في مبحث الدرهم الصيرفي .

وهو تسعة قراريط وثلث شرعية ، كما في رسالة السيد الشبري ، وهو

كذلك ، لأنه نصف البغلي ، والبغلي ١٨ قيراطاً وثلثان كما عرفت هناك .

الدرهم الوافي

الذي حدد الدم المعفو عنه في الصلاة بكونه أقل منه سعة لا وزناً

غير الدماء الثلاثة وهي الحيض والاستحاضة والنفاس ، وغير دم نجس العين ، ودم

الميتة ، ودم غير المأكول إلا الانسان ، ففي هذه الموارد الستة لا يعفى عن الدم وان

كان أقل من الدرهم الوافي - هو وزناً درهم وثلث شرعي بلا اشكال ولا خلاف

كما عرفت في مبحثي الدرهم البغلي والدرهم الشرعي ، لأن البغلي هو عين الوافي

كما عرفت وتعرف ان شاء الله تعالى

وهو ثمانية دوانيق بلا ريب ، لأنه درهم وثلاث شرعي ، والدرهم الشرعي ستة دوانيق ، وعن الفقه الرضوي التصريح بذلك ، حيث قال على ما حكى عنه : إن أصابك دم فلا بأس بالصلاة فيه ما لم يكن مقدار درهم راف ، والوافي ما يكون وزنه درهماً وثلاثاً ، وما كان وزن الدرهم الوافي فلا يجب عليك غسله ، ولا بأس بالصلاة فيه . ا هـ . أقول : والمعنى بمقدار الدرهم المعفو عنه ، هو سعته كما هو واضح ، لا وزنه .

وهو الدرهم البغلي ، لأن بعض الأصحاب حدد مقدار المعفو بأقل من الدرهم الوافي ، بل عن السيدين و الشيخ الاجماع على تقدير الوافي والتحديد به ، وبعضهم ، كالفاضلين ومن تأخر عنها ، حدده بأقل من الدرهم البغلي ، بل عن كشف الحق : انه مذهب الامامية ، وعن غير واحد التصريح بالاتحاد ، فقد حكى عن المحقق في المعتبر أنه قال : والدرهم هو الوافي الذي وزنه درهم وثلاث ، ويسمى البغلي نسبة الى قرية بالجامعين ا هـ . وحكى عن الشهيد في الذكري أنه قال : إن الدرهم الوافي هو البغلي باسكان الغين منسوب الى رأس البغل ضربه الثاني النخ : بل في طهارة مفتاح الكرامة (ص ١٦٠) : أن ظاهرهم الاتفاق على الموافقة ا هـ . وقد تشعب بالخالفه بين الدرهمين عبارة السرائر حيث قال على ما حكى عنه : إن الشارع عفا عن ثوب وبدن أصابه منه دون سعة الدرهم الوافي ، المضروب من درهم وثلاث ، وبعضهم يقول : دون قدر الدرهم البغلي المضروب ، منسوب الى مدينة قديمة يقال لها بغل قريبة من بابل ، بينها قريب من فرسخ ، متصلة ببلد الجامعين ، يجد فيها الحفرة دراهم واسعة ، شاهدت درهماً من تلك الدراهم ، وهذا الدرهم أوسع من الدينار المضروب بمدينة السلام ، المعتاد ؛ يقرب سعته من سعة أخص الراحة ، وقال بعض من عاصرته ممن له علم بأخبار الناس والأنساب : ان المدينة والدرهم منسوبة الى ابن أبي بغل ، رجل من كبار أهل الكوفة اتخذ هذا الموضع قديماً ، وضرب هذا الدرهم الواسع فنسب اليه الدرهم البغلي ، وهذا غير صحيح ، لأن الدراهم البغلية كانت في زمن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقبل الكوفة . ا هـ .

قال في طهارة مفتاح الكرامة (ص ١٦٠) : وقد يجاب بأن وجودها سابق ، ونسبتها لاحقة لصنعه على قدرها . (انتهى) ولكن النظر الدقيق يعطي أن كلامه ليس فيه إشعار بالمخالفة بين الدرهم الوافي والبغلي ، لأن قوله : وبعضهم يقول دون الدرهم البغلي الخ ، يعطي أن البعض لم يعبر بالوافي بل عبر بالبغلي ، ولو كان مراده نقل الخلاف في معنى الدرهم عن هذا البعض ، لرده وأقام البرهان على اختيار الوافي دون البغلي ، وذلك واضح . أما مقدار سعته فقد عرفت من ابن إدريس أنه رآه وأن سعته تقرب من سعة أخمص الراحة ، وهو ما انخفض من باطن الكف ، ونسب تحديده بأخمص الراحة إلى أكثر عبارات الأصحاب ، وعن الاسكافي تقدير الدرهم بعقد الإبهام الأعلى من غير تعرض لكونه البغلي أو غيره ، وعن غير واحد التصريح بعدم الخلاف في أن البغلي هو المراد بالدرهم الوارد في النصوص والفتاوى . وعلى هذا يكون تحديد الاسكافي تحديداً للبغلي . وعن البعض تقديره بعقد الوسطى ، وعن المعتبر أنه ذكر هذه التحديدات ثم قال : والكل متقارب ، والتفسير الأول أشهر . والله العالم .

ولاندري أي تقارب بين سعة أخمص الراحة ، وعقد الإبهام الأعلى ، وعقد الاصبع الوسطى ، وسعة الدينار الذي نقل التحديد به عن ابن أبي عقيل ، مع ما بينها من التفاوت الواضح ، ومع أن المقام مقام تحديد ؟ .

ونص سيدنا الاستاذ آية الله الحكيم مد ظله العالی في المستمسك (ج ١ ص ٤٨٧ - الطبعة الثانية) على أنه رأى الدينار ، وأنه بقدر الفلوس العراقي المسكوك في هذا العصر الذي يساوي نصف عقد الإبهام تقريباً ، فكيف يكون مقارباً لعقد الإبهام ؟ ثم ذكر السيد صور تسعة دراهم أطلعه عليها بعض أهل الخبرة ، وذكر تاريخ سكب كل منها وقطره بالمليمترات ، والذي يهمنا منها الدرهم غير الاسلامي (الوافي) المضروب في الري سنة ٦٢٥ م وقطره ٣٠ مليمتر (٣ سنتي) وهو أوسع الدراهم التسعة المذكورة ، وعلى هذا فالدرهم الذي يبلغ قطره ، مجتمعاً ، ٣ سنتي غير معفو عنه ، والأقل من هذا بنظر العرف معفو عنه ، ولا بد أن تكون قلة ملموسة عند أهل العرف ، فالتفاوت البسيط (بالميلي مثلاً) لا يسمى تفاوتاً عندهم كما هو واضح والله العالم .

الدونم

هو ما مساحته ألف متر مربع من الأرض .

دية قتل النفس

هي ألف دينار شرعي . فراجعها في آخر مبحث الدينار الشرعي .

الدينار الشرعي

لم يتغير عما كان عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، الى زمن العلامة المجلسي كما نص هو على ذلك في أول رسالته (أوزان المقادير ص ١٣٢) : بل بقيت الى ما يقرب من عصرنا كما ستعرف إن شاء الله تعالى من كاشف الغطاء والشيخ عبد الباسط وغيرهما ، قال المجلسي ما لفظه : إن الدنانير لم تغير عما كانت عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وذلك لأن الأصل عدم التغير ، ما لم يثبت خلافه ، وأيضاً لو كان لنقل إلينا ، لعموم البلوى ولم ينقل ، مع أنه اتفق علماء الخاصة والعامة على عدمه ، قال الرافعي في شرح الوجيز : المثاقيل لم تختلف في جاهلية ولا إسلام ، وكذا غيره من علمائهم ، وقد سمعت من الوالد العلامة (المجلسي الاول) أنه قال : رأيت كثيراً من الدنانير العتيقة كالرضوية وغيرها بهذا الوزن إهـ . وعن الحدائق : لا خلاف بين الأصحاب وغيرهم في أن الدنانير لم تختلف في جاهلية ولا إسلام ، بل في الدرة البهية (ص ١٠) نقل حكاية الإجماع عن غير واحد ، قال : واتفق عليه العامة والخاصة إهـ .

أقول : ويريدون أن المسكوكة لم تختلف كما اختلفت الدراهم ، وإلا فالمشكال الذي وزنه وزن الدينار مختلف ، إذ الشرعي منه غير العرفي ، كما هو واضح ، وكما ستعرف إن شاء الله تعالى .

والدينار الشرعي هو مثقال شرعي كما نص عليه جماعة كثيرون منهم صاحب الوسائل كما سيأتي إن شاء الله تعالى ، والعلامة المجلسي ، وقال : وهذا مما لا شك فيه ، والعلامة الشيخ جعفر كاشف الغطاء ، في رسالة التحقيق والتنقيح ، والسيد في العروة ، والعلامة الشيخ أحمد كاشف الغطاء في سفينة النجاة ، والمحقق النائيني

في وسيلتي النجاة وحاشية العروة ، والسيد الامين في الدرة البهية (ص ٣ و ٦) والسيد الأصفهاني في وسيلته الصغيرة ، وهو المنقول عن ابن الأثير حيث قال في محكي النهاية : الناس يطلقون المثقال في العرف على الدينار خاصة (انتهى) . وقد دلت عليه الاخبار حيث عبرت بالدينار مرة وبالمثقال أخرى .

والدينار الشرعي هو ثلاثة أرباع المثقال الصيرفي بلا شك كما في رسالة المجلسي ، قال (ص ١٣٣) : وهذه النسب مما لا شك فيها ، واتفقت عليها الخاصة والعامة إ. هـ . فهو لا خلاف فيه كما ستعرف في مبحث المثقال الشرعي إن شاء الله تعالى ، وقد رأيت النص على ذلك من السيد في العروة ، والشيخ أحمد في سفينة النجاة والنائني في الوسيلة وحاشية العروة ، والسيد الأصفهاني في وسيلته الصغيرة ، ونقل هذا عن جمع البحرين وغيره ، وهو واضح .

وهو ثمانية عشر حبة كما أن المثقال الصيرفي هو أربعة وعشرون حبة كما في زكاة وسيلة النجاة للمحقق النائني (ص ٢٢٩) وزكاة وسيلته الجامعة (ص ٢٠٤) وأمضاه سيدنا الأستاذ المحقق الحكيم مد ظله ، ويريد بالحبة الحمصة وهي القيراط الصيرفي ، وهي أربع قمحات ، لكن قال السيد الشبري في رسالته : إن المثقال الصيرفي أربعة وعشرون حمصة فيكون الدينار الشرعي ستة عشر حمصة . (انتهى) وهو غلط ، لأن الشرعي ثلاثة أرباع الصيرفي كما عرفت لا ثلثاه كم هو واضح ، وهذا غير محتاج الى تحقيق ، ومن هذا يظهر أن المثقال الصيرفي ٩٦ قمحة ، والدينار الشرعي ٧٢ قمحة .

وهو عشرون قيراطاً كما في زكاة العروة (م ٢ ص ١٤) وأمضاه المحقق النائني في حاشيته عليها ، وكما في زكاة سفينة النجاة (ص ٢٨٧) وزكاة وسيلة السيد الأصفهاني الصغيرة (ص ٨٣) ومرادهم بالقيراط ، القيراط الشرعي كما ستعرف في مبحث القيراط الشرعي ، والأمر كما ذكرنا لأننا اذا ضربنا ٣ شعيرات و ٣ أسباع الشعيرة ، وهو مقدار القيراط الشرعي ، في ٢٠ قيراطاً يحصل ٦٨ شعيرة وأربعة أسباع الشعيرة ، وهو وزن الدينار كما ستعرف هذا وفي مبحث المثقال

الشرعي ان شاء الله تعالى ، وهذه عملية الضرب :

$$\begin{array}{r}
 \text{ضرب الكسور :} \\
 \hline
 \begin{array}{r}
 ٢٠ \\
 ٣ \text{ أسباع} \\
 \hline
 ٦٠ \\
 ٥٦ \\
 \hline
 ٤
 \end{array}
 \begin{array}{r}
 ٧ \\
 \hline
 ٨ \frac{٤}{٧}
 \end{array}
 \end{array}$$

$$\begin{array}{r}
 ٣ \frac{٣}{٧} \\
 \hline
 ٢٠ \\
 ٦٠ \\
 ٨ \frac{٤}{٧} \text{ ثلاثة أسباع } ٢٠ \\
 \hline
 ٦٨ \frac{٤}{٧}
 \end{array}$$

$$\begin{array}{r}
 ٤ \\
 \hline
 ٤ \text{ أربعة أسباع } ٧
 \end{array}$$

فهو ٦٨ شعيرة و ٤/٧ الشعيرة .

أما ، قدره بالقراريط الصيرفية فقد عرفت أنه ثمانية عشر قيراطاً صيرفياً . وهو الذهب المسكوك المسمى في العراق (أبو لعبية) كما عن البرهان القاطع وغيره ، وفي رسالة التحقيق والتنقيح : هو الذهب العتيق، الصنمي ، الذي يسمى اليوم أبو لعبية .. انتهى ولم نتحققه .

وهو خالص الذهب المحمودي المسمى عند أهل سوريا (بالجهادي الطري) على ما نقل عن الكفاية لذوي العناية للشيخ عبد الباسط الأنسي مفتي بيروت من العامة ، ولم نتحققه .

وهو يوافق الدينار الموجود في هذه الأعصار الذي يسمى في بلاد العجم وما جاورها (بالأشرفي) كما عن بعض العلماء المعاصرين ، ولم نتحققه .

وهو درهم واحد صيرفي وقيراط واحد صيرفي و حبة واحدة كما عن الشيخ محمد عمر نجافي كتاب الانشاء العصري الذي يظهر فيه أنه مبني على الدقة والضبط كما في الدرة البهية (ص ١٣) بنقيصة نحو من حبتين ونصف ، عن نصف الليرة العثمانية التي ستعرف أنها تعادل مثقالاً شرعياً ، ويعني بالحبة القمحة ، وهو غلط ، لأنك عرفت أنه ثمانى عشرة حمصة بلا إشكال ، والحمصة هي القيراط الصيرفي بلا إشكال ، والدرهم

الصيرفي ١٦ قيراطاً صيرفياً بلا إشكال ، فالدينار الشرعي درهم صيرفي وقيراطان صيرفيان .

وهو وزن ٦٨ شعيرة وأربعة أسباع الشعيرة بلا إشكال كما ستعرف في المثقال الشرعي إن شاء الله تعالى .

والنصف دينار الشرعي - وهو كفارة الوطء في وسط أيام الحيض ، وهو زكاة النصاب الأول للذهب - هو عشرة قراريط ، يعني شرعية ، كما في وسيلة النجاة للمحقق النائيني ، وهو كذلك حيث عرفت أن الدينار عشرون قيراطاً شرعية . وهو تسعة قراريط صيرفية ، حيث عرفت أن الديتار ثمانية عشر قيراطاً صيرفياً بلا إشكال .

والربع دينار - وهو كفارة الوطء في آخر أيام الحيض - هو أربعة قراريط كما في الدرة البهية ، وليس كذلك ، حيث عرفت أن الدينار ثمانية عشر قيراطاً صيرفياً فربعها أربعة قراريط ونصف صيرفية ، وعرفت أن الدينار عشرون قيراطاً شرعياً فربعها خمسة قراريط شرعية .

والأربعة دنانير الشرعية - وهي النصاب الثاني للذهب المسكوك - هي ثلاثة مثاقيل صيرفية بلا خلاف كما عرفت .

والعشرون (١) ديناراً هي خمسة عشر مثقالاً صيرفياً كما نص عليه في العروة وحاشيتها للمحقق النائيني ، وزكاة وسيلته الجامعة (ص ٢٠٤) وغيرها ، بل عرفت أنه لا إشكال فيه .

والألف دينار الشرعية - وهي دية النفس - هي ألف مثقال شرعي ، لأن الدينار مثقال كما عرفت .

(١) وهي النصاب الأول للذهب المسكوك ، وزكاته عشرة قراريط ، أي ربع عشر النصاب وهو نصف دينار شرعي : وإذا زاد أربعة دنانير شرعية فهي النصاب الثاني ، وفيها قيراطان شرعيان أي ربع عشر النصاب الثاني ، وهو واحد من أربعين ثم إذا زاد أربعة دنانير ففيها ربع العشر ، وهو عشر دينار وهكذا . . وملخص هذا كله أنه إذا بلغ الذهب عشرين ديناراً كان عليها نصف دينار ، فإذا زاد فعليه أن يدفع من كل أربعة ربع عشرها ، وهو قيراطان شرعيان .

وحيث أن الليرة العثمانية توازن مثقالين شرعيين وتوازن درهمن وربع درهم متعارف فالدية توازن خمس مئة ليرة عثمانية من الذهب الخالص كما في الدرة البهية (ص ٣٨) (ولم نتحققه) قال : وذلك يعادل ألفاً ومئة وخمسة وعشرين درهماً متعارفة ، (وهو كذلك كما ستعرف) قال : وحيث أن الأقة الاسلامبولية أربع مئة درهم متعارف فيبلغ ذلك بعبارة استامبول أقتين وخمس أواق إلا ثمن الأوقية (وهو كذلك كما ستعرف) قال : فتبلغ الدية من الليرات العثمانية بعد إسقاط الغش منها خمس مئة ليرة وخمساً وأربعين ليرة ونصف الليرة إلا ست حبات ذهباً خالصاً (ولم نتحققه) قال : ومن الليرات الفرنسية بعد إسقاط الغش منها ست مئة ليرة وإحدى وثلاثين ليرة ونصف ليرة وتسع حبات ذهباً خالصاً (ولم نتحققه) . قال : ومن الليرات الانكليزية بعد إسقاط الغش منها أربع مئة ليرة واثنين وثمانين ليرة وخمسة قراريط وحنة وثلاث حبة ذهباً خالصاً « انتهى بلفظه » ، ولم نتحققه .

وهي ١٨٠٠٠ حمصة ، والحمصة هي القيراط الصيرفي ، لأنك عرفت أن أن الدينار ١٨ حمصة بلا أشكال فاذا ضربناها ، في ألف تكون النتيجة ما قلناه ، فهي ٧٢٠٠٠ قمحة لأن الدينار ٧٢ قمحة فالألف ٧٢ ألف قمحة .

ولأن الحمصة أربع قمحات ، فهي ٧٥٠ مثقالاً صيرفياً قطعاً « كما نص عليها في رسالة التحقيق والتنقيص ص ٥ » لأن الدينار الشرعي ثلاثة أرباع المثقال الصيرفي بلا خلاف .

وهي ١١٢٥ درهماً صيرفياً ، لأن الدرهم الصيرفي ١٦ حمصة بلا أشكال ، فاذا قسمنا ١٨٠٠٠ حمصة على ١٦ يكون الخارج ١١٢٥ تماماً .

فهي أقتان اسلامبوليتان وثلاثة أرباع الاقة و٢٥ درهماً أي ثمن ربع الاقة ، لان الاقة ٤٠٠ درهم بلا خلاف ، وهذا هو عين ما قاله العلامة الامين من أن الدية تبلغ بعبارة استامبول أقتين وخمس أواق الا ثمن أوقية إ ه . فهذه هي دية النفس من الذهب الخالص .

الذراع السوري اللبناني

الدارج المستعمل في لبنان وسوريا كثيراً لذرع الاقمشة ، هو ٦٨ سنتيمتراً إلا ربع السنتيمتر ، أي ٦٧ سنتيمتراً و ٧٥ جزءاً من مئة جزء من السنتيمتر كما في حلية الطلاب « ص ١١٣ » ، وكما نص عليه بعض العارفين ، وكما اختبرناه بنفسنا فوجدناه صحيحاً .

وكل ذراع وثلاث سائتي وسدس ، هو « يرد » كما اختبرناه بنفسنا فوجدناه صحيحاً على الدقة ، والناس تتسامح فتقول : كل ذراع وثلاث يرد ، وهو غلط لان الذراع ٦٧ سائتي وثلاثة أرباع ، والثلاث ٢٢ سائتي ونصف ، ونصف السدس « أي وثلاثة أسداس ونصف السدس » فهذه تسعون سائتي وربع ونصف السدس ، واليرد هو ٩١ سائتي ونصف .

الذراع الشرعي

هو ذراع اليد الآتي ذكرها ان شاء الله تعالى .

الذراع المعماري

المستعمل في سوريا ولبنان وغيرها عند البنائين بالخصوص هو ٧٥ سنتيمتراً كما في حلية الطلاب « ص ١١٣ » ، وكما هو معروف عند البنائين .

ذراع اليد (١)

التي قدرت بها المسافة الشرعية الموجبة للتقصير والافطار هي من المرفق الى رأس الاصبع الوسطى من الرجل المتوسط الحلقة والقامة .

وهي أربع وعشرون إصبعاً ، وهي ست قبضات ، لان القبضة أربع أصابع مضومة ، وهذا كله لا إشكال فيه كما أوضحنا ، في مباحث صلاة المسافر .

وهي ٤٦ سنتيمتراً ونصف كما اختبرناه بتمام الدقة من متوسط القامة .

وهي ثلثا الذراع السوري المتعارف في لبنان وسوريا وسائتي وسدسان ، لان

ثلثي الذراع السوري على الدقة ٥٤ سنتيمتراً وسدس السنتيمتر ، فاذا تمناها بسائتي

(١) الذراع مؤنث كما نبهنا اليه في اول الرسالة .

وسدسين كانت ٤٦ ونصفاً وهو مقدار ذراع اليد .

ربع الأقة الاسلامبولي

وهو الأوقية العطارية عند العراقيين ، هومئة درهم صيرفي بلا ريب ،
فالربعمان ، وهما نصف أقة ، مئتا درهم ، وهكذا ..

الرطل الاسلامبولي

المستعمل الآن (سنة ١٣٦١) في نواحي سوريا ولبنان وفلسطين كثيراً
هو أقتان اسلامبوليتان بلا ريب ، والرطل بكسر الراء وفتحها .
وهو خمس مئة وثلاثة وثلاثون مثقالاً صيرفياً وثلاث المثقال على ما هو التحقيق
المتقدم في مبحث الأقة الاسلامبولية من كون الأقة ٢٦٦ مثقالاً وثلثين .
وهو ثمان مئة درهم صيرفي بلا إشكال .
وهو اثنتا عشرة أوقية اسلامبولية في لبنان وسوريا ونواحيهما بلا ريب .
وهو كيلوان ونصف و ١٨ درهماً وثلاثة أرباع الدرهم ، أعني وربع أوقية
ودرهمان وربع درهم الا سدس الربع تماماً كما تعلم من مبحث الكيلو .
وهو كيلوان وخمس مئة وأربعة وستون غراماً كما في حلية الطلاب (ص ١١٣)
وهو غلط ، لأنك عرفت أن الأقة الاسلامبولية ألف ومئتان وثمانون غراماً على
الدقة ، فالرطل ألفان وخمس مئة وستون غراماً كما هو واضح جداً ، وسيأتي
تفصيل ذلك في مبحث الكيلو إن شاء الله تعالى .

الرطل الشقيفي

ربما يطلق الرطل في نواحي جبل عامل (لبنان) على الأربع أقتى اسلامبولية
وأوقيتين « أعني وثلاث أقة » ، لأن الأقة ست أواق عند اللبنانيين والسوريين كما
عرفت ، ويسمى الرطل الشقيفي . فهو ستة وعشرون أوقية اسلامبولية ، وبوزن به التين
«التبغ» ، فإذا أطلق رطل التين فالتبادر منه بينهم خصوص هذا المقدار ، ورطل
التين والخروب هو أربع أقات ونصف بلا ريب .

الرطل العراقي

المستعمل في لسان الأئمة الأطهار عليهم السلام والأصحاب في تقدير الكر - هو مئة وثلاثون درهماً شرعياً على المشهور كما عن الروضة وشرح الفاضل والحدائق وغيرها ، بل في مفتاح الكرامة «ص ٩٥» : المشهور بل كاديكون إجماعاً ، بل في زكاة الجواهر : الرطل العراقي مئة وثلاثون درهماً ، واحد وتسعون مثقالاً ، بلا خلاف أجده الا من الفاضل في التحرير وموضع من المنتهى ، إذ جعله مئة وثمانية وعشرين درهماً وأربعة أسباع الدرهم ، أي تسعين مثقالاً ولم نعرف مستنده إله . ونقل عن المنتهى في زكاة الغلات والتحرير في زكاة الفطرة موافقة المشهور ، وفي رسالة المجلسي «ص ١٣٨» نقل أن العلامة ، في بحث الغسل والفطرة ، وافق المشهور ، قال : لكنه ذكر في بحث نصاب الغلات من المنتهى والتحرير أن الرطل العراقي مئة درهم وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم وهو تسعون مثقالاً ، وكذا ذكر أحمد بن علي من العامة في كتاب الحاوي ، نسب الاول الى العامة والظاهر أن هذا سهو منه (ره) وكأنه كان عند وصوله الى هذا الموضع ناظراً في كتبهم ، وتبعهم فيه ذاهلاً عن مخالفة نفسه في المواضع ومخالفة الأخبار وأقوال سائر الأصحاب إله . وهو كذلك .

ولعل مستند العلامة في مخالفة المشهور في زكاة الغلات هو قول صاحب المصباح في اللغة ، حيث نقل عنه أنه حدد الرطل العراقي بهذا التحديد ، وكلامه ليس بشيء بعد تصريح جل الفقهاء بل كلهم ما عدا العلامة في الموضعين المذكورين ، بذلك ، وبعد أن كان صاحب المصباح لا اختصاص له بمعرفة الأوزان حتى يقبل قوله ، ولذا قال في الجواهر : قيل : إنه سهو من قلته الشريف «يعني العلامة» أو أنه تبع فيه بعض العامة الخ إله .

وما عليه المشهور هو المستفاد من حسنة جعفر بن محمد بن إبراهيم الهمداني الآتية في مبحث الصاع الشرعي ، قال : كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام على يد أبي : جعلت فداك ، إن أصحابنا اختلفوا في الصاع الشرعي ، بعضهم يقول : «الفطرة ظ»

بصاع المدني، وبعضهم يقول : بصاع العراقي ، قال : فكتب إليّ : الصاع ستة أرطال بالمدني ، وتسعة أرطال بالعراقي ، قال : وأخبرني أنه يكون بالوزن ألفاً ومئة وسبعين وزنة . انتهى . . (والوزنة بالكسر مفسرة بالدرهم) فيكون الرطل العراقي الذي هو تسع المجموع ، مئة وثلاثين درهماً ، وهذه صورة الحساب :

$$\begin{array}{r|l}
 1170 & 9 \\
 \hline
 9 & 130 \\
 \hline
 27 & \\
 27 & \\
 \hline
 \dots &
 \end{array}$$

هذا وجه للاستدلال بهذه المكاتبة على مذهب المشهور .
وحكي عن بعضهم تقريب الاستدلال بوجه آخر ، وهو أن الرواية صريحة في أن الرطل العراقي ثلثا الرطل المدني ، ولا خلاف ظاهراً في أن الرطل المدني مئة وخمسة وتسعون درهماً ، فثلثاه مئة وثلاثون درهماً ، والوجهان لا غبار عليهما ، فلا إشكال في صحة ما ذهب إليه المشهور ، وهو أن الرطل العراقي مئة وثلاثون درهماً شرعياً .

وهو نصف الرطل المكي كما في رسالة المجلسي (ص ١٣٧) وهو كذلك كما ستعرف هناك .

وهو ثلثا الرطل المدني الآتي بيانه إن شاء الله تعالى ، كما في رسالة العلامة المجلسي (ص ١٣٧) وكما في رسالة التحقيق والتنقيح وغيرها .

وهو واحد وتسعون مثقالاً شرعياً كما في زكاة المدارك نسباً له إلى الأكثر في مقابل العلامة في التحرير وموضع من المنتهى أيضاً : حيث قال : فذهب الأكثر ومنهم الشيخان وابن بابويه في من لا يخضره الفقيه إلى أن وزنه مئة وثلاثون درهماً

واحد وتسعون مثقالاً ، وقال العلامة في التحرير وموضع من المنتهى أن وزنه مئة
وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم ، تسعون مثقالاً إلخ . . وفي رسالة
المجلسي (ص ١٣٧) : والمشهور أن الرطل العراقي واحد وتسعون مثقالاً .
وكذا ذكره شيخنا البهائي والشهيد رحمهما الله في الذكرى ، والعلامة في بحث
الغسل والفطرة ، لكنه ذكر في بحث نصاب الغلات من المنتهى والتحرير أن
الرطل العراقي مئة درهم وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم ، وهو
تسعون مثقالاً ، وكذا ذكر أحمد بن علي من العامة في كتاب الحاوي ، نسب
الأول إلى العامة والظاهر أن هذا سهو منه (ر ه) وكأنه كان عند وصوله إلى هذا
الموضع ناظراً في كتبهم وتبعهم فيه ، ذاهلاً عن مخالفة نفسه في المواضع ، ومخالفة
الأخبار وأقوال سائر الأصحاب إلخ . . وقال في زكاة مفتاح الكرامة (ص ٩٥) :
والمشهور بل كاد أن يكون إجماعاً أن الرطل العراقي مئة وثلاثون درهماً واحد
وتسعون مثقالاً ، إلى أن قال : والمخالف إنما هو العلامة في التحرير وموضع من
المنتهى فوزنه عنده فيها مئة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم ،
تسعون مثقالاً ، إلى أن قال : وقد اعترف جماعة بعدم معرفة مستنده ، يعني العلامة
وقال بعضهم : الظاهر أنه سهو من قلمه الشريف وأنه تبع فيه بعض العامة
إلخ . . .

وهو ثمانية وستون مثقالاً صيرفاً وربيع المثقال كما نص عليه جماعة كثيرون
منهم العلامة المجلسي في رسالة الأوزان (ص ٣٤١) وكاشف الغطاء ، وهو كذلك
لأنك عرفت في مبحث الدينار أن المثقال الشرعي هو ثلاثة أرباع المثقال الصيرفي
بلا خلاف .

وهو يزيد عن ربيع الأقة الإسلامية مثقالين شرعيين وثنائي حبات متعارفة
كما في الدرة البهية (ص ٢٧ و ٢٨) قال : لأن ربيع الأقة ثمانية وثمانون مثقالاً
شرعياً وسبعة أثمان المثقال الشرعي وحبة واحدة متعارفة . انتهى وهو كذلك ، لأن الأقة
الإسلامية ٣٥٥ مثقالاً شرعياً ونصف وأربع قمحات كما عرفت هناك ، فنصفها

١٧٧ وثلاثة أرباع وقمحتان ، وربعها هو ٨٨ وثلاثة أرباع و ١٠ قمحات ، (لأن الربع ١٨ قمحة ، والقمحتين تنمة العشرين ، فنصفها ١٠) فإذا طرحنا هذا المقدار من ٩١ مثقالاً شرعياً يكون الباقي مثقالين و ٨ حبات متعارفة كما ترى :

حبة	مثقال	أو :	حبة	مثقال
١٠	$\frac{٣}{٤}$		٧٢	٩٠
٨ حبات ٢			٦٤	٨٨

الثلاثة أرباع المثقال الشرعي هي ٥٤ حبة - لأن المثقال الشرعي ٧٢ حبة - فإذا جمعناها مع ١٠ حبات كانت ٦٤ حبة ، فنطرحها من ٧٢ حبة - وهذه مثقال اقترضناه من ٩١ - فيبقى ٨ حبات . ثم نطرح ٨٨ مثقالاً من ٩٠ مثقالاً فيبقى مثقالان ، وهو المطلوب .

وهو ربع أقة إسلامبولية ومثقال ونصف مثقال صيرفي وثنائي حبات ، لأن الأقة ٢٦٦ مثقالاً وثلثان - أي ٦٤ حبة لأن المثقال الصيرفي ٩٦ حبة - فربعها ٦٦ مثقالاً ونصف و ١٦ حبة . فإذا طرحنا هذا المقدار من ٦٨ مثقالاً وربع - وهو مقدار الرطل العراقي بلارب كما عرفت - يبقى مثقال ونصف و ٨ حبات . وهذه عملية الطرح :

حبة	مثقال	أو :	حبة	مثقال
١٦	$\frac{١}{٢}$		٢٤	٦٨
٨	$\frac{١}{٢}$		١٦	$\frac{١}{٢}$
			٨	١

طرحنا ١٦ حبة من ٢٤ حبة (وهي ربع المثقال) فبقي ٨ حبات ، ثم طرحنا النصف من واحد فبقي نصف ، ثم طرحنا ٦٦ من ٦٧ - المأقيل بسعد الاقتراض منها - فبقي واحد .

وهذا يؤيد ما قلناه قبلاً تبعاً للسيد الأمين من أن الرطل العراقي ربع أقة ومثقالان شرعيان و ٨ قمحات ، لأن المثقالين الشرعيين ١٤٤ قمحة ، فهي مع ٨ قمحات ١٥٢ قمحة . كما أن المثقال الصيرفي هنا ٩٦ قمحة ، ونصفه ٤٨ قمحة فإذا جمعناها مع ٨ حبات تكون ١٥٢ قمحة . فالرطل العراقي ربع أقة إسلامبولية و ١٥٢ قمحة . وبهذا يظهر أنه ربع أقة ودرهمان صيرفيان و ٢٤ قمحة ، فالدرهمان ١٢٨ قمحة فإذا طرحناها من ١٥٢ قمحة يبقى ٢٤ .

الرطل الكويتي

(الباوند) هو خمس أوقية كويتية ، فالأوقية خمسة أرطال بلا إشكال ، إلا في وزن السمك فتساوي عشرة أرطال ، فالأوقية أوقيتان .
والرطل ١٦ أونسا .

والرطل أربعون تولة ، ذكر هذا كله في الحساب المتوسط (ج ١ ص ٨٧) وهو لا إشكال فيه ، والظاهر أن هذه الأوزان إنكليزية .
وحيث عرفت أن الأوقية الكويتية ٦٩٥ درهماً صيرفياً وخمسة أثمان الدرهم ، فالرطل ، وهو خمسها ، ١٣٩ درهماً وثن الدرهم .

فهو نصف كيلو إلا ١٧ درهماً وثلاثة أثمان الدرهم . وهذه الدراهم الأخيرة هي ٥٦ غراماً إلا شيئاً يسيراً جداً ، فالرطل هو نصف كيلو إلا ٥٦ غراماً تقريباً وهو أوقيتان إسلامبوليتان إلا أقل من ستة دراهم بشيء يسيراً جداً (أي أنه ثلث أقة إلا أقل من ستة دراهم)

وحيث أن الدرهم الصيرفي ثلاثة غرامات وخمس (١/٥) فيكون الرطل الكويتي - وهو ١٣٩ درهماً وثن (١/٨) - ٤٤٥ غراماً وخمساً ، كما يظهر من ضرب الدراهم بالغرامات المذكورة . فما في الحساب المتوسط (ج ٢ ص ١٤٤) من أن الرطل الكويتي يساوي ٥٦ و ٤٥٣ غراماً تقريباً - هو غلط واضح ، ولذلك جعله حساباً تقريبياً . وهذه صورة الحساب : .

$$\begin{array}{r|l} ١٦ & ١٦ \text{ تساوي } ١٦ \text{ خسا} \\ \hline ١٦ & ٨ \text{ خسا} \\ \hline ١٦ & ٢ \end{array}$$

$$\begin{array}{r|l} ٢ & ٢ \text{ خسان} \\ \hline ٢ & ٢/٥ \text{ خساخسة} \end{array}$$

$$\begin{array}{r|l} ٥ & ١٣٩ \\ \hline ٢٧٤/٥ & \end{array}$$

$$\begin{array}{r} ١٠ \\ \hline ٣٩ \\ \hline ٣٥ \\ \hline ٤ \end{array}$$

٤ أربعة اخماس ٥

$$\begin{array}{r} ١٣٩ \text{ } ١/٨ \\ \hline ٣ \text{ } ١/٥ \end{array}$$

٤١٧

$$\begin{array}{r} ٢٧ \text{ } ٤/٥ \text{ خمس } ١٣٩ \\ ٣ \text{ } ١/٥ \text{ ثمن } ٣ \\ \hline ١/٥ \text{ غراما } ٤٤٥ \end{array}$$

أو بطريقة ثانية

٣ غرامات وخمس تساوي ٣ وجزأين من عشرة أي : ٣ و ٢
و ١٣٩ و ثمن تساوي ١٣٩ و ١٢٥ جزءاً من ألف جزء أي ١٣٩ و ١٢٥
وبضربها نحصل على :

$$١٣٩ و ١٢٥$$

$$٣ و ٢$$

$$\hline ٢٧٨٢٥٠$$

$$٤١٧٣٧٥$$

٤٤٥ و ٢٠٠٠ أي ٤٤٥ غراماً وجزأين من ١٠ يعني وخمساً

الرطل المدني

المستعمل في زمن الأئمة عليهم السلام - هو مئة وخمسة وتسعون درهماً
شرعياً . وقد عرفت في مبحث الرطل العراقي أنه لا خلاف ، ظاهراً ، في ذلك .
وتدل على ذلك روايتان :

الاولى

رواية ابراهيم بن محمد الهمداني الضعيفة باهمال الحسين بن علي بن سنان القزويني

أن أبا الحسن صاحب العسكر عليه السلام كتب إليه في حديث : إن الفطرة عليك وعلى الناس ، إلى أن قال : تدفعه وزناً ستة أرطال برطل المدينة ، والرطل مئة وخمسة وتسعون درهماً ، تكون الفطرة ألفاً ومئة وسبعين درهماً (الوسائل م ٢ ص ٢٣) وذلك كما ترى :

$$\begin{array}{r} 190 \\ 6 \\ \hline 1170 \end{array} \quad \text{الثانية.}$$

صحيحة محمد بن أحمد بن يحيى ، عن جعفر بن محمد بن إبراهيم الهمداني (وهو حسن) وكان معنا حاجاً قال : كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام على يدي أبي : جعلت فداك ، ان أصحابنا اختلفوا في الصاع ، إلى أن قال : فكتب إلي : الصاع ستة أرطال بالمدني وتسعة أرطال بالعراقي ، قال : وأخبرني أنه يكون بالوزن ألفاً ومئة وسبعين وزنة (الوسائل م ٢ ص ٤٣) والوزنة هي الدرهم فإذا قسمنا ١١٧٠ على ستة يكون الرطل المدني ١٩٥ درهماً كما هو واضح ، وهذه صورة الحساب :

$$\begin{array}{r|l} 1170 & 6 \\ 6 & 190 \\ \hline 57 & \\ 54 & \\ \hline 30 & \\ 30 & \\ \hline 00 & \end{array}$$

والرطل المدني رطل ونصف رطل بالعراقي لأن العراقي ثلثا المدني كما عرفت وهو ثلاثة أرباع المكي كما في رسالة العلامة المجلسي (ص ١٣٧) .
وهو مئة وخمسة وثلاثون مثقالاً شرعياً كما في رسالة السيد الشبيري . أقول :
حيث عرفت أن الرطل العراقي ٩١ مثقالاً شرعياً فالرطل المدني مئة وخمسة

وثلاثون مثقالاً ونصف مثقال ، لأنه رطل عراقي ونصف إجماعاً ونصوصاً . ولعل لفظ النصف سقط من قلمه . وإلا فالمسألة ليس فيها إشكال .

وهو مئة ومثقالان وثلاثة أثمان المثقال بالصيرفي كما في رسالة الأوزان للسيد الشّبري ، أقول : قد عرفت أن الرطل العراقي ٦٨ مثقالاً صيرفياً وربع مثقال بلا ريب ، فإذا أضفنا نصف هذه إليها تكون رطلاً مدنياً ، وتكون مئة ومثقالين وربعاً و ١٢ قمحة ، والربع و ١٢ قمحة هي ثلاثة أثمان .

وهو مئة وثلاثة وخمسون درهماً صيرفياً ونصف درهم وست قمحات ، لأن الدرهم والنصف يساويان مثقالاً كما عرفت في مبحث الأقة الاسلامبولية وغيرها ، وعرفت أنه لا ينبغي الارتياح فيه وهذه صورة الحساب :

حبة	مثقال
١٢	١٠٢ ١/٤
١٢	٥١
٦	..
٦	١٥٣ ١/٢

جمعنا ١٢ و ١٢ و ٦ فصارت ٣٠ حبة فهي ربع درهم (٢٤ حبة) و ٦ حبات وضعنا الربع مع الربع الأعلى فصارا نصفاً ، ثم جمعنا الأعداد الصحيحة .

الرطل المكي

المستعمل في لسان الأئمة عليهم السلام هو ضعف الرطل العراقي كما عن جماعة كثيرين من الفقهاء التصريح به . منهم كاشف الغطاء وبذلك جمعوا بين مرسلة ابن أبي عمير التي تلقاها الاصحاح بالقبول وبين صحيحة محمد بن مسلم الواردة في تحديد الكرّ ، حيث قالت المرسلة : الكرّ من الماء ، الذي لا ينجسه شيء ، ألف ومثا رطل ، وقالت الصحيحة : والكرّ ست مئة رطل ، فحملوا أرطال المرسلة على العراقي وأرطال الصحيحة على المكي كما حرر في مبحث الكرّ من كتاب الطهارة .

فالرطل المكي على هذا مثنان وستون درهماً شرعياً .
وهو مئة و اثنان وثمانون مثقالاً شرعياً .
وهو مئة وستة وثلاثون مثقالاً صيرفياً ونصف المثقال ، وهذا كله واضح
لا ريب فيه ، بعد البرهان عليه في الرطل العراقي ، وبعد كون المكي ضعف العراقي
والله العالم .

الريال المجيدي

سيأتي بعنوان المجيدي مفصلاً إن شاء الله تعالى .

السنتمتر

المستعمل في لسان أهل هذا العصر بأجمعهم والمأخوذ عن اللغة الفرنسية - هو
جزء من مئة جزء من المتر المعروف في جميع الاقطار ، فكل متر هو مئة سنتمتر ،
كما هو واضح .

الشبر

الذي حدد الشارع به مساحة الكر هو من طرف الابهام الى طرف الخنصر
من مستوي الخلقة ، وهذا ماأراده صاحب القاموس حيث قال : الشبر بالكسر
ما بين أعلى الابهام وأعلى الخنصر ، مذكر ، جمعه أشبار الخ .. وهذا لا ريب فيه
عند أحد من الناس .

شعرة البرذون

الواردة في كلام الفقهاء في تحديد المسافة حيث قالوا : الشعيرة عرض سبع
شعرات من شعر البرذون ، وكل سبع شعيرات بطن الواحدة الى ظهر الاخرى
إصبع ، وكل أربع وعشرين إصبعاً ذراع بذراع اليد ، وكل أربعة آلاف ذراع
ميل ، وكل ثلاثة أميال فرسخ ، وكل أربعة فراسخ بريد ، والمسافة بريدان ،
وهذا كله لا ريب فيه .

الشعيرة

راجع بحثها في حبة الشعير ، فقد استوفينا البحث فيها هناك .

الصاع الشرعي

الذي هو مقدار زكاة الفطرة ، وهو مقدار ماء الغسل على نحو الاستحباب — هو تسعة أرطال بالرطل العراقي بلاخلاف معتد به أجده كما في زكاة الجواهر ، ويظهر من المدارك وغيرها عدم الخلاف فيه ، بل عن الانتصار الاجماع عليه ، وتدل عليه الروايات التالية :

١ - صحيحة زرارة : عن أبي جعفر عليه السلام قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ بمد ، ويفتسل بصاع ، والمدر رطل ونصف ، والصاع ستة أرطال (الوسائل م ١ ص ٦٤) قال في الوسائل : قال الشيخ يعني أرطال المدينة فيكون تسعة أرطال بالعراقي . انتهى . . بل قال في زكاة مفتاح الكرامة (ص ٩٤) : والظاهر من جماعة أن التفسير من تنمة الرواية قال : ويشهد له قوله في التذكرة مانصه : وقول الباقر عليه السلام : والمدر رطل ونصف ، والصاع ستة أرطال بالمدينة ، يكون تسعة أرطال بالعراقي ، وعن المحقق أنه نقل الخبر من كتاب الحسين بن سعيد هكذا : والصاع ستة أرطال بالمدينة يكون تسعة أرطال بالعراقي . انتهى .

٢ - صحيحة محمد بن أحمد بن يحيى : عن جعفر بن محمد بن إبراهيم الهمداني (وهو حسن) وكان معنا حاجاً ، قال : كتبت الى أبي الحسن عليه السلام على يدي أبي : جعلت فداك ، إن أصحابنا اختلفوا في الصاع ، بعضهم يقول : (الفطرة) (١) بصاع المدني وبعضهم يقول بصاع العراقي ، قال فكتب إلي : الصاع ستة أرطال بالمدني ، وتسعة أرطال بالعراقي . قال : وأخبرني أنه يكون بالوزن ألفاً ومئة وسبعين وزنة . (الوسائل م ٢ ص ٤٣) .

٣ - صحيحة أيوب بن نوح قال : كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام :

(١) مروح بلفظ الفطرة العلامة المجلسي حيث نقل الرواية في رسالته «ص ١٣٥»

إن قوماً يسألوني عن الفطرة ويسألوني أن يعملوا قيمتها إليك ، إلى أن قال : وقد بعث إليك العام عن كل رأس من عيالي بدرهم ، على قيمة تسعة أرطال بدرهم ، فأريك جعلني الله فداك في ذلك ؟ فكتب عليه السلام : الفطرة قد كثر السؤال عنها ، وأنا أكره كل ما أدى إلى الشهرة ، فاقطعوا ذكر ذلك ، واقبض ممن دفع لها ، وأمسك عن لم يدفع (الوسائل م ٢ ص ٤٣) . وحاصل هذا الجواب التقرير على أن الفطرة تسعة أرطال بالعراقي . والمراد بالأرطال هنا العراقية لأنها أرطال بلادهم كما نبه إليه في المدارك ومفتاح الكرامة (ص ٩٤) وغيرهما ، قال : وهي عبارة عن الصاع ، لأنه الواجب في الفطرة .

٤ - مرسله الحسن بن علي بن شعبة الأولى في تحف العقول عن الرضا عليه السلام في كتابه إلى المأمون ، قال : والعشر من الحنطة إلى أن قال : والوسق ستون صاعاً ، والصاع تسعة أرطال ، وهو أربعة أمداد ، والمد رطلان وربيع بالرطل العراقي (الوسائل م ٢ ص ٢٤) .

٥ - مرسلته الثانية ، قال : قال الصادق عليه السلام : هو تسعة أرطال بالعراقي ، وستة بالمدني (الوسائل م ٢ ص ٤٣) .

٦ - رواية علي بن بلال الضعيفة بالارسال في سندها ، قال : كتبت إلى الرجل عليه السلام أسأله عن الفطرة وكم تدفع ؟ . قال : فكتب عليه السلام : ستة أرطال من نمر بالمدني ، وذلك تسعة أرطال بالبغدادي (الوسائل م ٢ ص ٢٣) . والصاع ستة أرطال بالرطل المدني بلا خلاف معتد به أجده كما في زكاة الجواهر ، بل يظهر من المدارك عدم الخلاف فيه ، وتدل عليه الروايات التالية :

١ - صحيحة زرارة المتقدمة القائلة : والصاع ستة أرطال ، وقد فسرهما الشيخ بأرطال المدينة كما عرفت بل عرفت نقل بعضهم هذا التفسير من نفس الرواية .

٢ - حسنة الهمداني المتقدمة القائلة : الصاع ستة أرطال بالمدني وتسعة أرطال بالعراقي .

٣ - مرسلة الحسن بن علي بن شعبة المتقدمة القائلة : هو تسعة أرطال بالعراقي وستة بالمدني .

٤ - رواية علي بن بلال الضعيفة بالارسال المتقدمة القائلة : ستة أرطال من تمر ، بالمدني ، وذلك تسعة أرطال بالبغداد .

٥ - رواية ابراهيم بن محمد الهمداني الضعيفة باهمال الحسن بن علي بن سنان القزويني أن أبا الحسن صاحب العسكر عليه السلام كتب اليه في حديث : الفطرة عليك وعلى الناس إلى أن قال : تدفمه وزناً ستة أرطال برطل المدينة ، والرطل مئة وخمسة وتسعون درهماً ، تكون الفطرة ألفاً ومئة وسبعين درهماً (الوسائل م ٢ ص ٤٣) .

والصاع أربعة أمداد بالمد الشرعي كما نسبته في محكي المنتهى الى قول العلماء كافة ، ونقل عنه وعن المعتبر أن المد ربع الصاع باجماع العلماء ، بل نقل الاجماع على كونه أربعة أمداد عن الخلاف والغنية وظاهر التذكرة ، وفي رسالة العلامة المجلسي (ص ١٣٤) : وهذا متفق عليه بين الخاصة والعامة ، وتدل عليه أخبار صاحب كصحيحة الحجابي ، وصحيحة عبد الله بن سنان ، وصحيحة زرارة . هـ .

ولم أجد صحيحة زرارة فعلاً والأمر سهل . وهذه هي الروايات الدالة على هذا الحكم :

١ - صحيحة الفضل بن شاذان الأولى عن الرضا عليه السلام أنه كتب الى المأمون في كتاب طويل : الزكاة الفريضة في كل مثني درهم خمسة دراهم ، إلى أن قال : والوسق ستون صاعاً ، والصاع أربعة أمداد (الوسائل م ٢ ص ٢٣)

٢ - صحيحة الفضل بن شاذان الثانية عن الرضا عليه السلام ، في كتابه الى المأمون ، قال : زكاة الفطرة فريضة ، الى أن قال : والزبيب صاع ، وهو أربعة أمداد (الوسائل م ٢ ص ٤٢) .

٣ - صحيحة الحلبي قال . سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صدقة الفطرة ،

فقال : على كل من يعول ، الى أن قال . والصاع أربعة أمداد (الوسائل م ٢ ص ٤٢) .

٤ - صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام ، نحوها .

(الوسائل م ٢ ص ٤٢) .

٥ - رواية الأعمش الأولى الضعيفة ببكر بن عبد الله بن حبيب ، وبجهاة غير واحد ، عن جعفر بن محمد عليه السلام في حديث شرائع الدين قال : الزكاة فريضة راجبة ، إلى أن قال : والوسق ستون صاعاً ، والصاع أربعة أمداد الحديث . (الوسائل م ٢ ص ٩) .

٦ - رواية الأعمش الثانية الضعيفة بما عرفت عن جعفر بن محمد عليه السلام في حديث شرائع الدين ، قال : وزكاة الفطرة واجبة ، إلى أن قال : أربعة أمداد من الحنطة والشعير والتمر والزبيب ، وهو صاع تام .. الحديث (الوسائل م ٢ ص ٤٢)

٧ - مرسله الحسن بن علي بن شعبة في تحف العقول عن الرضا عليه السلام في كتابه إلى المأمون قال : والعشر من الحنطة ، إلى أن قال : والوسق ستون صاعاً والصاع تسعة أرطال ، وهو أربعة أمداد ، والمد رطلان وربيع بالرطل العراقي (الوسائل م ٢ ص ٢٣)

لكن ينافي هذه الأخبار روايتان .

١ - موثقة سماعة قال : سأله عن الذي يجزي من الماء للغسل فقال : اغتسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصاع وتوضأ بمد ، وكان الصاع على عهده خمسة أمداد ، وكان المقدر رطل وثلاث أواق (الوسائل م ١ ص ٦٥) .

٢ - رواية سليمان بن حفص لمروزي بإسناد الشيخ ، الضعيفة بالارسال في سندها ، قال : قال أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام : الغسل بصاع من ماء ، والوضوء بمد من الماء ، وصاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم خمسة أمداد ، والمووزن مثنين وثمانين درهماً ، والدرهم وزن ستة دوانيق ، والدانق وزن ست حبات ، والحبة وزن حبتى الشعير من أوسط الحب ، لا من صفائره ولا من كبائره ورواه الشيخ بإسناد آخر لا يبعد حسنه بموسى بن عمر بن يزيد الصيقلي (الوسائل م ١ ص ٦٥) لكن أسقط منها في الوسائل جملة (خمسة أمداد والمد) وأثبت هذه الجملة في مفتاح الكرامة والجواهر وهو الصحيح قطعاً .

ومن الغريب أن العلامة المجلسي روى هذه الرواية في رسالته (ص ١٣٩) عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ، وهو سهو واضح ، وقال في آخرها : والحبة وزن حبتين من شعير من أوسط الحب لا من صغاره ولا من كباره (والظاهر أن هذا التعبير هو الصحيح) وهذا يخالف المشهور من جهات ، لأن فيه أن الصاع خمسة أمداد ، وقد عرفت اتفاقهم على أنه أربعة أمداد ، وأيضاً فيه : أن المد وزن مثتين وثمانين درهماً ، وقد عرفت تحديده على جميع الأقوال ، وأيضاً فيه : أن الدانق وزن اثنتي عشرة حبة مع أن المشهور أنه ثمان حبات فبالحبات يصير المد على المشهور أربعة عشر ألفاً وأربعين حبة ، وعلى هذا يصير عشرين ألفاً ومئة وستين حبة ، والرطل العراقي إذا كان أحداً وتسعين مثقالاً فهو ستة آلاف ومثتان وأربعون شعيرة ، والرطل المدني والمكي بحساب ذلك . انتهى وهو جيد .

وقال في الجواهر : وهما (يعني هذين الخبرين) واجبا الطرح لشذوذهما . وقال في مفتاح الكرامة : إن الأصحاب متفقون على طرحهما . انتهى وهو جيد . والصاع الف ومئة وسبعون درهماً شرعياً على المشهور كما في رسالة العلامة المجلسي « ص ١٤٠ » وكما في مفتاح الكرامة ، في مقابل الصدوق في موضع من المقنع ، حيث عمل برواية المروزي الضعيفة الشاذة الآتية إن شاء الله تعالى ، ويدل على المشهور روايات :

١ - حسنة جعفر بن محمد بن إبراهيم الهمداني المتقدمة القائلة : وأخبرني أنه يكون بالوزن ألفاً ومئة وسبعين وزنة ، والوزنة بكسر الواو ومفسرة بالدرهم الشرعي كما صرح به في خبره الثاني .

٢ - رواية إبراهيم بن محمد الهمداني الضعيفة بإهمال الحسين بن علي بن سنان القزويني أن أبا الحسن صاحب العسكر عليه السلام كتب إليه في حديث : الفطرة عليك وعلى الناس ، إلى أن قال : تدفعه وزناً ستة أرطال برطل المدنية ، والرطل مئة وخمسة وتسعون درهماً ، تكون الفطرة ألفاً ومئة وسبعين درهماً (الوسائل م ٢ ص ٤٣) .

لكن ينافي ذلك رواية المروزي الضعيفة المتقدمة القائلة : وصاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم خمسة أمداد والمدوزن مئتين وثمانين درهماً . الحديث ... فان مقتضاها كون الصاع ألفاً وأربع مئة درهم ، وقد نقل عن الصدوق في المقنع العمل بها ، لكن عرفت ضعف سندها وشذوذها ، وإعراض كافة الأصحاب عنها .

ونقل عنه أنه جعل الصاع خمسة أمداد في الفقيه في مقدار الماء للوضوء والغسل ، وخالف ذلك ووافق المشهور في الزكارة ، قال العلامة المجلسي في رسالته (ص ١٣١) . حمله الوالد على الصاع الذي اغتسل به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع زوجته لما رواه الصدوق عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال : اغتسل رسول الله هو وزوجته من خمسة أمداد ومن إناء واحد . . . وكان الذي اغتسل به النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة أمداد والذي اغتسلت مدين ، وإناء أجزأ عنها لأنهما اشتركا فيه جميعاً ومن انفرد بالغسل وحده فلا بد له من صاع (وهذا واضح جداً) . وروى الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال : سأله عن وقت غسل الجنابة كم يجزي من الماء ؟ فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل بخمسة أمداد بينه وبين صاحبه ويغتسلان جميعاً من إناء واحد (وهذا يدل على أن صاعه خمسة أمداد) . وروى الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وآله يغتسل بصاع ، وإذا كان معه بعض نسائه يغتسل بصاع ومد إهـ .

ومجموع هذه الروايات يعطي أن الإناء الذي كان عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسع صاعاً ومداً ، وهو غير الصاع المشهور الذي هو أربعة أمداد ، والله العالم .

والصاع ثمان مئة وسبعة وسبعون درهماً متعارفة و نصف درهم كما نص عليه بعض العلماء على ظهر نسخة خطية من المسالك ، لكن قال السيد الأمين في الدرة البهية (ص ٣٥) : ولما كان كل ثمانية مثاقيل شرعية ، تسعة دراهم متعارفة كما مر ، فهي - يعني الفطرة - تسع مئة درهم وواحد وعشرون درهماً وثلاثة أثمان درهم متعارف . .

إنتهى وهو جيد ، حيث عرفت أن الرطل العراقي ربع أقة ودرهمان صيرفيان و٢٤ قمحة ، وهي ثلاثة أثمان الدرهم ، لأن الدرهم أربع وستون حبة ، فثلاثة أثمانه ٢٤ حبة لأننا إذا قسمناه على ٨ يكون الخارج ، وهو الثمن ، ٨ فثلاثة أثمانه تكون ٢٤ وهذه عملية الضرب :

قمحة	درهم
٢٤	١٠٢
٩	
٢١٦	٩١٨
١٩٢	٣
٢٤ قمحة	٩٢١ درهماً .

وان شئت فقل : إن الصاع ٨١٩ مثقالاً شرعياً ، والمثقال الشرعي ٧٢ قمحة - كما ستعرف - فالصاع ٥٨٩٦٨ قمحة ، فإذا قسمناها على ٧٢ قمحة وهي مقدار الدرهم المتعارف يكون الخارج ٩٢١ درهماً و ٢٤ قمحة : وهاتان هما صورة الضرب والقسمة :

<table style="margin-left: auto; margin-right: auto;"> <tr> <td style="text-align: center;">٥٨٩٦٨</td> <td style="text-align: center;">٦٤</td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">٥٧٦</td> <td style="text-align: center;">درهم ٩٢١</td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">١٣٦</td> <td></td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">١٢٨</td> <td></td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">٨٨</td> <td></td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">٦٤</td> <td></td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">٢٤ قمحة</td> <td></td> </tr> </table>	٥٨٩٦٨	٦٤	٥٧٦	درهم ٩٢١	١٣٦		١٢٨		٨٨		٦٤		٢٤ قمحة		<table style="margin-left: auto; margin-right: auto;"> <tr> <td style="text-align: center;">٨١٩ مثقالاً شرعياً</td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">٧٢ قمحة</td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">١٦٣٨</td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">٥٧٣٣٠</td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">٥٨٩٦٨ قمحة</td> </tr> </table>	٨١٩ مثقالاً شرعياً	٧٢ قمحة	١٦٣٨	٥٧٣٣٠	٥٨٩٦٨ قمحة
٥٨٩٦٨	٦٤																			
٥٧٦	درهم ٩٢١																			
١٣٦																				
١٢٨																				
٨٨																				
٦٤																				
٢٤ قمحة																				
٨١٩ مثقالاً شرعياً																				
٧٢ قمحة																				
١٦٣٨																				
٥٧٣٣٠																				
٥٨٩٦٨ قمحة																				

فيتفرع على هذا أن الصاع أقتان إسلامبوليتان وربع و واحد وعشرون درهماً وثلاثة أثمان الدرهم ، أعني : وثلاث أوقية إسلامبولية إلا شيئاً يسيراً كما ستعرف قريباً إن شاء الله تعالى .

والصاع ثمان مئة وتسعة عشر مثقالاً شرعياً كما نص عليه بعض العلماء

على ظهر نسخة مخطوطة من المسالك، وكما في رسالة العلامة المجلسي (ص ١٤٣) ورسالة الأوزان للسيد الشبري وكما في الدرة البهية (ص ٣٥) حيث قال : لما كان الصاع تسعة أرطال بالعراقي والرطل العراقي أحد وتسعين مثقالاً شرعياً كما مر فالصاع ثمان مئة وتسعة عشر مثقالاً شرعياً . انتهى ، وهو كذلك إذ عرفت عدم الخلاف في هذا من غير العلامة ، وعرفت رده وضعف مستنده .

والصاع ست مئة وأربعة عشر مثقالاً وربيع المثقال بالمثقال الصيرفي كما في رسالة العلامة المجلسي في الأوزان (ص ١٤٣) وكما في رسالة كاشف الغطاء في الأوزان وزكاة الجواهر وزكاة الفطرة من العروة (ج ٢ ص ٦٠) وحاشيتها للمحقق النائيني، وزكاة النقدين من وسيلة النجاة (ص ٢٣٠) للمحقق المذكور ووسيلته الجامعة (ص ٢٠٤ و ٤١٠) وحاشيتها لسيدنا الأستاذ المحقق الحكيم مد ظله وزكاة وسيلة النجاة الصغيرة للفقهاء الأصفياني ، ونص عليه بعض العلماء على ظهر نسخة مخطوطة من المسالك والسيد الشبري في رسالته في الأوزان ، والسيد الأمين في الدرة البهية (ص ٣٥) وأقول : قد عرفت في مبحث الرطل العراقي أن الرطل العراقي ٦٨ مثقالاً صيرفياً وربيع ، وعرفت هنا أن الصاع تسعة أرطال بالعراقي ، فاذا ضربنا ٩ في ٦٨ وربيع كان الحاصل ٦١٢ مثقالاً وربيعاً ، وهذه صورة الضرب :

$$\begin{array}{r} ٦٨ \quad ١/٤ \\ ٩ \\ \hline ٦١٢ \\ ٩ \quad ٢ \quad ١/٤ \quad \text{ربيع} \\ \hline ٦١٢ \quad ١/٤ \end{array}$$

والصاع نصف من بالمن الشامي إلا خمسة عشر مثقالاً وثلاثة أرباع المثقال كما في زكاة الفطرة من وسيلة النجاة الجامعة لأبواب الفقه إلا النادر (ص ٢١٠) للمحقق النائيني . وأمضاه سيدنا الأستاذ المحقق الحكيم مد ظله في حاشيتها . لكن ذكر في رسالة العلامة المجلسي (ص ١٤٢) أنه نصف المن الشامي العباسي وأربعة عشر مثقالاً وربيع مثقال من الصيرفي ، وذكر في زكاة الفطرة من العروة (ج ٢ ص ٦١) أنه نصف

من إله خمسة وعشرين مثقالاً صيرفياً وثلاثة أرباع المثقال ، وأماضاه المحقق النائي أيضاً . وأقول : قد عرفت أن الصاع ٦١٤ مثقالاً صيرفياً وربع ، وستعرف أن المن الشامي ١٢٨٠ مثقالاً صيرفياً ، فالصاع نصف من إله ٢٥ مثقالاً وثلاثة أرباع المثقال ، لأن نصف المن ٦٤٠ مثقالاً فإذا طرحنا منه الصاع وهو ٦١٤ وربع يبقى ٢٥ وثلاثة أرباع كما ترى :

$$\begin{array}{r} ٦٤٠ \\ ٦١٤ \quad ١/٤ \\ \hline ٢٥ \quad ٣/٤ \end{array}$$

وكلام المجلسي مبني على أساس غير صحيح ، لأنه قال بعد كلامه السابق : لأن المن الشامي ألف ومثقال مثقال بالصيرفي ١٥٠ هـ . والصحيح أنه ألف ومثتان وثمانون كما عرفت وستعرفه إن شاء الله تعالى في مبحث المن الشامي .

والصاع بحسب حقة النجف المستعملة الآن (سنة ١٣٦٠) المعروفة بالحقة البقالي نصف حقة ونصف أوقية وواحد وثلاثون مثقالاً المقدار حمصتين كما في زكاة الفطرة من العروة (ج ٢ ص ٦٠) وحاشيتها للمحقق النائي ووسيلة الجامعة (ص ٢١٠) . وأماضاه سيدنا الاستاذ المحقق الحكيم مد ظله ، وكما في سفينة النجاة للعلامة الشيخ أحمد كاشف الغطاء (ص ٣٠٠) وهو كذلك ، ويعنون بالأوقية ربع الحقة البقالي كما عرفت ، وذلك لأن الحقة البقالي ٩٣٣ مثقالاً صيرفياً وثلاث كما مر ، فنصفها ٤٦٦ وثلاثان ، وهما ٦٤ حبة قمح ، فإذا طرحناها من الصاع وهو ٦١٤ مثقالاً وربع يبقى ١٤٧ مثقالاً وربع و٣٢ حبة أو ١٤٧ مثقالاً ونصف و٨ حبات (لأن ٣٢ حبة هي ربع مثقال و ٨ حبات) وهذه صورة الطرح :

حبة	مثقال
٠٠	٦١٤ ١/٤
٦٤	٤٦٦
٣٢	١٤٧ ١/٤

وللاحظ أن ٣٢ حبة هي ربع مثقال (٢٤ حبة) و٨ حبات . فالباقي يكون ١٤٧ مثقالاً ونصفاً و٨ حبات .

وإذا طرحنا من هذا الباقي نصف الأوقية البقالي وهو ١١٦ مثقالاً و نصف و ١٦ قمحة ، يبقى ٣٠ مثقالاً وثلاثة أرباع و ١٦ قمحة كما ترى :

حبة	مثقال
٣٢	١٤٧ ١/٤
١٦	١١٦ ١/٢
١٦	٣٠ ٣/٤

فالصاع هو نصف حقة بقالي ونصف أوقية و ٣١ مثقالاً لإحصتين ، لأن ١٦ قمحة تساوي أربع حصات ، فهي محتاجة إلى حصتين (٨ قححات) لتكون ربع مثقال (٢٤ قمحة) فيتم ٣١ مثقالاً صيرفياً .

وهو بحسب الأقة الاسلامبولية ، التي تسمى في العراق بالحقة العطاري أقتان وثلاثة أرباع الأوقية ومثقال وثلاثة أرباع المثقال الصيرفي كما في زكاة الفطرة من العروة (ج ٢ ص ٦١) وسفينة النجاة للعلامة الشيخ أحمد كاشف الغطاء (ص ٣٠٠) وحاشية العروة للمحقق النائيني ، ووسيلة النجاة الجامعة لأبواب الفقه إلا النادر (ص ٢٠٤) ويريدون بالأوقية الربع الاسلامبولي ، وهذا مبني على أن الأقة الاسلامبولية ٢٨ مثقالاً صيرفياً ، لأن الأقتين ٥٦٠ وثلاثة أرباع الأوقية باصطلاح العراقيين ، والأوقية هي الربع عند السوريين واللبنانيين ، والثلاثة أرباع الأوقية هي ٥٢ مثقالاً ونصف ، فإذا طرحناها من الصاع وهو ٦١٤ مثقالاً وربع يبقى مثقال وثلاثة أرباع المثقال كما ترى :

٥٦٠ طرح :	٦١٤ ١/٤
٥٢ ١/٢	٦١٢ ١/٢
	١ ٣/٤

ولكن عرفت في مبحث الأقة وغيرها أن أصل المبنى غلط، وأن الأقة مثتان وستة وستون مثقالاً وثلثان، وستعرف مقداره على هذا المبنى إن شاء الله تعالى .
وقد قال المحقق النائيني في زكاة الفطرة من الوسيلة الجامعة: إنه (يعني الصاع) حقتان وثلاثة أرباع الأوقية وسبعة أرباع المثقال، يعني: مثقال وثلاثة أرباع المثقال أيضاً وستعرف ما فيه .

ونص السيد الشبري على أنه حقتان وسبعة وسبعون درهماً صيرفياً وثلاث درهم وشعيرتان وربيع من أحد وعشرين جزءاً من شعيرة على ما يقتضيه إمعان النظر ودقة الحساب فلاحظ . انتهى . . . وستعرف أن دقة الحساب تقتضي كون الصاع أقتين وربيع أقة وواحداً وعشرين درهماً و٢٤ حبة قمح، وأن ما ذكره غير صحيح أصلاً .
ونص بعض العلماء في كتابة له على ظهر نسخة مخطوطة من المسالك على أنه أقتان وأوقية وأحد عشر درهماً وإلاسدس درهم، وهو غلط أيضاً .

ونص في الدرة البهية (ص ٣٦) على أنه أقتان وربيع أقة وأحد وعشرون درهماً متعارفاً وثلاثة أثمان الدرهم المتعارف . انتهى، وهو كذلك، لأنك قد عرفت أن الصاع ٩٢١ درهماً متعارفاً و٢٤ حبة، وعرفت أن الأقة الإسلامية ٤٠٠ درهم، لصاع أقتان وربيع ٢١ درهماً و٢٤ قمحة . والأربع والعشرون قمحة هي ثلاثة أثمان الدرهم . بهذا يظهر لك النظر في كل ما قالوه .

وإن شئت فقل : إن الصاع ٦١٤ مثقالاً صيرفياً وربيع كما نص عليه من عرفت ، والأقة الإسلامية ٢٦٦ مثقالاً وثلثان على ما هو الصحيح . فإذا جمعنا أقتين وربيع أقة من المثاقيل تكون ٦٠٠ مثقال ، كما ترى :

	حبة	مثقال
أقتان	٦٤	٢٦٦
	٦٤	٢٦٦
ربيع أقة	٤٨	٦٦
	١٦	٠٠
١٩٢ حبة ٥٩٨ مثقالاً		

و ١٩٢ حبة تساوي مثقالين تماماً ، وبجمعها مع ٥٩٨ مثقالاً نحصل على ٦٠٠ مثقال ،
 فإذا طرحناها من ٦١٤ مثقالاً وربع يبقى ١٤ وربع . فيكون الصاع أقتين وربعاً
 وأربعة عشر مثقالاً وربعاً (وهي مقدار ٢١ درهماً و ٢٤ حبة قمح أيضاً تماماً . لان
 هذه : ١٣٦٨ قمحة وهذه ١٣٦٨ قمحة) كما ترى :

حبة		حبة	
٢٤	٢١ درهم	٢٤	٢١ درهم
٩٦	٦٤ حبة	٩٦	٦٤ حبة
١٤٤٠	٨٤	١٤٤٠	٨٤
١٥٣٦	١٢٦٠	١٥٣٦	١٢٦٠
١٢٨	٢٤ من حاصل ضرب الحبات في ٦٤	١٢٨	٢٤ من حاصل ضرب الحبات في ٦٤
٢٥٦	١٣٦٨	٢٥٦	١٣٦٨
٢٥٦		٢٥٦	
...		...	

والواحد والعشرون درهماً و ٢٤ حبة هي ربع أوقية اسلامبولية و ٤ دراهم و ٥ قمحة
 وثلاث . لان ربع الاوقية ١٦ درهماً و ٢٤ قمحة وثلاثا القمحة ، فإذا طرحناها من ٢١
 درهماً و ٢٤ قمحة يبقى ٤ دراهم و ٥ قمحة وثلاث ، كما ترى :

حبة	درهم	حبة	درهم
٢٤	٢١	٢٤	٢١
٤٢ ٢/٣	١٦	٤٢ ٢/٣	١٦
٤٥ ١/٣	٤	٤٥ ١/٣	٤

فقد اقترضنا درهماً من ٢١ وحولناه إلى حبات ضمناها إلى ٢٤ حبة فصار
 معنا ٢٠ درهماً و ٨٨ حبة (لان الدرهم ٦٤ حبة) ثم طرحنا منها ١٦ درهماً و ٢٤ حبة
 وثلاث فكان الجواب كما قلنا .

فالصاع اقتان وربع أقة وربع أوقية و ٤ دراهم ونصف الدرهم و ١٣ قمحة وثلاث

القمحة تماما .

وقد عرفت في الاوقية الكويتية، أن الاوقية الكويتية والثلاث تكون صاعاً (فطرة) وتزيد حوالي التسعين غراماً (المئة غرام عشر كيلو ، نصف اوقية كيلو) وحيث عرفت أن الصاع ٩٢١ درهماً متعارفاً وثلاثة أثمان الدرهم وعرفت أن الدرهم ٣ غرامات وخمس - تعرف أن الصاع ٢٩٤٨ غراماً وخمس وثلاثة أثمان إلا خمس الثمن (فهو ثلاثة كيلوات إلا ٥١ غراماً ونصفاً تقريباً ، والخمسون غراماً ربع أوقية الكيلو، فمن دفع الفطرة ثلاثة كيلوات إلا ربع أوقية برئت ذمته) كما يظهر من ضرب هذه الدراهم بهذه الغرامات .

الصاع العراقي :

وقع في كلام السيد الشبري في رسالة الأوزان ، ونص على أن المراد به الصاع الشرعي المعبر به في الفطرة .

الصاع المدني

وقع في كلام السيد الشبري أيضاً ، وقال : إنه هو المعبر عنه بصاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الآثار وأنه ستة أمداد .
وقد عرفت قريباً أن صاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم خمسة أمداد .

الصاع المكي

وقع في كلام السيد الشبري أيضاً فقال : وربما قيل : وصاع مكّي، وليس بعيد ، ونص على أنه ضعف العراقي فيكون هذا الصاع ثمانية أمداد لأنه أراد بالعراقي الشرعي كما نص عليه ، والله العالم .

دفع اشكال

قال في الدرة البهية (ص ١٤) ما حاصله : ان الصاع والمد مكيلان

مخصوصان ، فاذا كانت زكاة الفطرة وماء الغسل صاعاً ، فكيف يكون وزنها من الأصناف السبعة ومن الماء واحداً؟ . وكيف يكون المد في إطعام الكفارة معادلاً في الوزن للمد من ماء الوضوء؟ . وأجاب في الدرة بأنه بعد أن ورد تحديد الصاع في الشرع بتسعة أرطال بالعراقي وتحديد المد برطلين وربيع من أي صنف كانا، كشف ذلك عن أن الصاع صار اسماً للوزن المخصوص بعد أن كان اسماً لمكيال مخصوص؛ هذا كلامه ، وهو جيد والله العالم .

الطسوج

كسفود كما في القاموس ، وهو بالطاء المهمة ثم السين المشددة ، ثم الواو ، ثم الجيم ، معرب (تسواك) كما في رسالة الأوزان للسيد الشبري ، بمعنى بعض ، والبعض عربيه تعريباً آخر فقال : طسق كفلس ، إلا أنهم لم يطلقوا هذا على وزن بعينه ، فهو خارج عما نحن بصدده لأنه خارج عن المقادير المعينة .
والطسوج حبتان من الشعير كما في القاموس في مادة مكك وكما في رسالة السيد الشبري .

والأربعة طساسيج دائق كما في الرسالة المذكورة أيضاً ، وكما في القاموس حيث قال في مادة مكك : والدائق قيراطان ، والقيراط طسوجان إلخ ، وقال في الطسوج : هو ربع دائق معرب . انتهى ..

وفي مختار الصحاح : الطسوج بوزن الفروج حبتان ، والدائق أربعة طساسيج ، وهما معربان اهـ .

فالدرهم الشرعي أربعة وعشرون طسوجاً ، لأن الدرهم الشرعي ستة دوائق ، والدائق أربعة طساسيج ، وإن شئت فقل : لأن الدرهم ٨ شعيرة والطسوج شعيرة ثان ، والله العالم .

الطغار

المستعمل الآن (١٣٦٠) في لسان العراقيين هو عشرون وزنة عراقية .

والوزنة أربعة أمنان بالمن العراقي ، والمن ست حقة بالحنة البقالي ، والحنة أربعة أواق بقالي .

فهو ثمانون مناً عراقياً .

وهو أربع مئة وثمانون حقة بالحنة البقالي .

وهو ألف وتسع مئة وعشرون أوقية بالبقالي .

وهو أربع مئة ألف وثمانية وأربعون ألف مثقال صيرفي ، لأن الحقة البقالي ٩٣٣ مثقالاً وثلاث بلا إشكال ، فإذا ضربناها في ٤٨٠ كانت النتيجة كذلك وهذه صورة الضرب :

$$\begin{array}{r}
 ٤٨٠ \\
 ٩٣٣ \frac{1}{3} \\
 \hline
 ١٤٤٠ \\
 ١٤٤٠٠ \\
 ٤٣٢٠٠٠ \\
 ١٦٠ \text{ ثلث } ٤٨٠ \\
 \hline
 ٤٤٨٠٠٠
 \end{array}$$

وهذا كله بديهي يعرفه عوام العراق فضلاً عن خواصهم ما عدا ضرب المئاقيل . والطغار هو ألف وست مئة وثمانون أقة إسلامبولية تماماً لأن المثقال الصيرفي درهم ونصف صيرفي ، وقد أضفنا إلى المئاقيل المذكورة مقدار نصفها ، فبلغت ست مئة واثنين وسبعين ألف درهم صيرفي ، فتسمناها على أربع مئة ، لأن الأقة أربع مئة درهم صيرفي بلا ريب ، فبلغ الطغار ما ذكرنا ، وهذه صورة الحساب :

$$\begin{array}{r|l}
 ٤٤٨٠٠٠ & \\
 ٢٢٤٠٠٠ & \\
 \hline
 ٦٧٢٠٠٠ & ٤٠٠ \\
 ٤٠٠ & \hline
 ٢٧٢٠ & ١٦٨٠ \\
 ٢٤٠٠ & \\
 \hline
 ٣٢٠٠ & \\
 ٣٢٠٠ & \\
 \hline
 ٠٠٠٠ &
 \end{array}$$

فلو كان المد المتعارف في لبنان إحدى عشرة أقة كما هو الغالب لبلغ الطغار ١٥٢ مداً وثمانى أقات كما هو واضح .
والطغار هو ألفان ومئة وخمسون كيلو غراماً و ١٢٥ درهماً (وهي خمسا الكيلو تماماً) . لأن الكيلو ثلاث مئة و ١٢ درهماً صيرفياً ونصف ، فإذا قسمنا الدراهم المتقدمة على ٣١٢ ونصف تخرج هذه النتيجة .

الطن

المستعمل في لبنان وسوريا ومصر كثيراً ، وفي العراق وغيرها قليلاً ، هو ألف كيلو غرام تماماً كما رأينا في جملة من كتب الحساب ، وكما هو شائع على الألسنة . وستعرف أن الكيلو ألف غرام ، فالطن ألف ألف غرام (أي مليون غرام) . هذا ولكن رأينا في مفكرة مواهب فاخوري المبينة على نهام الدقة أن الطن هو ألف و ١٦ كيلو غراماً و ٤٨ جزءاً من ألف جزء من الكيلو ، والظاهر أن هذا أصح والمقادير المذكورة للطن أدناه هي مبينة على أنه ألف كيلو فقط ، فتنبه الى هذا .

وهو سبع مئة وإحدى وثمانون أقة وربع أقة تماماً ، لأن المئة كيلو هي ٧٨ أقة وثمان الأقة تماماً كما ستعرف في مبحث الكيلو إن شاء الله ، فالألف كيلو إذاً هي سبع مئة وإحدى وثمانون أقة وربع أقة ، لأننا إذا ضربنا ٧٨ وثماناً في عشرة

يكون الحاصل ماقلناه .

والطن هو أربعة قناطير إلا ١٨ أقة وثلاثة أرباع الأقة ، لأننا إذا قسمنا ٧٨١ أقة وربعاً على ٢٠٠ أقة (وهي وزن القنطار) يكون الخارج ٤ قناطير إلا ١٨ أقة وثلاثة أرباع الأقة .

والطن هو ٢٢٤٠ رطلاً كويتياً (باوند) كما في الحساب المتوسط (ج ١ ص ٩٩) و (ج ٢ ص ١٣) .

وهو عشرون هندر دويت . والهندر ١١٢ رطلاً كويتياً كما ذكره في نفس الصفحتين .

فهو ٤٤٨ أوقية كويتية ، لأن الأوقية خمسة أرطال .

وهو على هذا ، سبع مئة وستة وسبعون أقة إسلامبولية ونصفوه ٤ درهماً صيرفياً ، لأننا ضربنا الأرطال المذكورة بمئة و ٣٩ درهماً و ثمن (وهو وزن الرطل) فحصل ٣١٠٦٤٥ درهماً فقسمناها على ٤٠٠ ، وهو وزن الأقة ، فخرج ٧٧٦ أقة ونصف و بقي ٤٥ درهماً ، فاختلف هذا الوزن بالأقق عن الوزن السابق ، فتنبه ، فان هذا يدلنا على مدى تسامحهم في التقديرات على نحو لا يوثق بكلامهم .

العقد المنذور لشمع أو ليوشع عليها السلام

راجعته تحت عنوان مئة العقد .

العقدة البحرية

ذكرها بهذا العنوان مؤلف رفيق الطلاب (ج ٤ ص ١٨٩) وقال : تساوي العقدة ١ من ١٢٠ من الميل البحري ، أي ١٨٥٢ ÷ ١٢٠ = ٤٣ و ١٥ متراً . إه . . . وستعرف في الميل البحري أنه ١٨٥١ متراً وخمسة أسداس المتر وشي يسير جداً ، فإذا قسمناها على ١٢٠ يخرج ١٥ متراً و ٤٣ جزءاً من المتر (٣ سائتي) وسدس الجزء من (السائتي) تقريباً ، فقد قسمنا المبالغ فخرج ١٥ متراً ، وبقي ٥١ متراً . والخمسة أسداس (جعلناها ٨٣ جزءاً وثلاثاً من المئة جزء من المتر) أضفناها الى الباقي

فصار ١/٣ ٥١٨٣ سنتيمتراً قسمناها على ١٢٠ فخرج ٤٣ سنتيمتراً وبقي ٢٣ على ١٢٠ وهي سدس الجزء تقريباً .

هذا ، ولكن رأينا في آخر مفكرة مواهب فاخوري المبنية على الدقة غالباً أن العقدة (وهي مقياس يقاس به سير المراكب) هي ١٨٥٢ متراً ، والظاهر أن هذا هو الصحيح .

تنبيه

قال في رفيق الطلاب بعد كلامه المتقدم : تستعمل هذه الأقيسة الأخيرة (يعني الفرسخ البحري والميل البحري والعقدة البحرية) لتقدير سير البواخر والمراكب ، فإذا سمعت أن طراداً يسير ٦٠ ميلاً في الساعة فتكون سرعته .
 $٦٠ \times ١٨٥٢ = ١١١١٢٠$ كيلو متراً .

وحيثما تقول : إن بارجة تسير ١ عقدة ، فهذا معناه أن البارجة تقطع ١ عقدة في نصف دقيقة ، وهذا ما يعادل ١ ميلاً بحرياً في الساعة . . .
وهذا مبني منه على تقديره السابق الذي عرفت ما فيه ، وعلى تقدير كثيرين من مؤلفي الحساب في العصر الحديث ، وقد عرفت ترجيحنا لما في المفكرة .

العملة العثمانية

كتب عمي الشيخ حسين سليمان رحمه الله بخطه : كانت (سنة ألف وثلاث مئة) المعاملة بالنقود التالية : الليرة العثمانية ١٢٥ قرشاً والمجيدي ٢٣ قرشاً (وفي المنجد : عشرون قرشاً خالصة) والبشلك ٣ قروش . . . والزهرراوي ٦ قروش .
والقمرى نصف قرش . . . وقطعة نحاس حمراء تسمى (خمسة فضة ، أي خمس بارات) ثمن القرش .

ويوجد قطع يسمونها «ناقشلي» مثل البشلك والزهرراوي من زمن السلطان محمود ، مكتوب عليها من جهة : السلطان ابن السلطان محمود خان ، ومن الجهة الثانية : سلطان البرين

وخاقان البحرين، (تاريخ ضربها سنة ١٢٢٣ هـ). ومثلها قطع ذهبية تسمى غازي قيمتها ٢٦ قرشاً .

ومثلها قطع ذهبية من سكة السلطان عبد الحميد ، عليها من وجه طرة (اسم عبد الحميد) وفي الوجه الثاني كتب : ضرب في قسطنطينية سنة ١٢٩٣ وقيمتها ٢٥ قرشاً .

ثم لم تنزل الى سنة ١٣٠٥ فصارت النحاسية نصف قيمتها ، والتمري ربع قرش وسموه (متليك) وبقي مدة طويلة هكذا (انتهى كلام عمي) .

وفي كشف الحجاب في علم الحساب للمعلم بطرس البستاني (ص ٨٥) : الثلاث جدد : . إخشاية والثلاث إخشائيات : بارة .

والثلاث بارات وثلاث شاهية . والاثنتا عشرة شاهية أو الأربعون بارة : غرش . والعشرون غرشاً ، ريال مجيدي . والمئة غرش : ليرة .

والخمس مئة غرش ، كيس . اهـ .

وهو يتكلم عن عهد أقدم من عهد عمي لأن كتابه طبع الطبعة الرابعة سنة ١٨٧٢ م .

الغالون

سيأتي إن شاء الله تعالى بعنوان (كلن)

الغرامة

المتعارفة في لبنان وسوريا ونواحيهما الآن (سنة ١٣٦١ هـ) هي اسم لاثني عشر كيلاً متعارفاً (الكيل ٦ أمدد) فهي اثنان وسبعون مداً من الأمداد المتعارفة في لبنان وسوريا ونواحيهما ، وهذا شيء معروف متفق عليه ، وقد نص عليه في حلية الطلاب (ص ٥٤) ويعرفه حتى العوام .

الغرام

هو جزء من ألف جزء من الكيلو غرام المتعارف في لبنان وسوريا

وفرنسا وأكثر البلدان الغربية والشرقية .
 وهو وزن عشرين حبة قمح كما عرفت في مبحث حبة القمح .
 والثمانون جزءاً من مئة جزء من الغرام هي أربعة قراريط صيرفية ، فهي
 ربع درهم صيرفي كما عرفت في مبحث الدرهم الصيرفي .
 والغرام الواحد ، والستون جزءاً من مئة جزء من الغرام ، هي نصف درهم
 صيرفي .

والثلاثة غرامات وعشرون جزءاً من مئة جزء (أي وخمس غرام) هي درهم
 صيرفي بلا ريب في ذلك كله كما عرفت ، والله العالم .

القرش الصحيح العثماني

هو القرش الصاغ كما ستعرف إن شاء الله تعالى ، في مبحث القرش الصاغ .

الفرسخ

المستعمل في لسان الشارع الأقدس والمشرعة في مبحث المسافة - فارسي معرّب -
 هو ثلاثة أميال إجماعاً ونصوصاً
 وهو ثمن المسافة الشرعية الموجبة للتقصير و الافطار ، لأنها ثمانية فراسخ إجماعاً
 ونصوصاً .
 وكل أربعة فراسخ بريد إجماعاً ونصوصاً .

والفرسخ اثنا عشر ألف ذراع بذراع اليد ، لأن الثمانية فراسخ ستة وتسعون
 ألف ذراع بذراع اليد كما نص عليه جملة من المحققين ، وأوضحناه في مباحث
 صلاة المسافر على نحو لم يبق فيه إشكال .

الفرسخ البحري

ذكره بهذا العنوان جورج طانيوس معوض في كتابه رفيق الطلاب (ج ٤ ص ١٨٩)
 وقال : يساوي الفرسخ ١ من ٢٠ من الدرجة ، أي ١١١ ١١١ ÷ ٢٠ = ٥٥٥٥
 متراً . إ.هـ . (١)

(١) لاستغلام ١١١ ١١١ متراً يجب أن نعرف :-

وسياتي إن شاء الله تعالى في مبحث المتر أن الدرجة هي ١١١ ١١١ متر أو تسع المتر (ولم يذكر هو تسع المتر) فإذا قسمناها على ٢٠ يخرج ٥٥٥٥ متر أو يبقى (١١ وتسع على ٢٠) وهي أزيد من نصف المتر .

الفطرة

هي صاع شرعي ، فراجعها في مبحث الصاع .

القدم

هو ثلث اليرد بلا إشكال ، وستعرف أن اليرد ٩١ سанти ونصف ، فثلثها هو مقدار القدم ٣٠ سанти ونصف .
وجعله في مفكرة مواهب فاخوري ٣٠ سанти و ٨٠ جزءاً من ألف جزء من السانتي ، بنقيصة عشرين جزءاً من ألف عما قلناه ، وهو مبني على اختلافنا معه في تقدير اليرد اختلافاً يسيراً كما سيأتي هناك إن شاء الله تعالى .
والقدم ١٢ بوصة (والبوصة هي الاينش) .
والقدم يستعمل كمقياس لارتفاع الطائرات ، والجبال الشامخة وغيرها .

القرش الصاغ

هو القرش الصحيح العثماني الذي كان صرفه أربعة « متاليك » ، ويسمى « برغوثة » صغيراً في الديار الشامية ، وقطعة صغيرة في الحجاز ، و « أم أربعة » في العراق « أي أن صرفه أربعة متاليك » وستعرف في المثلث الشرعي أن كل ثلاثة قروش صاغ وزنها وزن متقال شرعي ، ذكر ذلك كله السيد الأمين في الدرة البهية « ص ١٥ » ولم نتحقق الوزن المذكور ، والله العالم .

-
- أ - أن محيط الكرة الأرضية يبلغ ٤٠ ألف كيلو متر أي متر .
 - ب - أن محيط الكرة الأرضية نفسها تقسم إلى ٣٦٠ درجة .
 - ج - لو قسمنا قياس المحيط بالامتار على قياسه بالدرجات فحصل على طول الدرجة من الكرة الأرضية ، هكذا ٤٠ = ٣٦٠ = ١/٩ ١١١ ١١١ متر .

القمحة

البحث فيها تقدم في : حبة القمح

القنطار الشرعي

وردت لفظة القنطار في آيات ثلاث من القرآن الكريم :

الأولى : والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث - آل عمران - ١٤ .

الثانية : ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يوئده إليك ، ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائماً - آل عمران - ٧٥

الثالثة : وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتهم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً - النساء - ٢٠ .
وفي القنطار أقوال :

١ - ألف ومئتا أوقية - نقل عن معاذ بن جبل ، وابن عمر ، وأبي بن كعب ، وأبي هريرة ، ونقل في الكشف « ج ١ ص ١٥١ » عن ابن عباس في قوله تعالى : من إن تأمنه بقنطار ، هو عبد الله بن سلام ، استودعه رجل من قريش ألفاً ومئتي أوقية ذهباً فأداه إليه ، إه . ولسنا نثق بهذه الرواية .

٢ - ألف ومئتا مثقال - عن ابن عباس ، والحسن ، والضحاك .

٣ - ألف دينار ، أو اثنا عشر ألف درهم - روي عن الحسن أيضاً .

٤ - ثمانون ألف درهم ، أو مئة رطل - عن قتادة ، ونقل أنه مئة رطل عن أبي صالح .

٥ - سبعون ألف دينار - عن مجاهد ، وعطاء .

٦ - هو المال الكثير - عن الربيع ، وابن أنس .

وفي الكشف « ج ١ ص ١٩٩ » : القنطار المال الكثير . اهـ .

٧ - هو دية الانسان - نقل عن آخرين .

٨ - مئة ألف دينار - عن سعيد بن جبير .

٩ - ملء مسك (أي جلد) ثور ذهباً ، نقل عن أبي نصر (نضرة خل) ،
والفراء ، قال الشيخ في البيان « ٢م ج ٣ ص ٤١١ » : وهو المروي عن أبي جعفر
« الباقر عليه السلام » .

وفي مجمع البيان « ج ٣ ص ٤١٧ » : عن أبي بصير « والظاهر تحريفها عن
نضراً ونضرة » وبه قال الفراء وهو المروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام .
واقصر في البرهان في تفسير القرآن « م ١ ج ٣ ص ٢٧٢ » على ما نقله الطبرسي
عن الامامين عليهما السلام ، ثم قال : علي بن ابراهيم قال : قال : القناطير جلود الثيران
مملوءة ذهباً إلخ . وهذه الرواية مرسلة لانعلم لها سنداً لنظر فيه والله العالم .

القنطار العرفي

المستعمل في لسان اللبنانيين والسوريين وغيرهم ، هو مئة رطل اسلامبولي ، والرطل
أقتان ، فالقنطار مئتا أقة اسلامبولية بلاريب في ذلك ، وقد نبه اليه في حلية الطلاب
« ص ٥٣ » وكشف الحجاب « ص ٨٧ » وغيرهما .

وهو مئتان وستة وخمسون كيلو وأربع مئة غرام كما في حلية الطلاب
« ص ١١٣ » .

وهو غلط كما ستعرف في مبحث الكيلو إن شاء الله تعالى ، لأن هذا مبني
على أن المئة أقة هي مئة وثمانية وعشرون كيلو ومئتا غرام ، وهو غلط ، والصحيح
أن القنطار مئتان وستة وخمسون كيلو تماماً ، كما ستعرف .

القيراط الشرعي

هو ثلاث حبات من حب الشعير المتوسط و ثلاثة أسباع الحبة كما في
الجواهر ورسالة السيد الشبري ، وهو كذلك كما ستعرف ، قال الثاني : فالسبعة
قراريط اثنا عشر طسوجاً ، لأن الطسوج حبتان (يعني شعيرتين) ، وهو كذلك .
والسبعة قراريط ثلاثة دوانق ، أي نصف درهم شرعي كما في الرسالة المذكورة

قال : فالأربعة عشر قيراطاً تصير درهماً شرعياً ، لأن الدرهم الشرعي ستة دنانق . إهـ .
وهو كذلك . لكن نقل عن المصباح المنير أن القيراط نصف دانق (يعني أنه يكون
٤ شعيرات) ومثله ما في مختار الصحاح من أن القيراط نصف دانق .

وهو يوافق ما عن كشف الرموز من أن كل دانق قيراطان بوزن الفضة ،
وكل قيراط أربع حبات . انتهى ، وهو الموجود في القاموس في مادة مكك حيث قال :
والدانق قيراطان ، والقيراط طسوجان ، والطسوج حبتان إلخ ، وهذا ليس مراداً قطعاً ،
وقال (في مادة قرط) : والقيراط بالكسر يختلف وزنه بحسب البلاد ، فبمكة ربع
سدس دينار ، وبالعراق نصف عشره . انتهى .. فالعراقي ، على هذا ، هو ثلاث
شعيرات وثلاثة أسباع الشعيرة ، وهو الشرعي وعليه المدار ، والمكي ثلاث شعيرات
إلا سبع ، لأن الدينار ٦٨ شعيرة وأربعة أسباع الشعيرة ، فإذا قسمناها على ستة لئلاخذ
سدسها يخرج ١١ شعيرة و ٣ أسباع كما ترى :

$$\begin{array}{r|l} 68 & 4/7 \\ \hline 6 & 11 \quad 3/7 \\ \hline 8 \end{array}$$

قسمنا العدد الصحيح فخرج ١١ وبقي

٢ حولناها أسباعاً وضممنا إليها ٤ أسباع

فصارت ١٨ سباعاً ، فقسمناها على ٦

فكان الخارج ٣ (أسباع) .

نحولها الى أسباع

سبعاً

نضم إليها ٤ أسباع

سبعاً

ثلاثة أسباع ٦

$$\begin{array}{r} 6 \\ \hline 2 \\ \hline 7 \\ \hline 14 \\ \hline 4 \\ \hline 18 \\ \hline 18 \\ \hline \dots \end{array}$$

أو بعبارة أخرى : إن ٦٨ شعيرة و ٤ أسباع تساوي ٤٨٠ سباعاً فلو قسمناها

على ٦ يكون الخارج ٨٠ سباعاً ، فإذا قسمناها على ٧ يكون الخارج النهائي ١١
شعيرة و ٣ أسباع .

ثم أخذنا ربع هذا الخارج هكذا :

$$\begin{array}{r}
 11 \quad 3/7 \quad | \quad 4 \\
 \hline
 8 \quad \quad | \quad 2 \quad 6/7 \\
 \hline
 3 \text{ حولناها الى أسباع} \\
 7 \\
 \hline
 21 \text{ سبعا} \\
 3 \text{ نضم اليها 3 أسباع} \\
 \hline
 24 \text{ سبعا} \\
 24 \text{ ستة أسباع 4 بعد تحويلها الى 28 سبعا} \\
 \hline
 \dots
 \end{array}$$

قسّمنا ١١ على ٤ فخرج ٢ وبقي ٣
حولناها أسباعاً وضمّنا اليها ٣ أسباع
فصارت ٢٤ سبعا قسّمناها على ٤ فكان
الخارج ٦ (أسباع)

أو بعبارة أخرى : إن ١١ شعيرة و ٣ أسباع تساوي ٨٠ سبعا، وربعها : ٢٠ سبعا ، وبعد قسمته على ٧ نحصل على ٢ ٦/٧ أي على شعيرتين وستة أسباع الشعيرة ، وهي القيراط المكّي . وهذا ليس مراداً قطعاً ، فيتعين أنه ثلاث شعيرات وثلاثة أسباع الشعيرة وهو الذي ذكره صاحب الجواهر والسيد الشيرازي ، وهو العراقي الذي ذكره في القاموس ، وهو الذي أشار إليه السيد الأمين حيث قال في الدرة البهية (ص ٩) : إن القيراط الشرعي هو نصف عشر المثقال الشرعي ، إذ المثقال الشرعي عشرون قيراطاً . وهو يوافق ما في زكاة العروة ، وأمضاء المحقق النائيني في حاشيتها ، ونص عليه في زكاة سفينة النجاة (ص ٢٨٧) وزكاة وسيلة النجاة الصغيرة للفقير الأصغراني (ص ٨٣) وهو يعطي نتيجة ما في الجواهر ، لأن المثقال الشرعي ٦٨ شعيرة وأربعة أسباع الشعيرة ، فعشر الستين ست ، والثمانية إذا قسّمناها أسباعاً تكون ٥٦ سبعا ، فإذا أضفنا إليها الأربعة أسباع نصير ستين سبعا ، فعشرها ستة أسباع ، فعشر المثقال الشرعي ست شعيرات وستة أسباع الشعيرة ، فنصف عشرها ثلاث شعيرات وثلاثة أسباع الشعيرة ، وهو القيراط الشرعي ، والله العالم .

القيراط الصيرفي

هو أربع حبات أو أربع قمحات كما نص عليه السيد الأمين في الدرّة البهية (ص ٨). وكما نص عليه في حلية الطلاب (ص ٥٣) وفي كشف الحجاب (ص ٨٥) حيث قال : « قمحات قيراط .

والقيراط هو المراد بالحمصة التي هي الحبة في كلمات علماء العراق كالسيد في العروة والمحقق النائيني في الوسيلتين والسيد الأصفهاني في وسيلته وكاشف الغطاء وحفيده العلامة الشيخ أحمد وغيرهم ، لأن الحمصة أربع حبات قمح .

والدرهم الصيرفي ستة عشر قيراطاً كما في الدرّة البهية (ص ٨) وكما في حلية الطلاب (ص ٥٣ و ص ١١٣) وكما في كشف الحجاب (ص ٨٦) . وهو كذلك .
والمثقال الصيرفي أربعة وعشرون قيراطاً كما في الدرّة أيضاً (ص ٨) . وهو كذلك .

والقيراط هو عشرون جزءاً من مئة جزء من الغرام كما في حلية الطلاب (ص ١١٣) وقد اختبرناه فوجدناه صحيحاً فهو خمس غرام ، فالخمسة قراريط (أعني العشرين قمحة) هي غرام كما هو واضح .

الكر

المستعمل في لسان الأخبار وكلمات الفقهاء - هو ألف ومئتا رطل بالرطل العراقي على المشهور ، كما عن مجمع الفوائد والروض والروضة والمدارك والدلائل والدخيرة والكفاية ، خلافاً للصدوق والمرتضى حيث قال : هو ألف ومئتا رطل بالمديني ، وليس كذلك كما حرر في مبحث الكر .

وهو ست مئة رطل بالرطل المكي ، لأنك عرفت في مبحث الرطل المكي أنه ضعف الرطل العراقي .

وهو مئة ألف وتسعة آلاف ومئتا مثقال شرعي كما في رسالة العلامة المجلسي في الأوزان (ص ١٤٣) وكما في مصباح الفقيه (م ١ ص ٢٧) وهو كذلك ، لأن الرطل

العراقي ٩١ مثقالاً شرعياً عند علمائنا ماعدا العلامة في محكي التحرير وموضع من المنتهى ، وقد عرفت ضعفه ، فاذا ضربناها في ١٢٠٠ رطل عراقي وهو وزن الكر كان الحاصل كما قال ، وهذه عملية الضرب :

$$\begin{array}{r} ١٢٠٠ \\ ٩١ \\ \hline ١٢٠٠ \\ ١٠٨٠٠ \\ \hline \end{array}$$

١٠٩٢٠٠ مثقال شرعي .

وهو واحد وثمانون ألف مثقال صيرفي وتسع مئة مثقال صيرفي كما في رسالة العلامة المجلسي (ص ١٤٣) و كما في مصباح الفقيه أيضاً وهو كذلك ، لأنك عرفت أن الرطل العراقي ٦٨ مثقالاً صيرفياً وربع مثقال بلا إشكال ، فاذا ضربناها في ١٢٠٠ رطل عراقي تظهر صحة ماقلناه ، كما ترى :

$$\begin{array}{r} ١٢٠٠ \\ ٦٨ \\ \hline ٩٦٠٠ \\ ٧٢٠٠٠ \\ ٣٠٠ \text{ ربع } ١٢٠٠ \\ \hline ٨١٩٠٠ \text{ مثقال صيرفي} \end{array}$$

وهو مئة وثمانية وعشرون مئاً بالمن التبريزي المتعارف الآن في إيران إلا عشرين مثقالاً صيرفياً كما في مصباح الفقيه أيضاً ، وستعرف الخلاف في المن التبريزي ، أوبالآخرى الاشتباه في مقداره ، وأن الصحيح أنه ست مئة وأربعون مثقالاً صيرفياً ، وقد صرح بهذا الوزن للكر المحقق النائيني أيضاً في مبحث الكر من وسيلة النجاة (ص به) وهو كذلك ، لأننا إذا قسمنا المناقل الصيرفية المتقدمة على ٦٤٠ وهو وزن المن التبريزي ، تظهر صحة تقديره بذلك وهذه صورة القسمة :

$$\begin{array}{r|l}
 ٨١٩٠٠ & ٦٤٠ \\
 ٦٤٠ & ١٢٧ \\
 \hline
 ١٧٩٠ & \\
 ١٢٨٠ & \\
 \hline
 ٥١٠٠ & \\
 ٤٤٨٠ & \\
 \hline
 ٦٢٠ &
 \end{array}$$

وهو بالمن الشاهي أربعة وستون مناً إلا عشرين مثقالاً صيرفياً كما في العروة
(م ١ ص ١٥) وحاشيتها للمحقق النائيني وسفينة النجاة للعلامة الشيخ أحمد كاشف
الغطاء (ص ٦٠) ووسيلة النجاة للنائيني أيضاً، ووسيلته الأخرى الجامعة لأبواب الفقه
(ص ٩) وحاشيتها لسيدنا الأستاذ المحقق الحكيم مد ظله ، وهو كذلك ، لأننا إذا
قسمنا المئاقيل الصيرفية المتقدمة على ١٢٨٠ مثقالاً ، وهو مقدار المن الشاهي ، تظهر
صحة ما قالوه كما ترى :

$$\begin{array}{r|l}
 ٨١٩٠٠ & ١٢٨٠ \\
 ٧٦٨٠ & ٦٣ \\
 \hline
 ٥١٠٠ & \\
 ٣٨٤٠ & \\
 \hline
 ١٢٦٠ &
 \end{array}$$

لكن في رسالة العلامة المجلسي (ص ١٤٣) : أن الكر هو بالمن الشاهي
الجديد ثمانية وستون مناً وربع من . إ.هـ. وهو غلط كما عرفت .
وهو بحسب الحققة البقالي خمس وثمانون حققة وربع ونصف ومثقالان ونصف صيرفي ،
كما في مبحث الكر (ص ٧) من وسيلة النجاة الصغيرة للسيد أبو الحسن الاصفهاني ،
وليس كذلك ، لأننا إذا قسمنا المئاقيل الصيرفية المتقدمة على ٩٣٣ مثقالاً صيرفياً
وثلاث (وهو مقدار الحققة البقالي) يخرج ٨٧ حققة وسبع مئة مثقال ، والسبع مئة ثلاثة
أرباع الحققة تماماً أي ثلاث أواق بقالي ، لأن نصف الحققة ٤٦٦ مثقالاً و ٦٤ قحمة ،

وربعها ٢٣٣ مثقالاً و ٣٢ قحمة، فاذا جمعناهما كانا سبع مئة مثقال تماماً. فالكر سبع وثمانون حقة بقالي وثلاث أواق بقالي، وهذه عملية القسمة :

$$\begin{array}{r} ٩٣٣ \quad ١/٣ \\ ٣ \\ \hline ٢٧٩٩ \\ ٣ \text{ ثلث} \quad ١ \\ \hline ٢٨٠٠ \text{ ثلث} \end{array}$$

$$\begin{array}{r} ٨١٩٠٠ \\ ٣ \\ \hline ٢٤٥٧٠٠ \text{ ثلث} \\ ٢٢٤٠٠ \\ \hline ٢١٧٠٠ \\ ١٩٦٠٠ \\ ٣ \text{ ثلث} \quad ٢١٠٠ \\ ٢١ \\ \hline ٠٠ \end{array} \quad \begin{array}{r} ٢٨٠٠ \\ \hline ٨٧ \text{ حقة بقالي} \\ ٣ \\ \hline ٧٠٠ \text{ مثقال} \end{array}$$

ضربنا ٩٣٣ مثقالاً وثلاثاً في ٣ لتكون أثلاثاً، وضربنا ٨١٩٠٠ مثقال في ٣ لتكون أثلاثاً ثم قسمنا حاصل هذه على حاصل تلك فخرج ٨٧ وبقي ٢١٠٠ ثلث قسمناها على ٣ لتتحول أعداداً صحيحة فخرج ٧٠٠ مثقال وهي ثلاثة أرباع الحقة كما عرفت .

وهو مثنان واثنان وتسعون أقة اسلامبولية ونصف أقة، كما في مبحث الكر من العروة (ج ١ ص ١٥) وأمضاه المحقق النائيني في حاشيتها، وذكره في وسيلة النجاة (ص ١٥) وفي وسيلته الأخرى الجامعة لأبواب الفقه (ص ٩) وأمضاه سيدنا الأستاذ المحقق الحكيم مد ظله، وصرح به العلامة الشيخ أحمد كاشف الغطاء في سفينة النجاة (ص ٦٠) حيث قدره بثلاث مئة أقة إلا سبع أقق ونصف، وهذا مبني على ما ذكره من أن الأقة الاسلامبولية مثنان وثمانون مثقالاً صيرفياً، لأننا إذا قسمنا المئتين الصيرفية المتقدمة على ٢٨٠ مثقالاً يكون الخارج كما يقولون، وهذه صورة القسمة :

$$\begin{array}{r|l}
 ٨١٩٠٠ & ٢٨٠ \\
 ٥٦٠ & ٢٩٢ \quad ١/٢ \\
 \hline
 ٢٥٩٠ & \\
 ٢٥٢٠ & \\
 \hline
 ٧٠ & \\
 ٥٦٠ & \\
 \hline
 ١٤٠ & \\
 \hline
 ١٤٠ \text{ نصف } ٢٨٠ & \\
 \hline
 \dots &
 \end{array}$$

لكن قد عرفت في مبحث الأفة الاسلامبولية وغيرها أن الأفة مئتان وستة وستون مثقالاً صيرفيًا وثلثان ، لامئتان وثمانون مثقالاً ، فإذا قسمنا المئتا قبل الصيرفية المذكورة على ٢٦٦ مثقالاً وثلثين كان الخارج (وهو وزن الكرو) ٣٠٧ أقق و ٣٣ مثقالاً صيرفيًا وثلثًا كما ترى :

$$\begin{array}{r|l}
 ٢٤٥٧٠٠ & ٨٠٠ \\
 ٢٤٠٠ & ٣٠٧ \text{ أقق} \\
 \hline
 ٥٧٠٠ & \\
 ٥٦٠٠ & \\
 \hline
 ١٠٠ \text{ ثلث} & ٣ \\
 ٩ & ٣٣ \quad ١/٣ \text{ مثقال} \\
 \hline
 ١٠ & \\
 ٩ & \\
 \hline
 ١ & \\
 ١ \text{ ثلث } ٣ & \\
 \hline
 \cdot &
 \end{array}$$

$$\begin{array}{r}
 ٢٦٦ \quad ٢/٣ \\
 ٣ \\
 \hline
 ٧٩٨ \\
 ٢ \text{ ثلثا } ٣ \\
 \hline
 ٨٠٠ \text{ ثلث}
 \end{array}$$

$$\begin{array}{r}
 ٨١٩٠٠ \\
 ٣ \\
 \hline
 ٢٤٥٧٠٠ \text{ ثلث}
 \end{array}$$

فصر بنامثاقيل الكرو ومثاقيل الأفة في ثلاثة لتتحول أثلاثًا ثم قسمنا حاصل تلك على حاصل هذه فخرج ٣٠٧ أقق وبقي مئة ثلث قسمناها على ثلاثة لتتحول مثاقيل صحيحة

فصارت ٣٣ مثقالاً و ثلثاً كما هو واضح، وهذا يوافق ما أفاده السيد الأمين في الدرّة البهية «ص ٢٨» حيث قال: قدر الكر بألف ومنتبي رطل عراقي على الأصح، ولما كان الرطل العراقي يزيد عن ربع الأقة الإسلامية مثقالين شرعين وثمانين حبات متعارفة كان الكر ثلاث مئة وسبع أقات وثلاثة أرباع الأوقية. إنتهى، وهو يوافق ما ذكرنا، لأن ثلاثة أرباع الأوقية ٣٣ مثقالاً و ثلث، وهي خمسون درهماً، وهي نصف ربع الأقة، لأننا إذا حولنا المئاقيل المذكورة والدرام إلى حب قمح تتوافق كما ترى :

	٥٠
	٦٤
	٢٠٠
	٣٠٠٠
	٣٢٠٠
٣٣ ١/٢	
٩٦	
١٩٨	
٢٩٧٠	
٣٢ ثلث ٩٦	
٣٢٠٠	

وإن شئت فقل : إن الكر ٨١٩٠٠ مثقال صير في بلا إشكال، فإذا ضربت بما في ٩٦ حبة قمح، وهو مقدار المئقال، وقسمنا الحاصل على ٦٤ حبة، وهو مقدار الدرهم الصيرفي، لتتحول درام، وقسمنا الدرهم على ٤٠٠، وهو مقدار الأقة بلا إشكال، يخرج ٣.٧ أوق و ٥ درهماً أي نصف ربع كما ترى :

$$\begin{array}{r|l}
 ١٢٢٨٥٠ & ٤٠٠ \\
 \hline
 ١٢٠٠ & \text{أق ٣٠٧} \\
 \hline
 ٢٨٥٠ & \\
 ٢٨٠٠ & \\
 \hline
 ٥٠ \text{ درهما} &
 \end{array}$$

$$\begin{array}{r|l}
 ٧٨٦٢٤٠٠ & ٦٤ \\
 \hline
 ٦٤ & ١٢٢٨٥٠ \\
 \hline
 ١٤٦ & \\
 ١٢٨ & \\
 \hline
 ١٨٢ & \\
 ١٢٨ & \\
 \hline
 ٥٤٤ & \\
 ٥١٢ & \\
 \hline
 ٣٢٠ & \\
 ٣٢٠ & \\
 \hline
 ٠٠٠ &
 \end{array}$$

$$\begin{array}{r}
 ٨١٩٠٠ \\
 ٩٦ \\
 \hline
 ٤٩١٤٠٠ \\
 ٧٣٧١٠٠٠ \\
 \hline
 ٧٨٦٢٤٠٠
 \end{array}$$

وكذا إذا حولنا المئاقيل الشرعية المتقدمة إلى حب حنطة وقسمناها على ٦٤ ثم قسمنا الخارج على ٤٠٠ تبلغ ٣٠٧ أقق ونصف ربع أي خمسين درهماً. وهذه عملية الضرب :

$$\begin{array}{r}
 ١٠٩٢٠٠ \\
 ٧٢ \\
 \hline
 ٢١٨٤٠٠ \\
 ٧٦٤٤٠٠٠ \\
 \hline
 ٧٨٦٢٤٠٠
 \end{array}$$

وهذا الحاصل عين ما حصل من ضرب المئاقيل الصيرفية ، فلا حاجة لتكرار القسمتين ، فهذه المسألة لا إشكال فيها بعد اليوم ، والله العالم .

والكر هو ثلاث مئة وثلاثة وتسعون كيلو ومئة وعشرون غراماً (أي وعشر الكيلو ، و خمس عشر الكيلو) لأن الكر ٨١٩٠٠ مثقال صيرفي بلا إشكال فهو ١٢٢٨٥٠ درهماً صيرفياً ، لأن المثقال درهم ونصف ، وقد عرفت أيضاً أن الدرهم الصيرفي ثلاثة غرامات وخمس ، فإذا ضربنا هذه الدراهم بالغرامات تحصل

هذه النتيجة كما ترى :

٨١٩٠٠ مثاقيل

٤٠٩٥٠ نصفها

١٢٢٨٥٠ دراهم

٣ ١/٥

٣٦٨٥٥٠

٢٤٥٧٠ خمس ١٢٢٨٥٠

٣٩٣١٢٠ غراماً أو ٣٩٣ كيلو غراماً و ١٢٠ غراماً (أي ٣ من ٢٥ جزءاً من الكيلو) .

الكر بالمساحة

قال السيد الأمين في الدرة البهية «ص ٢٩» بعد أن ذكر أن الكر ثلاث مئة وسبع أقق إسلامبولية وثلاثة أرباع الأوقية - مالفظة : إعتبرنا الوزن المذكور في ماء دمشق بغاية ما يمكن من الدقة والضبط ، فبلغت مساحته بالأشبار الوافية ثمانية وعشرين شبراً مكسرة إلا سبعة أجزاء من مئة جزء من شبر ، أي : إلا من نحو نصف سبع الشبر ، قال : وعليه فلو كان أحد الأبعاد ثلاثة أشبار وربعاً والباقيان ثلاثة أشبار فهو كر يقيناً ، لأن مساحته المكسرة تكون حينئذ تسعة وعشرين شبراً ورربع شبر ، قال : و ذلك مما يؤيد كفاية سبعة وعشرين شبراً مكسرة بناء على قول بعض فقهاءنا من كفاية ثلاثة أشبار في الأبعاد الثلاثة ، كما تدل عليه بعض الروايات ، فإن الزيادة المتقدمة بناء على ما اعتبرناه ، التي هي أقل من شبر مكسر ، يمكن أن تحصل بتفاوت الأشبار ، فلا تحصل تلك الزيادة لو كان الاعتبار بالشبر المتوسط ، فإنها يسيرة جداً . انتهى قوله وهو جيد متين ، وقد حققنا في كتابنا (مباحث فقهية) أن الكر هو سبعة وعشرون شبراً ، وأن تقديره بما زاد على ذلك محمول على الاستحباب ، ولا إشكال بأن الاعتبار بالشبر المتوسط ، ويؤيده وزن السيد الأمين كما عرفت .

ونقل في الجواهر أن محمد أمين (يعني الاسترآبادي) قال : قد اعتبرنا الكر

وزناً ومساحة في المدينة المنورة فوجدنا رواية ألف ومئتي رطل مع الحمل على العراقي

قريبة غاية القرب من هذه الصحيحة . انتهى كلامه وهو يعني بها صحة إسماعيل بن جابر القائلة : ذراعان عمقه في ذراع وشبر سعة (الوسائل م ١ ص ٢٤) وهي التي تبلغ ستة وثلاثين شبراً ، وهو كما ترى ، ولنا في بلوغها ستة وثلاثين شبراً كلام ذكرناه في المباحث الفقهية ، وليس هذا محله ، وهذا المبحث جدير بالمراجعة هناك ، والله العالم .

كفارة الإفطار العمدي في شهر رمضان

هي إطعام ستين مسكيناً لكل مسكين مد ، وستعرف مقدار المد في مبحث المد الشرعي إن شاء الله تعالى .

كفارة الإفطار العمدي في قضاء شهر رمضان

بعد الزوال - هي إطعام عشرة مساكين ، لكل مسكين مد ، وستعرف مقداره في مبحث المد الشرعي إن شاء الله تعالى .

كفارة تأخير الصيام

هي مد شرعي ، فراجع وزنه في مبحث المد الشرعي .

كفارة الحنث في العهد

هي إطعام ستين مسكيناً ، لكل مسكين مد ، فراجعها وما يليها في المد الشرعي .

كفارة الحنث في النذر

هي إطعام عشرة مساكين ، لكل مسكين مد شرعي

كفارة الحنث في اليمين

هي إطعام عشرة مساكين أيضاً ، لكل مسكين مد شرعي .

كفارة الظهار

هي العتق ، فإن عجز فصوم شهرين متتابعين ، فإن عجز فإطعام ستين مسكيناً ، لكل مسكين مد شرعي .

كفارة قتل الخطأ

هي كفارة الظهار في ترتيبها ومقدارها.

كفارة الوطء في الحيض

هي دينار شرعي في أوله ، ونصف دينار في وسطه وربع دينار في آخره ، فراجع مقدار ذلك في مبحث الدينار الشرعي .

الكلن

هو الغالون وتري تقاديره في مبحث اللتر .

الكيل

المتعارف في لبنان وسوريا ونواحيهما الآن (سنة ١٣٦١هـ) هو (ستة أمداد) من الأمداد المتعارفة هناك لكيل الحبوب .

وهو (علبتان) متعارفتان ، لأن العلبة (ثلاثة أمداد) متعارفة .
والاثنا عشر كيلاً غرارة متعارفة (اثنتان وسبعون مداً) وهذا لا يختلف فيه
اثنتان ، وقد نص عليه في حلية الطلاب وكشف الحجاب ، وغيرهما .

الكيلجة

هي من الأوزان القديمة ، كبيطرة ، مثتان وستة وعشرون مثقالاً صيرفاً إلا
نصف مثقال صيرفي كما نص عليه السيد الشبزي في رسالته في الأوزان ، وهو
لا يجتمع مع تقدير الويبة بثلاث كيلجات كما ستعرف في مبحث الويبة إن شاء الله
تعالى ، والله العالم

الكيلو غرام

المستعمل في سوريا ولبنان وفرنسا وبعض بلدان الغرب - هو ألف غرام
كما نص عليه في حلية الطلاب (ص ٨٦) وغيرها ، بل هو شائع ذائع يعرفه حتى العوام .
وقد قسموا الكيلو إلى خمس أواق ، كل أوقية مئتا غرام ، ثم سكبوا نصف أوقية (مئة

غرام) وربع أوقية (خمسین غراماً) وثمان أوقية (٢٥ غراماً) .
والأقة ألف ومثتان وثمانون غراماً تماماً كما عرفت في مبحث الأقة، خلافاً
لصاحب حلية الطلاب، حيث قال (ص ١٣) : إنها ألف ومثتان واثنتان وثمانون غراماً،
وهو غلط كما عرفت في مبحث الأوقية الاسلامبولية .

والكيلو هو ثلاث مئة واثناعشر درهماً صيرفاً ونصف درهم صيرفي ، لأن الدرهم
الصيرفي ثلاثة غرامات وعشرون جزءاً من مئة جزء من الغرام (أي ثلاثة غرامات
وخمسة) . فالدرهمان ٦ غرامات وخمسان ، والأربعة دراهم ١٢ غراماً وأربعة أخماس ،
والخمس دراهم ١٦ غراماً تماماً ، فالعشرة دراهم ٣٢ غراماً ، والعشرون درهماً ٦٤
غراماً ، والثلاثون درهماً ٩٦ غراماً ، والثلاث مئة درهم ٩٦٠ غراماً ، فيبقى من الألف
أربعون غراماً ، وهي ١٢ درهماً ونصف ، لأن العشرة دراهم ٣٢ غراماً ، والدرهمين
٦ غرامات و ٤ جزءاً من مئة جزء من الغرام ، والنصف درهم غرام و ٦٠ جزءاً من
مئة جزء من الغرام . والاثنا عشر درهماً ونصف هي ثمن أوقية ونصف ثمنها ، فالكيلو
هو ثلاثة أرباع الأقة وثمان أوقية ونصف ثمن الأوقية . فهو أربع أواق ونصف وثمان
ونصف ثمن الأوقية ، أي خمس أواق إلا ربع وإلا نصف ثمن الأوقية .

فالنصف كيلو مئة وستة وخمسون درهماً وربع درهم صيرفي بالحساب كما
عرفت ، وبالاختبار حيث وضعنا هذا المقدار في الميزان ، ووضعنا في مقابله النصف
الكيلو الحديد المتداول بين الناس ، فكان لا يزيد عنه ولا ينقص ، فلا إشكال
بعد العيان .

والمئة كيلو ٣١٢٥٠ درهماً صيرفاً ، لأن وزن الكيلو (وهو ٣١٢ درهماً
ونصف) إذا ضربناه في مئة يحصل هذا المقدار من الدراهم كما ترى :

$$\begin{array}{r}
 ٣١٢ \frac{١}{٢} \\
 ١٠٠ \\
 \hline
 ٣١٢٠٠ \\
 ٥٠ \text{ نصف } ١٠٠ \\
 \hline
 ٣١٢٥٠
 \end{array}$$

واذا قسمناها على ٤٠٠ درهم (هو وزن الأقة) يخرج ٧٨ أقة و ٥٠ درهما وهي نصف ربع الأقة كما ترى :

فالمئة كيلو ٧٨ أقة و ثمن أقة اسلامبولية ،
وبهذا يسقط ما في كشف الحجاب
«ص ٤٠٢» من أن المئة كيلو ٧٨ أقة .

$$\begin{array}{r|l} 31200 & 400 \\ 2800 & 78 \text{ أقة} \\ \hline 3200 & \\ 3200 & \\ \hline & 50 \text{ درهما} \end{array}$$

فالخمسون كيلو ٣٩ أقة و ٢٥ درهما ، أعني ونصف ثمن الأقة الاسلامبولية .
والخمسة والعشرون كيلو ١٩ أقة ونصف و ١٢ درهما ونصف (أي و ثمن
أوقية ونصف ثمن الأوقية) لأن المئة درهم أوقية ونصف ، فالخمسون ثلاثة أرباع
الأوقية ، والخمسة والعشرون ، ربع أوقية و ثمن أوقية ، فالاثنا عشر درهما ونصف
هي ثمن أوقية ونصف ثمن الأوقية على الضبط .

والمئة أقة اسلامبولية هي مئة وثمانية وعشرون كيلو تماماً ، لأن الأقة
الاسلامبولية ١٢٨ غراما كما عرفت ، فالمئة أقة ١٢٨٠٠ غرام . وهي ١٢٨ كيلو غراماً .

تنبيه مهم جداً

هناك قاعدة يستعملها كثير من الخبراء لتحويل الأقق الاسلامبولية الى
كيلوات ، وهي أن نضرب الأقق بمئة وثمانية وعشرين ، ثم نقطع منزلتي الآحاد
والعشرات ، والباقي هو كيلوات . فمثلاً اذا أردنا أن نعرف المئة أقة نضربها في ١٢٨
فيكون الحاصل ١٢٨٠٠ بعد قطع الصفرين الواقعين في منزلتي الآحاد والعشرات ، فتكون المئة
أقة ١٢٨ كيلو . واذا أردنا أن نعرف ١٥٣ أقة مثلاً بالكيلوات نضرب ١٥٣ في ١٢٨ ونقطع
منزلتي الآحاد والعشرات فيكون الحاصل ١٩٥ كيلو و ٨٤ جزءاً من مئة جزء من الكيلو .

الكيلو متر

المستعمل في لسان أهل لبنان وسوريا الآن (سنة ١٣٦٠) وفرنسا وغيرها من بلدان الشرق
والغرب - هو ألف متر كما هو شائع معروف حتي بين العوام .

الليبرة

هي من الأوزان الانكليزية بحسب الظاهر ، وهي ٥٩٣ و ٤٥٣ غراماً كما في مفكرة مواهب فاخوري المبنية على الضبط غالباً .
وقد عرفت في مبحث الرطل الكيويقي أن الرطل الكيويقي والليبرة والباوند شي واحد

الليتر

وحدة أساسية لكيل السوائل كالحليب والزيت والماء ، وغيرها ويستعمل لكيل الحبوب أيضاً ويسع الليتر كيلو غراماً من الماء الصافي بالمقطر (١)
وفي مفكرة مواهب فاخوري المبنية على الدقة غالباً : البنت مكيال يسع ٥٦٨ جزءاً من ألف جزء من الليتر . وفي صفحة ثانية من مفكرته لسنة ١٩٦٢ جعل البنت ٥٦٨٢٥ .
من الليتر ، أي ٥٦٨٢٥ جزءاً من مئة ألف جزء من الليتر ، فهو نصف ليتر ، وقريب من السبعة أعشار عشر الليتر ، والظاهر أن هذا التقدير أدق .

وفيها : كل ٨ بنت ، غالون ، أي ٥٨٣ ، والصحيح أن الغالون ٤٥٤٦٠٠
كما يظهر من ضرب ٥٦٨٢٥ في ٨ وقد نص على هذا في صفحة ثانية ، وبه يظهر أن الغالون أربع لترات ونصف و ٤٦ جزءاً من مئة جزء من العشر .

وفيها : كل ٢٢٠ غالوناً ألف ليتر ، وهو خطأ فظيع ، والصحيح أنها ألف ومثتان وخمسون ليتر ، وشي يسير ، كما يظهر من ضرب ٥٦٨٢٥ في ٢٢٠ حيث يحصل ١٢٥٠١٥٠٠

وفيها : كل ٢٥٢ غالوناً ، طن ، أي ١١٤٩ ليتر . والصحيح أنها ١٤٣٢ ليتر
إلا شيئاً يسيراً جداً كما يظهر من ضرب ٥٦٨٢٥ في ٢٥٢ حيث يحصل ١٤٣١٩٩٠٠ فالفرق فاحش على تقديره نفسه للبنت .

(١) نمت على ذلك جميع كتب الحساب المؤلفة حديثاً ، لأن قاعدة المحدثين جميعهم في أنظار الأرض أن الليتر يسع كيلو غراماً من الماء المقطر الصافي وهو بحجم دسيمتر مكعب . فلا بد من الملائمة الدائمة الآتية :
الليتر يساوي كيلو غرام ماء مقطر ، والكيلو غرام من الماء المقطر يساوي دسيمتر مكعباً ، والدسيمتر مكعب يساوي ليتر من الماء

الليرة الافرنسية

هي قطعة ذهبية من النمذ المتداول في الأقطار العربية وغيرها .
وزنها درهمان صيرفيان كما في الدرة البهية (ص ١٩) قال : وفيها من
الذهب الخالص درهم واحد صيرفي واثنى عشر قيرطاً صيرفية وحبتان ، يعني قمحتان ،
وفيه من الغش ثلاثة قراريط وحبتان ، يعني قمحتان ، وذكر (ص ٢١) أنه وجد
هذا كله في كتاب البسيط الوافر في الحساب للشيخ عبد الباسط الأنسي البيروتي
المعاصر ، وفي كتاب سمير الليالي لمحمد أمين الطرا بلسي المعاصر ، قال : وأكثره
اعتبرناه بنفسنا فوجدناه مطابقاً لما ذكرناه سوى ما فيها من الذهب الخالص والغش .
ثم نقل عن كتاب الانشاء العصري للشيخ محمد عمر نجا البيروتي المعاصر
وهو من العامة ، وكتابه مبني على تمام الدقة كما قال ، أن الليرة الافرنسية وزنها
بالمعارف درهمان وحبّة واحدة وثمانون جزءاً من مئة جزء من حبة (بزيادة مافوق
الدرهمين عما تقدم) وفيها ذهب خالص درهم واحد وثلاثة عشر قيرطاً وثمانون جزءاً
من مئة جزء من حبة (بزيادة حبتين وثمانين جزءاً من مئة جزء من حبة عما تقدم) إنتهى .
وقال (ص ٢٤) : ولما كانت الليرة الافرنسية درهمين متعارفين ، وفيها من
الذهب الخالص درهم واثنى عشر قيرطاً وحبتان كما عرفت ، فهي مثقالان شرعيان
إلا ست عشرة حبة متعارفة ، وفيها من الذهب الخالص مثقال شرعي ونصف مثقال
شرعي وست حبات متعارفة . إنتهى ، ولم نتحقق شيئاً من ذلك بنفسنا .

والذي ظهر لنا أخيراً ، أن صاحب كتاب الانشاء العصري ، نقل وزن
الليرة ، وما فيها من الذهب الخالص والغش ، عن المعلم بطرس البستاني في جدول وضعه
في آخر كتابه كشف الحجاب في علم الحساب ، والناقل والمنقول عنه لم يحللا الليرة
ليعرفا ما فيها من الغش ، لأنهما ليسا من الصاغة ، وإنما نقل ذلك عن مجهول لانتق
بقوله ، ولا سيما بعد معارضته بقول صاحبي البسيط الوافر وسمير الليالي ، اللذين
خالفا هما في الوزن كما عرفت ، والله العالم .

الليرة الانكليزية

هي قطعة ذهبية من النقد المتداول في جميع الأقطار العربية وغيرها .
ووزنها درهمان صيرفيان وثمانية قراريط صيرفية أي نصف درهم صيرفي كما
في الدرّة البهية (ص ٢٠) قال : وفيها من الذهب الخالص درهمان صيرفيان وخمسة
قراريط صيرفية وحنة وثلث حنة ، وفيها من الغش قيراطان صيرفيان وحبّتان وثلثا
حنة . انتهى . وذكر (ص ٢١) أنه وجد ذلك كله في كتاب البسيط الوافر في الحساب للشيخ
عبد الباسط الأنسي البيروتي المعاصر ، وفي كتاب سمير الليالي لمحمد أمين الطرابلسي
المعاصر ، قال : وأكثره اعتبرناه بنفسنا فوجدناه مطابقاً لما ذكرناه سرى ما فيها من
الذهب الخالص والغش .

ثم نقل عن كتاب الانشاء العصري المبني على تمام الدقة ، كما قال ، للشيخ
محمد عمر نجما البيروتي المعاصر ، أن الليرة الانكليزية وزنها بالمتعارف درهمان
وثمانية قراريط (على وفق ماتقدم) وفيها ذهب خالص درهمان وأربعة قراريط
وحبّتان وثلثون جزءاً من مئة جزء من حبة (بنقيصة ثلاث حبات وثلثة أجزاء
وثلث جزء من مئة جزء من حبة عما تقدم) . انتهى .

وقال (ص ٢٥) : ولما كانت الليرة الانكليزية درهماً ونصفاً بالمتعارف الآن ،
وفيها من الذهب الخالص درهمان وخمسة قراريط وحنة وثلث حنة كما عرفت ، فهي
مثقّالان شرعيان وست عشرة حبة متعارفة ، وفيها من الذهب الخالص مثقّالان
شرعيان وخمس حبات وثلث حبة متعارفة . انتهى . ولم نتحقق بنفسنا شيئاً مما
ذكره ، وقد عرفت اعتماد الأخير على المعلم بطرس البستاني ، وهذا لم يحلّ بنفسه
الليرة ، بل اعتمد على مجهول لا نثق بقوله ، فنحن في شك من هذه التحديدات ،
إلا ما ذكره السيد من الوزن . والله العالم .

الليرة العثمانية

الذهبية المتداولة اليوم في جميع الأقطار العربية وغيرها - والتي صنعها

بنو عثمان السلاطين الأنراك - هي مئة قرش ذهباً؛ وهم يعتبرونها كذا ، وليس لديهم قرش ذهب مسكوك .

ووزنها مثقال صيرفي ونصف مع زيادة قليلة كما في زكاة سفينة النجاة (ص ٢٨٧) للعلامة الشيخ أحمد كاشف الغطاء ، قال : فكل ليرة ديناران (يعني شرعيان) ، وزيادة ، فمن كانت عنده عشر ليرات عثمانيات وحال عليها الحول وجبت عليه الزكاة لوجود النصاب عنده . انتهى كلامه ، وفيه ما استعرف ، على أن الليرة المذكورة مغشوشة ، فليست من الذهب الخالص بل اريب .

ونص العلامة الأمين في الدرة البهية (ص ١٣) على أن نصف الليرة العثمانية تعادل مثقالاً شرعياً ، والمثقال دينار ، فالليرة تعادل مثقالين .

ووزن الليرة العثمانية درهمان صيرفيان وأربعة قراريط صيرفية ، أي ربع درهم كما في الدرة البهية (ص ١٩) قال : وفيها من الذهب الخالص درهمان وقيراط واحد ، ومن الغش ثلاثة قراريط . انتهى . وذكر (ص ٢١) أنه وجد ذلك كله في كتاب البسيط الوافر في الحساب للشيخ عبد الباسط الأنسي البيروتي المعاصر ، وفي كتاب سمير الليالي لمحمد أمين الطرابلسي المعاصر ، ثم قال : وأكثره اعتبرناه بنفسنا فوجدناه مطابقاً لما ذكرناه سوى ما فيها من الذهب الخالص والغش .

ثم نقل عن كتاب الانشاء العصري المبني على تمام الدقة كما قال ، للشيخ محمد عمر نجا البيروتي المعاصر ، أن الليرة العثمانية وزنها بالمتعارف درهمان وثلاثة قراريط وثلاث حبات وستون جزءاً من مئة جزء من حبة (بنقيصة أربعين جزءاً من مئة جزء من حبة عما تقدم) .

وقال (ص ٢٤) : لما كانت الليرة العثمانية وزنها بالمتعارف الآن درهمان وربع ، وفيها من الذهب الخالص درهمان وقيراط واحد كما عرفت ، فهي مثقالان شرعيان كما مر . وفيها من الذهب الخالص مثقالان شرعيان إلا ثلاثة قراريط متعارفة ، وفي نصفها مثقال شرعي إلا ست حبات أي إلا قيراطاً ونصفاً . انتهى كلامه ولم نتحقق بنفسنا كل ما ذكره . وقد عرفت اعتماد صاحب كتاب الانشاء العصري

على المعلم بطرس البستاني ، الذي اعتمد على مجهول لدينا . ونضيف في الليرة العثمانية بالخصوص ، أن منها الرشادية ، ومنها غيرها (وتسمى التجارية) . والرشادية سكبوها سنة ١٣٢٧ هـ ، وهي أثقل من التجارية وأعلى قيمة ، والظاهر أن غشها أقل ، فالتجارية حيث تكون قيمتها ٢٣ ليرة لبنانية ونصفاً ، تكون قيمة الرشادية ثلاثين ليرة لبنانية وثلاثة أرباع . ولكن الظاهر أن التي وزنها وقدرها غشها هي التجارية ، لأن الرشادية لم تكن موجودة عند طبع كشف الحجاب (سنة ١٨٧٢) للمعلم بطرس البستاني . فكل ما ذكره محل شك إلا الوزن الذي ذكره السيد ، والظاهر أنه للتجارية ، لا للرشادية والله العالم .

الليرة المصرية

الذهبية المتداولة في بلاد مصر .

وزنها درهمان صيرفيان وخمسة عشر قيراطاً صيرفياً كما في الدرة البهية (ص ٢٠) قال : وفيها من الذهب الخالص درهمان صيرفيان وسبعة قراريط صيرفية وحنة واحدة . انتهى ، وذكر (ص ٢١) أنه وجد ذلك كله في كتاب البسيط الوافر في الحساب للشيخ عبد الباسط الأنسي البيروتي المعاصر ، وفي كتاب سمير الليالي لمحمد أمين الطرابلسي المعاصر . ثم قال : وأكثره اعتبرناه بنفسنا فوجدناه مطابقاً لما ذكرناه سوى ما فيها من الذهب الخالص والغش .

ثم نقل من كتاب الانشاء المصري المبني على تمام الدقة كما قال ، للشيخ محمد عمر بجا البيروتي المعاصر : أن الليرة المصرية وزنها بالمتعارف درهمان وأربعة عشر قيراطاً (بنقيصة قيراط واحد عما تقدم) وفيها ذهب خالص درهمان وثمانية قراريط وحبتان وتسعون جزءاً أمن مئة جزءاً من حبة (بزيادة قيراط وحنة وتسعين جزءاً أمن مئة جزءاً من حبة عما تقدم) . انتهى كلامه ولم نتحقق بنفسنا كل ما ذكره وقد عرفت أن الأخير نقل عن المعلم بطرس البستاني ، وهذا نقل عن مجهول ، والله العالم .

المتر

المستعمل في لسان جميع أهل هذا العصر - هو أشهر من أن يعرف، وهو وحدة قياسية فرنسية تستعمل لقياس الأبعاد. وفي رفيق الطلاب (ج ٤ ص ١٨٣) حدد المتر هكذا : المتر هو طول قضيب من البلاتين المحفوظ في متحف (بروتاري) في متحف المكايل والموازين في «سيفر» بالقرب من باريس . إه، ويقرب منه ما في الحساب الجديد «ج ٥ ص ٢٤٠» نعم قال : في متحف بروتاري في مدينة «سيفر» قرب باريس. وما في الحساب الحديث المصور «ج ٥ ص ٢٠٠» يقرب منه أيضاً .

وقد قررت استعمال المتر لجنة فنية بعد الثورة الفرنسية كما في رفيق الطلاب «ج ٤ ص ١٨٢» حيث قال : ولم يصبح إجبارياً إلا منذ عام ١٨٤٠ وقد اختارته أكثر بلدان العالم ، لسهولة حسابه ، وصحة استعماله ، إه .

وهو عشرة دسيمترات ومئة سنتيمتر ، وألف مليمتر. وهذا شائع ذائع يعرفه حتى العوام . فالديسمتر عشرة سنتيمترات أو مئة مليمتر، والسنتيمتر عشرة مليمترات. وهذا كله لا ريب فيه أبداً ..

والمتر هو جزء من عشرة ملايين من ربع خط الهاجرة كما في رفيق الطلاب أيضاً، «ص ١٨٣» قال : وخط الهاجرة هو خط وهمي ، منحن ، يحيط بالأرض، ماراً بالقطبين ، طوله . ٤ مليون متر تقريباً . إه ، وهذا مذكور في أكثر كتب الحساب الحديثة. وقد نبه «ص ١٨٨» إلى أن طول خط الهاجرة . ٤ ألف كيلو متر، وهو نفس التقدير المتقدم . ثم قال : يقسم خط الهاجرة الى ٣٦٠ درجة، لأنه مستدير الشكل فيكون طول الدرجة ١١١ ١١١ متراً، إه. والصحيح أن طولها يبلغ هذا، ويبقى . ٤ على ٣٦٠ «أي يبقى تسع» .

والمتر قد يستعمل في مساحة سطح الشيء ، فيقال متر مربع لما طوله متر وعرضه متر، وقد يستعمل في مساحة الأجرام فيقال له متر مكعب، يعني أن طوله متر، وعرضه متر ، وعمقه متر .

المتر المكعب

المستعمل في لسان أغلب أهل هذا العصر - هو المتر المستعمل في مساحة الأجرام ، وقد عرفت أنه يقال متر مكعب لما كان طوله متر أو عرضه متر أو عمقه متر ، وإلى هذا أشار في حلية الطلاب حيث قال (ص ٩١) : إن المتر المكعب كعب قائم الزوايا كل ضلع من أضلاعه متر طولا وعرضا وسمكاً ، ويستعمل في مساحة الأجرام . . وهذا التحديد موجود في أكثر الكتب الحديثة في الحساب مع اختلاف في اللفظ ، وهو لا إشكال فيه .

فائدة استطراذية

إذا كان لدينا حوض ماء ، وأردنا أن نعرف مساحته طولا وعرضا وعمقا «أي حجمه» . فاما أن يكون مربعا ، وإما أن يكون مستديرا في الغالب . فان كان مربعا ضربنا طوله في عرضه وضربنا الحاصل في عمقه ، والحاصل هو حجم الحوض «أو سعته» . وأما إن كان مستديرا فالخط الذي يقسمه نصفين يسمى قطرا ، والخط الذي يمتد من دائرته إلى قطبه ، وهو وسطه الحقيقي يسمى شعاعا ، والخط الذي يمتد من قطبه إلى دائرته يسمى شعاعا أيضا ، والقطب قد يسمى مركزا أيضا . فاذا أردنا أن نعرف مساحة هذا الحوض المستدير «أي حجمه وسعته» ضربنا الشعاع في مثله ، ثم نضرب الحاصل في ثلاثة و ١٤١٦ جزءا من عشرة آلاف جزء من الواحد ، «٣،١٤١٦» والحاصل يكون مساحة أرضه فقط ثم نضرب هذا الحاصل في العمق «ويسمى الارتفاع» والحاصل هو مساحة أو حجم أو سعة الحوض . وهذا شيء مطرد في كل حوض مستدير مضبوط الاستدارة .

وهذه الثلاثة و ١٤١٦ جزءا من عشرة آلاف جزء من الواحد هي نسبة الدائرة إلى القطر عند المحدثين ، وتسمى في اللغات الأجنبية «بي» فنسبة القطر إلى الدائرة نسبة الواحد إلى الثلاثة و ١٤١٦ جزءا من عشرة آلاف جزء من الواحد عند المحدثين . اعني نسبة الواحد إلى ٣ وعشر وأربعة أخماس العشر و ١٦ جزءا من مئة جزء من العشر .

أما عند العلامة أرشيمد «أرخميدس» فنسبة القطر إلى الدائرة نسبة الواحد إلى ٣ وسبع . فنسبة الدائرة إلى القطر نسبة الثلاثة وسبع إلى الواحد «أي ٣/٢٢» .
والقدماء كانوا على هذا ، ورأي المحدثين أصح وأدق .

فإذا أردنا أن نعرف مساحة أرض الشيء المستدير فنضرب الشعاع في نفسه ثم نضرب الحاصل في ٣٠١٤١٦ فنحصل على مساحة الأرض ، وإذا أردنا أن نعرف طول دائرة الشيء المستدير فنضرب الشعاع في عدد اثنين ، ثم نضرب الحاصل في ٣٠١٤١٦ فنحصل على محيط الشيء المستدير ، أو نضرب القطر في ٣٠١٤١٦ لأن القطر يساوي شعاعين . فيجب الانتباه (في الحوض المستدير) إلى أننا نارة نريد معرفة مساحة أرضه فنضرب الشعاع في نفسه والحاصل في ٣٠١٤١٦ وطوراً نريد معرفة طول محيطه فنضرب الشعاع في ٢ والحاصل في ٣٠١٤١٦ وفتنبه لئلا يختلط عليك الأمران .
وإذا أردت أن تعرف مساحة الحوض كله «أي حجمه» فاضرب الشعاع في مثله والحاصل في ٣٠١٤١٦ والحاصل ، وهو مساحة الأرض ، تضربه في عمقه «أي ارتفاعه» فتحصل سعة الحوض بأجمعه بالأمطار المكعبة .

وأما معرفة بقية الأشكال الهندسية فلتطلب من الكتب المعدة لهذا الفن فهي غنية سهلة التناول .

المثقال الشرعي

هو الدينار الشرعي كما عرفت في مبحث الدينار بلا إشكال ولا خلاف ، وقد عرفت هناك اتفاقهم على أن المثقال لم يختلف في جاهلية ولا إسلام . ومرادهم به خصوص المسكوك كما هو واضح ، أي لم تضرب سكتان ، بخلاف الدراهم التي عرفت تعددها . وهو ثلاثة أرباع المثقال البصير في بلاشك فيه كما في رسالة المجلسي «ص ١٣٣» قال : واتفقت عليها الخاصة والعامة . فالمثقال البصير في إذن هو مثقال وثلاث شرعي بلا خلاف كما في مصباح الفقيه «م ١ ص ٢٧» واتفاقاً من الخاصة والعامة في رسالة المجلسي ونص عليه في الدرة البهية «ص ١٢» ناقلاً اتفاق كلمتهم عليه ، والأمر كذلك

وهو درهم وثلاثة أسباع الدرهم الشرعي. فالدرهم الشرعي نصف مثقال شرعي وخمسه، كما في زكاة المدارك وزكاة مفتاح الكرامة «ص ٨٨»، ورسالة المجلسي «ص ١٣٣» ناقلًا اتفاق الخاصة والعامة عليه، وقد عرفت في مبحث الدرهم أنه مجمع عليه، فكل سبعة مثاقيل شرعية عشرة دراهم شرعية إجماعاً كما عرفت هناك .

وهو وزن ثمان وستين حبة شعير وأربعة أسباع الحبة كما في رسالة العلامة المجلسي «ص ١٣٤» وكما في زكاة الجواهر، ونسبه إلى الواضح، وكما في رسالة السيد الشبري، وهو كذلك، لأن الدرهم الشرعي هو ثمان وأربعون شعيرة بلا خلاف، وهو نصف المثقال الشرعي وخمسه بلا خلاف. فنصف ٦٨ حبة ٣٤ حبة، وخمسمائة ١٣١ حبة ٣ أخماس لأن خمس الخمسين عشرة، وخمس الخمسة عشر ثلاثة، وخمس الثلاثة ثلاثة أخماس، لأننا إذا قسمناها أخماساً تكون ١٥ فاذا قسمناها على ٥ يكون الخارج ٣ أخماس فيكون المجموع ٧ حبة و ٣ أخماس. ونصف الأربعة أسباع سبعان وخمسمائة ٨ أعشار السبع. لأننا إذا حولنا أسباع إلى أعشار الأسباع تكون ٤ سبع عشر، فاذا قسمناها على ٥ يخرج ٨ أعشار السبع فتكون مع السبعين المتقدمين اللذين هما نصف الأربعة أسباع، خمسين تماماً لأن كل سبع وأربعة أعشار السبع هي خمس، لأن بين السبعة والخمسة اثنين، فاذا حولناها إلى أعشار يكونان ٢٠ عشراً، فنقسمها على ٥ فيخرج ٤ فيكون السبع وأربعة أعشار السبع خمساً. فاذا ضمنا هذين الخمسين إلى الثلاثة أخماس المتقدمة صار المجموع شعيرة، فيتم وزن الدرهم وهو ٨٤ شعيرة، ويكون المثقال ٦٨ شعيرة وأربعة أسباع بلا خلاف ولا إشكال .

وإن شئت فقل : إن نصف ٦٨ وأربعة أسباع ٣٤ وسبعان، فلنحول ٦٨ حبة إلى أسباع بان نضربها في ٧ فيحصل ٤٧٦ سبعاً، ولنضم إلى هذا الحاصل ٤ أسباع فتكون ٤٨٠ سبعاً، فلنقسمها على ٣٥ (وهي حاصل ضرب ٥ في ٧) لأن المقسوم والمقسوم عليه يجب تحويلها إلى أسباع، فيخرج بعد القسمة ١٣ حبة ويبقى ٢٥ فاذا قسمناها على ٣٥ تكون خمسة أسباع، فاذا ضمنا ١٣ حبة وخمسة أسباع (وهي خمس ٦٨ وأربعة أسباع) إلى ٣٤ وسبعين (وهي نصف ٦٨ وأربعة أسباع) يكون المجموع ٤٨ حبة تماماً،

وهو وزن الدرهم . فيكون تقدير المثقال بثمان وستين شعيرة وأربعة أسباع ، كأنه مجمع عليه ، ولذا نسبه في الجواهر إلى الوضوح .
وهو ثمانى عشرة حبة ، كما أن المثقال الصيرفي أربع وعشرون حبة ، لأن الشرعي ثلثة أرباع الصيرفي بلا خلاف . وقد نص على هذا في زكاة وسيلة النجاة للمحقق النائيني «ص ٢٢٩» ووسيلته الجامعة «ص ٢٠٤» وأمضاه سيدنا الأستاذ المحقق الحكيم مدظله . والمراد بالحبة المذكورة الحمصة ، وهي الحبة المتعارفة في لسان العراقيين ، وهي القيراط الصيرفي ، وهي أربع حبات قمح ، فالمثقال الشرعي إذاً هو ٧٢ قمحة كما نص عليه جماعة ومنهم السيد الأمين في الدرة البهية «ص ١٨» ونقله «ص ١١» عن كتاب الكفاية للشيخ عبد الباسط مقتي بيروت على مذهب الشافعية ، وهذا لا إشكال فيه ولا ريب .

وهو يزيد عن الدرهم المتعارف ثمانى قمحات كما في الدرة البهية «ص ٢٦» وهو كذلك ، لأن الدرهم الصيرفي ٦٤ قمحة بلا ريب ، وقد عرفت أن المثقال الشرعي ٧٢ قمحة ، فهو يزيد عنه ثمانى حبات ، فالمثقال الشرعي درهم صيرفي وثمان .
وهو عشرون قيراطاً شرعياً كما في زكاة الجواهر والعروة وحاشيتها للمحقق النائيني وسفينة النجاة ووسيلة النجاة الصغيرة للسيد الأصفهاني ، وهو كذلك ، كما عرفت في مبحث الدينار .

والأربعة مثاقيل شرعية هي ثلاثة مثاقيل صيرفية ، لأن الشرعي ثلاثة أرباع الصيرفي بالاتفاق .

والثمانية مثاقيل شرعية تسعة دراهم متعارفة كما في الدرة البهية «ص ٣٥» وهو كذلك ، لأننا إذا ضربنا ٨ في ٧٢ قمحة ، وهو وزن المثقال الشرعي ، يحصل ٥٧٦ قمحة ، وإذا ضربنا ٩ في ٦٤ وهو وزن الدرهم المتعارف يحصل ٥٧٦ قمحة .

والسبعة مثاقيل إلا ثلث شرعية تعادل سبعة دراهم ونصف صيرفية كما في الدرة البهية «ص ٢٦» وهو كذلك كما عرفت تحقيقه في مبحث الدرهم الصيرفي .

والعشرة مثاقيل شرعية أربعة عشر درهماً شرعياً وسبعمان، كما في رسالة السيد الشبري، وهو مقتضى كلام المدارك الذي عرفت أنه لا خلاف فيه، وقد عرفت تحقيقه في مبحث الدرهم الشرعي. فالثمانية والعشرون درهماً شرعياً وأربعة أسباع هي عشرون مثقالاً شرعياً.

والعشرون مثقالاً شرعياً (وهي نصاب الذهب) هي واحد وعشرون درهماً متعارفاً وثلاثة أسباع الدرهم، كما نص عليه بعض العلماء على ظهر نسخة مخطوطة من المسالك، وهو غلط، لأنك عرفت أن المئقال الشرعي ٧٢ قمحة، فإذا ضربناها في ٢٠ مثقالاً يحصل ١٤٤٠ قمحة، فإذا قسمناها على ٦٤ قمحة (وهي مقدار الدرهم المتعارف) يخرج ٢٢ درهماً متعارفاً ونصف، كما ترى:

$$\begin{array}{r|l} 1440 & 64 \\ \hline 128 & 22 \frac{1}{2} \\ \hline 160 & \\ \hline 128 & \\ \hline \end{array}$$

٣٢ هي نصف ٦٤

والمنه وأربعون مثقالاً شرعياً مثلاً درهم شرعي، كما في زكاة المدارك، وقد عرفت تحقيقه في مبحث الدرهم الشرعي، وأنه لا إشكال فيه. والمئقال الشرعي وزنه يعادل وزن القرش الصاغ «أي الصحيح العثماني» ثلاث مرات، وهو المسمى برغوثة صغيراً في سوريا، وقطعة صغيرة في الحجاز، وأم أربعة في العراق، كما نص على هذا في الدرة البهية (ص ١٥)، وفي الدر الثمين (ص ٣٩٠) حيث قال: والمئقال الشرعي نصف ليرة عثمانية أو ثلاثة قروش صحيحة عثمانية. ولم نتحققه. وقد ألغيت هذه العملة الآن.

وهو يعادل في الوزن نصف ليرة عثمانية بلا زيادة ولا نقصان كما في الدرة البهية (ص ١٦) والدر الثمين «ص ٣٩٠»، ولم نتحققه. وبقية المقادير يراجع بها الدينار الشرعي، لأنه هو المئقال الشرعي بلا خلاف، والله العالم.

المثقال الصيرفي

المستعمل الآن في العراق كثيراً وفي سائر البلاد العربية قليلاً - هو اختراع الدولة الفارسية كما في رسالة السيد الشبري في الأوزان حيث قال : ولم يزل الأمر على ذلك «يعني المثقال الشرعي» حتى نبعت الدولة الشاهية والعثمانية ، فوضعت الفارسية مثقالاً جديداً زنته مثقال وثلث من المثاقيل المتقدمة ، يعني الشرعية ، إلى أن قال : «و كذا وضعت العثمانية درهماً جديداً زنته درهم وثلث من الدرهم السابق ، يعني الشرعي «إلى أن قال» : فيكون المثقال الشرعي ثلاثة أرباع الفارسي . واشتهر هذا المثقال وهذا الدرهم بالصيرفيين ، وعلى هذه الدراهم بقي المدار في الأعصار المتأخرة إلى زماننا هذا . فنسبة الدرهم الحادث إلى المثقال الحادث نسبة السبعة إلى العشرة . إنتهى .

أقول : أما المثقال الصيرفي فهو مثقال وثلث شرعي بلا خلاف ، وأما الدرهم الشرعي فهو ثلاثة أرباع الدرهم الصيرفي وحبتان وخمسة أجزاء متعارفة ، فالصيرفي ٦٤ قمحة ، والشرعي ٥٠ قمحة وخمسان ، كما عرفت في مبحث الدرهم الشرعي . فالصيرفي ليس درهماً وثلثاً شرعياً كما قال السيد الشبري ، وأما المثقال الصيرفي فهو درهم صيرفي ونصف ، فنسبته إليه نسبة الواحد إلى الثلثين لا العشرة إلى السبعة كما قال السيد الشبري . وقد برهنا على ذلك في مبحث الأقة الإسلامية وغيرها .

والمثقال الصيرفي أربعة وعشرون حمصة كما في رسالة السيد الشبري ، وكما في وسيلة النجاة للمحقق النائيني (ص ٢٢٩) حيث جعل الدينار الشرعي ثمانين عشرة حبة متعارفة ، والمثقال الصيرفي أربعاً وعشرين حبة ، وجعله كذلك في وسائله الجامعة لأبواب الفقه (ص ٢٠٤) ، وأمضاه سيدنا الأستاذ المحقق الحكيم مد ظله ، ومعلوم أن الشرعي ثلاثة أرباع الصيرفي اتفاقاً . . والمراد بالحبة الحمصة ، وهي أربع حبات قمح كما عرفت غير مرة .

وهو أربعة وعشرون قيراطاً صيرفياً كما في الدرة البهية (ص ٨) قال : وهو ست وتسعون حبة أو قمحة ، لأن القيراط أربع حبات أو قمحات . إهـ . وفي الدر الثمين

«ص ٤٩٠» : كل أربعة وعشرين قيراطاً مثقال متعارف ، وكل أربع حبات قيراط .إه .
وهذا يدلنا على أن المراد بالقيراط الصيرفي الحبة المتعارفة في العراق ، والحمصة ، اذ
عرفت تقدير السيد الشبري والمحقق النائيني للدرهم الصيرفي بأربع وعشرين حبة
وبأربع وعشرين حمصة ، وقد نبه إلى ذلك في حلية الطلاب «ص ٣٥٣ و ص ١١٣» فقال :
٢٤ قيراطاً أو درهم ونصف هي مثقال بعد أن ذكر أن الدرهم ١٦ قيراطاً ، والقيراط
٤ قمحات ، وبالجمله فهذا لا إشكال فيه ولا ريب .

وهو درهم ونصف صيرفي ، لأن هذا ٦٤ قمحة وذاك ٩٦ قمحة ، وقد
عرفت تحقيق هذا في مبحث الأقة وغيرها .

وهو إحدى وتسعون شعيرة وثلاثة أسباع الشعيرة ، لأن المئقال الشرعي
ثمان وستون شعيرة وأربعة أسباع الشعيرة بلا إشكال ، والمئقال الصيرفي مثقال وثلث
شرعي بلا خلاف ، فالمئقال الصيرفي ٩١ شعيرة وثلاثة أسباع الشعيرة ، لأننا اذا أخذنا
ثلث ٦٨ شعيرة وأربعة أسباعها وضمناها إليها تساوي هذا المقدار ، وذلك يكون
بقسمة ٦٨ وأربعة أسباع على ٣ كما ترى :

$\begin{array}{r} ٦٨ \ ٤/٧ \\ ٢٢ \ ٦/٧ \\ \hline ٩١ \ ٣/٧ \text{ شعيرة} \end{array}$	$\begin{array}{r} \text{شعيرتان } ١٤ \text{ سباعاً} \\ ٤ \text{ أسباع} \\ \hline ١٨ \text{ سباعاً} \\ ١٨ \text{ أسباع } ٦ \\ \hline \dots \end{array}$	$\begin{array}{r} ٦٨ \ ٣ \\ \hline ٦ \ ٢٢ \text{ شعيرة} \\ \hline ٨ \\ ٦ \\ \hline ٢ \end{array}$
--	--	---

قد قسمنا ٦٨ على ٣ فخرج ٢٢ شعيرة ، وبقي شعيرتان فقسمناهما أسباعاً ،
ضممناهما إلى الأربعة أسباع فصارت ١٨ سباعاً فقسمناها على ٣ فخرج ٦ أسباع ، فصار
الثلث ٢٢ شعيرة وستة أسباع ، فاذا جمعناها مع ٦٨ شعيرة وأربعة أسباع تصير ٩١
شعيرة وثلاثة أسباع كما هو واضح . وهو وزن المئقال الصيرفي .

وهو أربعة غرامات وثمانون جزءاً من مئة جزء من الغرام كما في حلية الطلاب
«ص ١١٣» . وهو كذلك ، لأن الدرهم ثلاثة غرامات وعشرون جزءاً من مئة جزء

من الغرام ، فاذا أضفنا إلى هذا المبلغ نصفه ، لأن المثلث درهم ونصف ، يصير أربعة غرامات وثمانين جزءاً من مئة جزء من الغرام ، وهذا واضح جلي ، والله العالم .

المجيدي

هو قطعة فضية من النقود العثمانية المنقرضة في هذا الزمن ، منسوب إلى السلطان عبد المجيد .

وزنه سبعة دراهم صيرفية وثمانية قراريط صيرفية ، أي نصف درهم كما في الدرة البهية (ص ٢٠) قال : وفيه من الفضة الخالصة ستة دراهم صيرفية وستة قراريط صيرفية ، وحنة واحدة (يعني قمحة) وفيه من الغش درهم واحد صيرفي ، وقيراط واحد صيرفي ، وثلاث حبات ، وذكر (ص ٢١) أنه وجد ذلك كله في كتاب البسيط الوافر في الحساب للشيخ عبد الباسط الأنسي البيروتي المعاصر ، وفي كتاب سمير الليالي لمحمد أمين الطرابلسي المعاصر قال : وأكثره اعتبرناه بنفسنا فوجدناه مطابقاً لما ذكره سوى ما فيه من الفضة الخالصة والغش .

ثم نقل من كتاب الانشاء العصري للشيخ محمد عمر نجا المعاصر ، أن الريال المجيدي وزنه بالمتعارف سبعة دراهم وأحد عشر قيراطاً «بزيادة ثلاثة قراريط عما تقدم» وفيه فضة خالصة ستة دراهم وستة قراريط وحنة واحدة «على وفق ما تقدم» إنتهى . وهذا التقدير أخذه هذا المؤلف عن المعلم بطرس البستاني في آخر كتابه كشف الحجاب ، ونحن في شك من هذا التقدير . . وقد قال السيد «ص ٢٥» : ولما كان الريال المجيدي وزنه بالمتعارف الآن سبعة دراهم ونصف ، وفيه من الفضة الخالصة ستة دراهم وستة قراريط وحنة واحدة كما عرفت ، فهو يعادل ستة مثاقيل شرعية وثلاثي المثلث ، وفيه من الفضة الخالصة خمسة مثاقيل شرعية وثلاث مثقال شرعية وحنة واحدة متعارفة .

قال : ويعادل أيضاً تسعة دراهم شرعية ونصف درهم شرعي وحنة واحدة متعارفة وخمس حبة متعارفة ، وفيه من الفضة الخالصة أيضاً ثمانية دراهم شرعية وست

حبات متعارفة . إنتهى ..

وقال : كل عشرين قرشاً صحيحاً وزن ريال مجيدي واحد ، ونحن لم نتحقق بنفسنا كل ماذكر ، والأمر سهل لبطلان المجيدي المذكور ، والله العالم .

المد الشرعي

الذي هو كفارة تأخير الصيام ، ومقدار الوضوء على الاستحباب - هو ربع الصاع الشرعي ، فكل أربعة أمداد صاع شرعي إجماعاً ونصوصاً كما عرفت في مبحث الصاع الشرعي .

وهو رطل وثمان بالرطل المكبي الذي قد عرفت أنه ضعف العراقي كما نص عليه كاشف الغطاء في رسالته في الأوزان .

وهو رطلان وربع بالعراقي إجماعاً كما عن الخلاف والغنية . لكن نقل عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البرنطي أنه رطل وربع ، وعن البيان وغيره أنه شاذ ، وعن التحرير أنه تعويل على رواية ضعيفة . ويدل على الأول مرسله تحف العقول المتقدمة في الصاع ، القائلة : والمد رطلان وربع بالرطل العراقي . وتدل عليه الروايات الكثيرة المتقدمة في الصاع الدالة على أن الصاع تسعة أرطال بالرطل العراقي ، حيث عرفت أن الصاع أربعة أمداد إجماعاً ، فربع التسعة أرطال رطلان وربع كما هو واضح .

ويدل على مذهب البرنطي موثقة سماعة ، قال : سألته عن الذي يجزي من الماء للغسل فقال : اغتسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بصاع وتوضأ بمد ، وكان الصاع على عهده خمسة أمداد ، وكان المد قدر رطل وثلاث أواق . إله . بناء على أن الثلاث أواق هي ربع رطل كما يظهر من زكاة مفتاح الكرامة « ص ٤٩ » حيث قال : ومثلها في هذه المخالفة موثقة سماعة التي هي دليل البرنطي إلخ ، وهي الرواية الضعيفة التي أشار إليها في محكي التحرير ، ويعني بضعفها شذوذها ، لأنها معتبرة السند ، لكنها شاذة هنا وفي تقدير الصاع كما عرفت هناك ، وفي رسالة العلامة المجلسي « ص ١٣٦ » : أجاب العلامة رحمه الله بأن سماعة فطحى ومع ذلك لم يسنده إلى إمام .. إنتهى كلام العلامة ، وأقول : لا يخفى

السمو في قوله : إن سماعة فطحي بل هو واقفي ، لكن الكفر ، له واحدة .
ونحن قد حققنا تبعاً لغيرنا أن سماعة إمامي اثنا عشري ، وعدم إسناد الرواية
إلى الامام من مثل سماعة لا يضر ، لأن الضمير يرجع إليه بلا ريب ، وهذا الاضمار
نشأ من تقطيع الأخبار وتوزيعها على أماكنها من أبواب الفقه كما هو واضح . نعم الرواية
مطروحة لا عامل بها .

ولذا قال المجلسي في رسالته (ص ١٣٨) أيضاً : إنه يشكل العمل بخبر سماعة ،
لعدم معلومية كون الرطل المأخوذ فيه أي رطل ، والأوقية أي أوقية ، وإن كان
الظاهر أن يكون الرطل فيه العراقي ، والأوقية أربعون درهماً ، إذ لو حمل الرطل
على المدني والمكي ، والأوقية على الأربعين ل زاد على المشهور بكثير « قال : » نعم لو
حمل الرطل على المدني والأوقية على سبعة مثاقيل يكون الصاع « أعني خمسة الأمداد »
ألفاً ومئة وخمسة وعشرين درهماً ، فيقرب من الصاع المشهور كما ستعرفه ، لكن
قد عرفت أن حمل الأوقية على ذلك بعيد ، فلو حمل الرطل العراقي والأوقية على
الأربعين يصير المد مثتين وخمسين درهماً إنح ..

وهذا كلام المجلسي ، ولا حاجة له بعد ما عرفت من سقوط الرواية عند
الأصحاب ، لعدم العامل بها .

وفي مفتاح الكرامة : ان الاصحاب متفقون على طرحها . إه . ، وهو كذلك .
وفي مختار الصحاح : والمد مكيال . وهو رطل وثلاث عند أهل الحجاز ،
ورطلان عند أهل العراق . إه ، ولا اعتبار به بعد ما عرفت .

وهو رطل ونصف بالمدني كما نص عليه غير واحد ، ومنهم كاشف الغطاء في
رسالة التحقيق والتنقيح والسيد الأصفهاني في زكاة وسيلة النجاة الصغيرة ، أقول : وقد
حدد بذلك في صحبحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يتوضأ بمد ويغتسل بصاع (١) ، والمد رطل ونصف . والصاع ستة
أرطال (الوسائل م ١ ص ٦٤) . قال في الوسائل : يعني أرطال المدينة ،
فيكون تسعة أطل بالعراقية . انتهى ، وقد سبقه إلى هذا التفسير الشيخ ، قال

(١) لا يخفى أن الصاع أربعة أمداد على التحقيق المتفق عليه . (المؤلف)

العلامة المجلسي : والظاهر أن قوله : يعني أرطال المدينة إلخ كلام الشيخ ، لأنه نقله في الاستبصار بدون هذه التهمة ، وظاهر كلام العلامة أنه ظنه جزء الخبر ، وتدل عليه أخبار الفطرة لأن بعضها بلفظ الصاع وبعضها بالتسعة أرطال وبعضها بالجمع . إهـ . . وتدل عليه صريحاً الروايات الخمس المتقدمة في مبحث الصاع ، الدالة على أن الصاع ستة أرطال بالرطل المدني ، المعمول بها لدى جميع الأصحاب ، وحيث أن المربع الصاع إجماعاً يكون رطلاً ونصفاً بالمدني ، لأنها ربع الستة كما هو واضح ، فهذا التحديد لا ريب فيه .

وهو مثنان واثنان وتسعون درهماً شرعياً ونصف درهم شرعي كما نص عليه جماعة منهم المجلسي في رسالته (ص ١٣٨) والسيد في مفتاح الكرامة ، وصاحب الجواهر في كتاب الزكاة ، والسيد الأمين في الدرة البهية «ص ٣٧» والسيد الشبيري في رسالته ، بل نسبه في مفتاح الكرامة إلى المشهور كما ستعرف ، ونسبه في موضع آخر «ص ٩٤» إلى الأصحاب ، وهذا الوزن مبني على ما عرفته في مبحث الصاع من أنه ألف ومئة وسبعون درهماً ، والمد ربع الصاع بالأجماع ، وقد دل على هذا التحديد في الصاع روايتان تقدمتا هناك ، إحداهما معتبرة السند .

لكن يعارض ذلك رواية المروزي الضعيفة المتقدمة التي قدرت المد بمئتين وثمانين درهماً ، لكنها شاذة ومرسلة ، وإن عمل بها الصدوق في موضع من المقنع في باب الوضوء ، ووافق المشهور في باب الزكاة على ما نقله عنه صاحب مفتاح الكرامة في زكاة كتابه «ص ٨٨» ، وقال في طهارة مفتاح الكرامة «ص ٧١» وفي خبر سليمان بن حفص المروزي عن أبي الحسن عليه السلام أن المد مثنان وثمانون «يعني درهماً شرعياً» وبه أفتى الصدوق في المقنع ، وهو يخالف المشهور ، لأن المد رطلان وربع بالعراقي ، فيكون مئتين واثنين وتسعين درهماً ونصفاً . انتهى بلفظه .

وهو مثنان وأربعة مثاقيل شرعية وثلاثة أرباع المئقال الشرعي ، كما في رسالة السيد الشبيري ، وكما في الدرة البهية «ص ٣٧» حيث نص على أنه مثنان وخمسة مثاقيل شرعية إلا ربع مئقال ، وهو كذلك ، لأنه رطلان وربع بالعراقي قطعاً . ولأن

الرطل العراقي ٩١ مثقالاً شرعياً إجماعاً، إلا من بعض كتب العلامة كما عرفت ،
وهذه صورة الضرب :

$$\begin{array}{r} ٩١ \\ ٢ \ ١ \ ٤ \\ \hline ١٨٢ \\ ٩١ \ ٢٢ \ ٣ \ ٤ \\ \hline ٢٠٤ \ ٣ \ ٤ \end{array}$$

وهو مئة وثلاثة وخمسون مثقالاً صيرفياً ونصف مثقال ، ونصف ثمن المثقال الصيرفي ، كما في رسالة العلامة المجلسي في الأوزان (ص ١٤٣) وكما في رسالة السيد الشبري ، وهو كذلك ، لأن المثقال الشرعي ثلاثة أرباع الصيرفي بلا خلاف ، والمد ٢.٤ مثاقيل شرعية وثلاثة أرباع . فنصفها ١.٢ وربع وثن ، وربعها ٥١ وثن ونصف ثمن . فاذا جمعنا هذا النصف والربع يصيران ١٥٣ ونصفاً ونصف ثمن . وإن شئت فقل : إن الصاع هو ٦١٤ مثقالاً وربع ، فربعها ، وهو المد الشرعي ، ١٥٣ مثقالاً ونصف ونصف ثمن . وإن شئت فقل : إن المد هو ١٤٧٤٢ قمحة كما ستعرف قريباً إن شاء الله تعالى ، فاذا قسمنا هذا القمح على ٩٦ (وهو مقدار المثقال الصيرفي) يكون الخارج ١٥٣ مثقالاً و٥ قمحة ، وهذه هي نصف مثقال ونصف ثمن مثقال . وهذه عملية القسمة :

$$\begin{array}{r} ١٤٧٤٢ \ ٩٦ \\ \hline ٩٦ \ ١٥٣ \\ \hline ٥١٤ \\ ٤٨٠ \\ \hline ٣٤٢ \\ ٢٨٨ \\ \hline ٥٤ \end{array}$$

وهو مئتان وثلاثون درهماً متعارفاً وثلاث درهم متعارف وثلاثة أرباع الحبة المتعارفة كما في الدرة البهية (ص ٣٧) ويريد بالحبة القمحة ، وهو كذلك ، إلا في

ثلاثة أرباع الحبة، فإن الصحيح أنه ثلثا الحبة، لأن المدرج الصاع إجماء، وقد عرفت أن الصاع ٩٢١ درهماً متعارفاً و ٢٤ قمحة، فنصفه ٤٦٠ ونصف و ١٢ قمحة، وربعه ٢٣٠ وربع وست قمحات. وهذه الكسورات ٢٢ قمحة فهي ثلث درهم وثلثا الحبة، لأن ثلث ٦٤ هو ٢١ وثلث فيبقى ثلثا الحبة.

وإن شئت فقل: إن المد هو ١٥٣ مثقالاً صيرفياً ونصف مثقال، ونصف ثمن مثقال، فإذا أضفنا إليها نصفها، لأن المثقال درهم ونصف، كان الأمر كذلك كما ترى:

نصف ثمن	نصف	١٥٣	المد	والثلاثة أرباع الثمن هي ٦ حبات
ربع ثمن	ثلاثة أرباع	٧٦	نصفه	والربع ١٦ حبة، فتصير ٢٢ حبة وهي ثلث درهم وثلثا حبة.
المجموع هو ٣/٤ الثمن	ربع	٢٣٠	حبة	

وهو نصف أقة إسلامبولية وثلاثة عشر مثقالاً ونصف و حبة ونصف، كما في زكاة الفطرة من وسيلة النجاة الجامعة لأبواب الفقه إلا النادر (ص ٢١) وأضاه سيدنا الأستاذ المحقق الحكيم مدظله، ويريد أن بالحبة الحمصة، وهي القيراط الصيرفي، وهي أربع قمحات. وهذا صحيح على مبناها في الأقة الإسلامية من أنها مئتان وثمانون مثقالاً صيرفياً. وقد عرفت فساد المبني بأجلى بيان، وأوضح برهان في مبحث الأقة، وأنها مئتان وستة وستون مثقالاً وثلثان، فنصفها ١٣٣ وثلث أعني ٣٢ قمحة، فإذا طرحنا ذلك من المئتين الصيرفية المتقدمة وهي ١٥٣ و ٥٤ قمحة يبقى عشرون مثقالاً و ٢٢ قمحة، وهذه نصف أوقية إلا مثقالين ينقصان ثلثي الحبة، لأن نصف الأوقية ٢٢ مثقالاً و ٢١ حبة وثلث، فإذا طرحنا منها هذا المقدار يبقى مثقال و ٩٥ حبة وثلث كما ترى:

حبة	مثقال
٢١ ١/٣	٢٢
٢٢	٢٠
٩٥ ١/٢	١

ففي عملية طرح الحبات استعرنا مثقالاً (أي ٩٦ حبة) من ٢٢ مثقالاً، ثم جمعنا الحبات

معاً فصارت ١١٧ حبة وثلث أي $1\frac{1}{3}$ ٢١ مع ٩٦ ، وطرحنا منها ٢٢ حبة فبقي ٩٥ حبة وثلث . وأخيراً انتقلنا للمثاقيل فطرحنا عشرين مثقالاً من ٢١ مثقالاً (بقيت من ٢٢ مثقالاً بعد أن استعرنا منها مثقالاً واحداً) فبقي من الطرح مثقال واحد .

فالمد نصف أقة ونصف أوقية إلا مثقال و ٩٥ حبة وثلث ، أي ينقص عن النصف أوقية مثقالين إلا ثلثي الحبة ، ومن هنا يظهر الغلط في تقدير السيد الأمين له في الدرة البهية (ص ٣٧) حيث قال : فهي بعبارة استانبول ثلاث أواق ونصف أوقية وثلاثة أرباع الحبة المتعارفة إلا ثلاثة دراهم متعارفة . انتهى . والفرق بيننا وبينه في ثلثي الحبة عندنا وثلاثة أرباعها عنده .

وإن شئت فقل : قد عرفت أن المد مئتان وثلاثون درهماً متعارفاً وثلث درهم وثلثا حبة ، فهو نصف أقة ونصف أوقية إلا ثلاثة دراهم ناقصة ثلثي الحبة ، لأن النصف أوقية ٣٣ درهماً وثلث ، ونحن لدينا ٣ درهماً وثلث وثلثا الحبة ، وهذا في غاية الوضوح ، والله العالم .

وهو - أي المد الشرعي - ثلاثة أرباع الكيلو إلا شيئاً يسيراً جداً لا يعتد به . لأنه ثلاث أواق إسلامبولية ونصف . والأوقية (سدس الأقة) هي ٢١٣ غراماً وثلث . فإذا ضربناها في ٣ يحصل :

وإذا ضربناها في نصف يحصل $1\frac{1}{2}$ ١٠٦ غرامات (نصف وسدس هما)
وإذا ضربنا ثلاثة ونصف في ثلث يحصل $1\frac{1}{6}$ ١ أسداس أي ثلثان)
فهذه $2\frac{2}{3}$ ٧٤٦ غراماً

وهذا المقدار أقل من ثلاثة أرباع الكيلو (وهي ٧٥٠ غراماً) بثلاثة غرامات وثلث . ويضاف إلى هذا ، النقص الداخل على الثلاث أواق والنصف المتقدم أيضاً .

تنبيه

قال في القاموس : المد بالضم مكيال ، وهو رطلان أو رطل وثلث ، أو ملء كفي الإنسان المعتدل إذا ملأهما ومد يده بهما ، وبه سمي مداً ، وقد جربت ذلك فوجدته صحيحاً . انتهى . . وقال في مادة الصاع : وهو (يعني الصاع) أربعة أمداد ،

كل مد رطل وثلث ، قال الداودي : معياره الذي لا يختلف أربع حقنات بكفي الرجل الذي ليس بعظيم الكفين ولا صغيرهما . قال : وجربت ذلك فوجدته صحيحاً . إنتهى .
.. وكتب في هامشه « ج ١ ص ٣٣٧ » مالفظة : قوله « رطلان » أي عند أهل العراق وأبي حنيفة « أو رطل وثلث » عند أهل الحجاز والشافعي ، وقيل هو ربع صاع ، وهو قدر مد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والصاع خمسة أرطال وثلث ، وأربعة أمداد . إنتهى ، وبهذا يظهر أن مراد القاموس تقدير مد غير المد الشرعي الذي هو مد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أو أنه قدره بغير الأرطال الراقية والمدنية والمكية التي بحثنا عنها ، فلا يتوهم أحد أنه مخالف .

وأما تقديره بملء كفي الانسان ، وتقدير الصاع بملء كفيه أربع مرات ، فلا يخفى ما فيه ، ولا يهمنا أمره بعد أن عرفت تقدير المد والصاع الشرعيين على نحو الدقة والضبط .

المد العزيزي

المستعمل في حوران والحولة ونواحي الشام (سوريا) والبقاع (لبنان) «سنة ١٣٦١» هو مد متعارف وثلث تماماً ، كما حدثنا بذلك جماعة ، وستعرف أن المد المتعارف وزن ١١ أقة اسلامبولية غالباً ، من الحنطة . فالمد العزيزي هو ١٥ أقة لإثلاثاً غالباً ، وذكر غير واحد من أهل المعرفة أن المد العزيزي هو عشرون كيلو ، وهذا التقدير يزيد عن التقدير المتقدم كيلو وثلثاً ، وقد أرسلوا هذا التقدير إرسال المسلمات ، والظاهر أن هذا المد منسوب الى عبد العزيز السلطان العثماني المشهور ، والله العالم .

المد المتعارف

في جبل عامل «لبنان» في هذه الأيام (سنة ١٣٦١) ويسمى «المد النبطاني» نسبة الى بلدة النباطية في جبل عامل - هو أسم لمكيال معروف عندهم وزن إحدى عشرة أقة من الحنطة غالباً وقد ينقص قليلاً . ففي أيام موسم الحنطة وزن ١١ وفي آخر السنة ينقص ، لأن الحب يزيد جفافاً .

ونصف المد هو مكيال معروف عندهم تكال به الأمداد .
 ورابع المد يعرف بينهم «بالربعية» والثلث يعرف «بالثمنية» .
 والمد من الشعير يزن ٨ أقات غالباً في أيام الموسم ، ويقل عن ذلك في آخر
 السنة لا زدياد جفاف الحب .

وكل ستة أمداد تسمى «كيلاً» متعارفاً من كل الحبوب . وكل اثني عشر
 كيلاً ، أعني اثنين وسبعين مداً ، غرارة متعارفة في نواحي لبنان وسوريا .
 وكل ثلاثة أمداد «علبة» متعارفة ، وهذا كله لا ريب فيه يعرفه حتى العوام .
 والمد الحنطة ١٤ كيو و ٨٠ غراماً بناء على أنه ١١ أقة ، لأننا إذا ضربنا ١١ في
 ١٢٨٠ غراماً ، وهو وزن الأقة كما عرفت ، يحصل ما قلناه ، وهذه صورة الضرب .

١٢٨٠

١١

١٢٨٠

١٢٨٠٠

١٤٠٨٠ غراماً ، أو : ١٤ كيلو و ٨٠ غراماً .

والمد الشعير عشرة كيلوات و ٢٤ غراماً «أي ربع كيلو» لا عشرة غرامات «بناء على أن المد
 الشعير ٨ أقات ، لأننا ضربنا ٨ في ١٢٨٠ غراماً ، وهو وزن الأقة ، فحصل ما قلناه كما ترى :

١٢٨٠

٨

١٠٢٤٠ غراماً ، أو : ١٠ كيلوات و ٢٤٠ غراماً .

والمد يساوي ١٨ ليتراً فرنجياً على التقريب كما في المنجد ، وهو كذلك .

المسافة الشرعية

الموجبة للتقصير والافطار ، هي بريدان إجماعاً ونصوصاً .
 وهي ثمانية فراسخ امتدادية ذهاباً أو إياباً ، أو ملفقة من أربعة في الذهاب

وأربعة في الاياب، ولا يكفي أقل من ذلك. فلو نقص الذهب وزاد الاياب أو بالعكس، حتى تمت ثمانية فراسخ لم يكف، كما حررناه في مباحث صلاة المسافر، وأقمنا البرهان عليه.

وهي أربعة وعشرون ميلاً إجماعاً ونصوصاً. وهي ستة وتسعون ألف ذراع بذراع اليد بناء على ما صرح به أكثر المحققين من أن الميل أربعة آلاف ذراع بذراع اليد، وقد أسهبنا في هذه المسألة في مباحث صلاة المسافر على نحو لم يبق فيها إشكال. وهي أربعة وأربعون ألف متر وست مئة وأربعون متراً، بناء على ما قلناه في ذراع اليد من أنها ٤٦ سانتيمتر ونصف، فهي ٤٤ كيلومتراً، ونصف و ١٤٠ متراً كما ترى:

٩٦٠٠٠

٤٦ ١/٢

٥٧٦٠٠٠

٣٨٤٠٠٠٠

٤٨٠٠٠ نصف ٩٦٠٠٠

٤٤٦٤٠٠٠ سنتيمتر، أو : ٤٤٦٤٠٠ متراً، أو : ٤٤ كيلومتراً و ٦٤٠ متراً.

وقد عثرنا على تقدير المسافة بين مكة المكرمة وعرفات في كتاب (كيف تحج) لمحمد حسين الأديب (ص ٣١) فإذا هي تبلغ ٢٢ كيلو متراً، فإذا أضف إليها الرجوع ٢٢ يكون المجموع ٤٤ كيلو متراً، فهي أنقص من المسافة التي قدرناها هنا بنصف كيلومتر و ١٤٠ متراً. وهذا النقص يمكن إرجاعه إلى اختلاف الطريق الموجودة الآن عن الطريق التي سلكها النبي (ص) وهو نقص يسير، ويمكن إرجاعه إلى أن تقديرنا للذراع من متوسط القامة، فيه زيادة قليلة، أحدثت هذا الفرق، والاحتياط يقتضي اتباع تقديرنا.

ومابين عرفة ومكة مسافة شرعية مروية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عندنا وعند إخواننا السنة فقد قصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان في ست سنوات من خلافته في (منى) وأتم في ست سنوات، فلما جاء معاوية ليصلي قصر، فغضب عليه أتباعه، لأنه غير سنة صاحبهم، واحتج عليهم بعمل النبي

والخلفاء فلم يقنعوا حتى صلى العصر تماماً ، والقضية مشهورة عندنا وعندهم . لكنهم يقولون قصر عثمان ثلاث سنوات كما روى لي ذلك الحجة السيد عبد الحسين شرف الدين ، ونحن نروي في حديث زرارة الصحيح أنه قصر ست سنوات ، ولم يقنع السيد أنها ست حتى أريته الحديث في الوسائل بسنده الصحيح ، ورأيت بعد ذلك أن الترمذي في صحيحه « ج ٢ ص ٤٣٠ » يروي أن عثمان - في ست سنين من خلافته أو ثمانين - صلى ركعتين ، يعني في سفر الحج في منى ..

وهي ، أي المسافة - ٦٥٨٨٩ ذراعاً بالذراع اللبناني السوري المتعارف اليوم و ٢٠ سنتيمتر أو ربع السانتي متر ، أعني ثلث ذراع تقريباً . لأننا إذا قسمنا الأمتار المتقدمة على ٣/٤ ٦٧ سنتيمتر أو هو مقدار الذراع المتعارف يكون الخارج ما قلناه ، وهذه عملية القسمة :

٦٧ ٣/٤	٤٤٦٤٠٠٠	
٤	٤	
٢٦٨	١٧٨٥٦٠٠٠	٢٧١
٣ ثلاثة أرباع ٤	١٦٢٦	٦٥٨٨٩
٢٧١	١٥٩٦	
	١٣٥٥	
	٢٤١٠	
	٢١٦٨	
	٢٤٢٠	
	٢١٦٨	
	٢٥٢٠	
	٢٤٣٩	
	٨١	٤
	٨	٢٠ ١/٤
	١	
	١	
	٠	

ضربنا المقسوم والمقسوم عليه في ٤ ليتحول ذلك أرباعاً ثم شرعنا في القسمة فكان الخارج ٦٥٨٨٩ ذراعاً ، وبقي ٨١ ربعاً قسمناها على ٤ لتعود سانتي مترات صحيحة فكانت ٢٠ سانتي متراً وربع سانتي متر .

ويقدر الناس المسافة الموجبة للتقصير بمسير اثنتي عشرة ساعة مشياً متعارفاً
هادئاً، وهو قريب من الحقيقة .

المن

في المنجد: المن كيل أو ميزان، وهو شرعاً ١٨٠ مثقالاً، وعرفاً ٢٨٠ مثقالاً،
جمعه أمان . انتهى . وهذا لا ينطبق على شيء من الأمان الآتية .

المن التبريزي

وهو الشائع في بلاد إيران اليوم - هو ست مئة وأربعون مثقالاً صيرفياً كما
صرح به المحقق الهمداني في مصباح الفقيه (م ١ ص ٢٧) وكما نص عليه المحقق النائيني
في مبحث الكرم من وسيلة النجاة «ص ٢٣٠» ونص
على أن المن التبريزي نصف المن الشاهي، ونص على ذلك في زكاة وسيلته الجامعة
لأبواب الفقه «ص ٢٠٥» وأمضاه سيدنا الأستاذ المحقق الحكيم مد ظله .

فلا وجه لما ذكره السيد في زكاة العروة الوثقى «م ٢ ص ١٧» من أن المن
التبريزي هو ألف مثقال صيرفي، وأمضاه المحقق النائيني في الحاشية، وتبعه على ذلك
قلميذه العلامة الشيخ أحمد كاشف الغطاء في زكاة سفينة النجاة «ص ٢٨٠» - لا وجه
لما ذكره لأن هذا هو المن القديم على ما صرح به المحقق النائيني في مبحث الزكاة
من وسيلته المذكورة «ص ٢٢١» .

ويؤيد ما قلناه بل يدل عليه تصريح بعض العطارين من المعجم بأن المن التبريزي
نصف المن الشاهي، وستعرف أن المن الشاهي ألف ومئتان وثمانون مثقالاً، فالمسألة
لا ينبغي الاشكال فيها، ولا شك أن السيد والشيخ أرادا المن القديم دون المن التبريزي،
أو أنه اشتبه عليهما هذا بهذا .

وستعرف في نصاب زكاة الغلات أن هذا المن هو حقة النجف البقالي في
زمن صاحب الجواهر قدس الله سره حيث قدرها بهذا المقدار من المثاقيل . والله العالم .
فالمن التبريزي على هذا هو تسع مئة وستون درهماً متعارفاً، لأن المثلث الصيرفي

درهم ونصف درهم صيرفي كما تقدم تحقيقه في مبحث الأقة الاسلامبولية وغيرها .
وهو أقتان إسلامبوليتان وربع ونصف ربع وعشرة دراهم ، أعني أنه أقتان
وأوقيتان وربع وثن ودرهم وثلثان ، لأن الأقتين ٨٠٠ درهم والأوقيتين وربع الأوقية
١٥٠ درهماً ، والعشرة دراهم هي ثن أوقية ودرهم وثلثان .

المن الشاهي

المستعمل في إيران كثيراً وفي العراق قليلاً - هو ألف ومئتان وثمانون مثقالاً
صيرفياً كما في مبحث الكر ومبحث الزكاة ومبحث زكاة الفطرة من العروة
وحاشيتها للمحقق الحكيم ، وكما في سفينة النجاة (ص ٦٠ و ص ٢٨٠) وكما في وسيلة
النجاة للمحقق النائيني (ص ٢٣٠) وكما في مبحث الزكاة منها (ص ٢٣٠) وكما في وسيلته
الجامعة لأبواب الفقه في مبحثي الكر والزكاة «ص ٩ و ص ٢٠٥» وأمضاه سيدنا
الأستاذ المحقق الحكيم مد ظله .

وقد سقط لفظ الثمانين من قلم العلامة المجلسي في رسالته في الأوزان «ص ١٤٢»
حيث حدد المن الشاهي بألف ومئتي مثقال بالصيرفي . ولعله سقط من قلم الناسخ ، لأن
هذه الرسالة وجدنا فيها بعض السقط الذي لا يرتاب أنه من قلم الناسخ .

وهو حقة بقال وثلث مئة وستة وأربعون مثقالاً صيرفياً وثلثان . لأننا إذا
طرحنا الحقة من المن يبقى هذا المقدار ، وهذا المقدار ثلث حقة و ٣٥ مثقالاً و ٥٣
حبة قمح وثلث وهذه عملية ذلك :

١٢٨٠	٦٤ حقة	٣٤٦ مثقال صيرفي
٩٣٣ ١/٣	١٠ ٢/٣	٣١١ ثلث الحقة
٣٤٦ ٢/٣ مثقال صيرفي	٥٣ ١/٣ حقة	٣٥ مثقال صيرفي

وهو ألف وتسع مئة وعشرون درهماً صيرفياً ، لأن المثقال الصيرفي درهم ونصف
صيرفي كما حققناه في مبحث الأقة الاسلامبولية .
وهو أربع أقت إسلامبولية وثلاثة أرباع الأقة وعشرون درهماً صيرفياً ،

والعشرون درهما هي أوقية وربع ثمن أوقية ودرهم وسدس ونصف السدس ، لأن الأربعة أقق ١٦٠٠ درهم ، والثلاثة أرباع ثلاث مئة درهم ، وربع الأقة ١٦ درهماً وثلثان ، وربع ثمن الأوقية درهماً ونصف السدس ، فيبقى درهم وسدس ونصف السدس ، والله العالم

المن العراقي

المستعمل الآن «سنة ١٣٦٠» في العراق - هو ست حقق بقالي ، بلاريب . وهو ٢٤ أوقية بقالي ، لأن الحقة البقالي أربع أواق بقالي بلا إشكال . وهو ربع وزنة عراقية ، لأن كل أربعة أمان وزنة عراقية ، وهذا كله لاريب فيه ، يعرفه عوام العراق .

والمن العراقي ٢٧ كيلو غراماً إلا ١٢٠ غراماً «أي إلعشر كيلو وخمس عشر كيلو» . لأن المن ست حقق بقالي ، والحقة البقالي ٤ كيلوات ونصف إلعشرين غراماً . وهو إحدى وعشرون أقة اسلامبولية تماماً ، لأنه ست حقق بقالي ، والحقة البقالي ثلاث أقق ونصف اسلامبولية كما عرفت .

المن القديم

المستعمل في إيران - هو ألف مثقال صيرفي كما في زكاة وسيلة النجاة للمحقق النائيني «ص ٢٣١» و كما في وسيلته الجامعة لأبواب الفقه «ص ٢٠٥» وأمضاه سيدنا الأستاذ المحقق الحكيم مد ظله .

ولكن السيد في العروة جعل المن التبريزي ألف مثقال ، وقد عرفت أنه اشتباه ظاهر في مبحث المن التبريزي والله العالم .

مئة العقد

هي مئة قرش تركي تقع نذراً لشمع أو ليوشع عليهما السلام عند نساء جبل عامل «لبنان» وتسمى مئة العقد . وكان المتعارف أن تدفع للعروس كعربون حين خطبتها في العهود التركية ، تنذرها المرأة عن ابنتها وتخرجها من مهرها . وهو نذر مشروع

إن أجازته البنت المذكور عنها بعد البلوغ ، وإلا فهو باطل ويمكن القول ببطلانه مطلقاً ، لأنه نذر شيء لم تملكه البنت ولا أمها الآن . . وإذا أردت أن تعرف مقدار المئة المذكورة بالعملة المتعارفة فاعلم : أن الليرة العثمانية كانت تساوي مئة وسبعة وعشرين قرشاً تركياً ونصف قرش ، فاقسم مقدار الليرة العثمانية بالليرات اللبنانية أو السورية في وقت إخراج النذر وهو ٤٤ ليرة سورية هذا اليوم مثلاً على ١٢٧ قرشاً تركياً ونصف لتعرف مقدار القرش التركي ثم اضرب الخارج بمئة ، والحاصل هو مقدار العقد ، وهذه صورة العمل :

$\begin{array}{r} ١٢٧ \frac{١}{٢} \\ ٢ \\ \hline ٢٥٤ \\ ١ \\ \hline ٢٥٥ \end{array}$	$\begin{array}{r} ٤٤٠٠ \\ ٢ \\ \hline ٨٨٠٠ \\ ٧٦٥ \\ \hline ١١٥٠ \\ ١٠٢٠ \\ \hline ١٣٠ \end{array}$	$\begin{array}{r} ٢٥٥ \\ \hline ٣٤ \frac{١}{٢} \end{array}$	$\begin{array}{r} ٣٤ \frac{١}{٢} \\ ١٠٠ \\ \hline ٣٤٠٠ \\ ٥٠ \text{ نصف } ١٠٠ \\ \hline ٣٤٥٠ \text{ قرشاً} \end{array}$
$\begin{array}{r} ١٢٧ \frac{١}{٢} \text{ نصف } ٢٥٥ \\ ٢ \frac{١}{٢} \end{array}$			

فالعقد بالقروش السورية هو ٣٤٥٠ قرشاً أي ٣٤ ليرة سورية ونصف ليرة فنصفه ١٧ ليرة وربيع كما هو واضح .

ولتلاحظ قيمة الليرة العثمانية بالليرات اللبنانية فإنها تختلف كثرة وقلة ، فالمدار على قيمتها وقت الإخراج أي عند تزويج البنت ، والله العالم .

الميل

المستعمل في لسان الشارع والمتشرعة في باب المسافة — هو ثلث الفرسخ إجماعاً ونصوصاً .

والأربعة فراسخ بريد ، فالاثنا عشر ميلاً بريد إجماعاً ونصوصاً .

وهو أربعة آلاف ذراع بذراع اليد كما صرح به جملة من المحققين ، وقد أوضحناه في صلاة المسافر على نحو لم يبق فيه إشكال .

وجعله في المنجد وحلية الطلاب (ص ٥٤) وكشف الحجاب (ص ٨٨) ألف باع ، وسموه ميلاً هاشمياً ، وجعل الأخير الأربعة أذرع باعاً ، وهو يرجع إلى ما قلناه . وبناء على ما ذكرنا من أن ذراع اليد ٦ ٤ سانتيمتر أو نصف ، يكون الميل ألفاً وثمان مئة وستين متراً ، فهو أزيد من الميل الانكليزي الآتي بمئتين وواحد وخمسين متراً . ونقل في كشف الحجاب (ص ٨٨) أن بعض الأدباء جمع ذلك في شعر بقوله :

إن البريد من الفراسخ أربع	ولفرسخ فثلاث أميال ضعوا
والميل ألف أي من الباعات قل	والباع أربع أذرع فتتبعوا
ثم الذراع من الأصابع أربع	من بعدها العشرون ، ثم الاصبع
ست شعيرات فبطن شعيرة	منها إلى ظهر لأخرى يوضع
ثم الشعيرة ست شعيرات غدت	من شعر بغل ، ليس هذا يدفع ، إهـ .

ولكنه أبين سابقاً أن الصحيح أن الاصبع ٧ شعيرات لا ٦ والشعيرة ٧ شعرات برزون لا ٦

الميل الانكليزي

الشائع في هذه الأيام في الشرق والغرب والذي ينصرف إليه إطلاق الميل في لسان أهل هذا العصر - هو ١٦٠٩ ونصف أمتار كما رأيت في مفكرة مواهب فاخوري المبنية على تمام الدقة ، وجعله في صفحة ثانية من مفكرته (لسنة ١٩٦٢) ١٦٠٩ أمتار و ٣٠ سنتي وهذا التقدير أدق . . وفي الحساب المتوسط «ج ١ ص ١٢٨» : الميل ١٦٠٠ متر تقريباً ، وهذا يدل على أن هذا التقدير تقريبي ويشير إلى ضبط ما في المفكرة . والميل هو ١٧٦٠ يرداً كما في المفكرة المذكورة ، وكما في الحساب المتوسط (ج ١ ص ١١٦) ، (وج ٢ ص ١٣) .

الميل البحري

ذكره بهذا العنوان مؤلف رفيق الطلاب (ج ٤ ص ١٨٩) وقال : يساوي الميل البحري ثلث الفرسخ (البحري) أو واحد من ستين من الدرجة ١١١ ١١١ : ٦٠ = ١٨٥٢ متراً . إهـ .

وقد عرفت في مبحث المتر أن الدرجة هي ١١١ ١١١ متراً وتسع المتر (وهو لم يذكر التسع هناك) فإذا قسمناها على ٦٠ يخرج ١٨٥١ ويبقى ٥١ متراً وتسع المتر على ٦٠ «أي خمسة أصداس المتر وشي يسير». والله العالم.

النش

هو ٢٠ درهماً كما نصت عليه الروايات الكثيرة المعتبرة المتقدمة في بحث الأوقية الشرعية. وفي مختار الصحاح: النش عشرون درهماً، وهو نصف أوقية، كما يقال للخمسة: نواة. إه. ونص على ذلك مرة أخرى في مبحث (ن وي) فقال: النواة خمسة دراهم، كما يقال للعشرين نش إه. فالمسألة لا إشكال فيها.

النصاب الأول للذهب

هو عشرون ديناراً شرعياً إجماعاً، إلا من علي بن بابويه في رسالته وابنه الصدوق في المقتنع على ما نقل عنها، وإن كان في خلاف الثاني نظر. وكيف كان فخلافهما ليس بشيء للنصوص الكثيرة الدالة على مذهب المشهور، وحجتها موهونة كما حرر في محله، فراجع. وهو خمسة عشر مثقالاً صيرفياً كما في رسالة التحقيق والتنقيح وزكاة العروة وحاشيتهما للمحقق النائيني وزكاة سفينة النجاة وغيرها، وهو كذلك، لأن المثقال الشرعي ثلاثة أرباع الصيرفي بلا خلاف كما عرفت في مبحث الدينار والمثقال الشرعي. وهو اثنان وعشرون درهماً صيرفياً ونصف درهم كما في الدرة البهية (ص ٣٢) ونقله (ص ١٢) عن الشيخ عبد الباسط مقتي بيروت على مذهب الشافعي. أقول والأمر كذلك، لأنك عرفت أنه خمسة عشر مثقالاً صيرفياً، وقد عرفت أن المثقال درهم ونصف صيرفي، فالنصاب اثنان وعشرون درهماً ونصف كما هو واضح. وإن شئت فقل: إن الدينار الذي هو المثقال الشرعي بلا خلاف هو ٧٢ قحمة بلا إشكال، فإذا ضربناها في ٢٠ ديناراً، وهو مقدار النصاب، يحصل ١٤٤٠. فإذا قسمناها على ٦٤ قحمة وهي وزن الدرهم الصيرفي يخرج ٢٢ درهماً ونصف، وهذه عملية القسمة:

$$\begin{array}{r|l}
 ١٤٤٠ & ٦٤ \\
 ١٢٨ & ٢٢ \frac{١}{٢} \\
 \hline
 ١٦٠ & \\
 ١٢٨ & \\
 \hline
 ٣٢ & \\
 ٣٢ & \text{نصف ٦٤} \\
 \hline
 ٠٠ &
 \end{array}$$

وبهذا يظهر لك النظر فيما كتبه بعض العلماء على ظهر نسخة مخطوطة من المسالك حيث قال: إن نصاب الذهب عشرون مثقالاً شرعياً، وإنه واحد وعشرون درهماً متعارفة وثلاثة أسباع الدرهم. انتهى. فهو كما ترى.

وهو يبلغ من الليرات العثمانية بعد إسقاط الغش منها، إحدى عشرة ليرة، تزيد ثلاثة قراريط متعارفة ذهباً خالصاً كما في الدرة البهية «ص ٣٢»، ويعني بالثلاثة قراريط ١٢ قمحة، ونص قبيل ذلك على أنه وزن عشر ليرات عثمانية. انتهى، ويعني بذلك قبل إسقاط الغش، فلا وجه لما كتبه بعض العلماء على ظهر نسخة مخطوطة من المسالك من أنه تسع ليرات عثمانية ونصف «أوربع غير واضح» وثلاثة أجزاء من أربعة عشر جزءاً. إ. هـ.

ونبه السيد إلى ذلك في الدر الثمين فقال: لو كانت الليرة العثمانية ذهباً خالصاً لكان النصاب عشر ليرات منها، لكنها مغشوشة، وبعد إسقاط غشها يبلغ النصاب إحدى عشرة ليرة عثمانية، تزيد ثلاثة قراريط متعارفة ذهباً خالصاً. إ. هـ. والسيد حجة في الوزن لأنه اختبره بنفسه، وأما تقدير الغش فقد عرفت اضطراب كلماتهم فيه، وتوقفنا في ذلك في مبحث الليرات.

لكن نعلم يقيناً أن الاحدى عشرة ليرة عثمانية فيها النصاب الأول للذهب، على كلا القولين المتقدمين في بحث الليرة، وتزيد على القول الأول (قول الأنسي والطرابلسي) ثلاثة قراريط كما قال السيد، وتزيد على القول الثاني (قول نجاة والبستاني) بأن ذهبها الخالص درهمان و٣ حبات ونصف - تزيد قيراطاً ونصفاً وثمناً.

فيجب على من ملكها إخراج زكاتها، وزكاتها ربع العشر (واحد من أربعين). وهو يبلغ من الليرات الانكليزية بعد إسقاط الغش منها تسع ليرات وثلاثة أرباع الليرة تزيد أربعة قراريط متعارفة ذهباً خالصاً كما في الدرة البهية (ص ٣٢) فلا وجه لما كتبه البعض المتقدم على المسالك من أنه ثمان ليرات انكليزية ونصف وعشر قمحات وخمسة أسباع القمح، وقد عرفت توقفنا نحن في ذلك .

وبناء على قول (الأنسى والطرابلسي) يبلغ ما ذكره تماماً .
وأما بناء على قول «نجاء والبستاني» بأن الذهب الصافي في الليرة درهماً وأربعة قراريط وحبتان وثلاثة أعشار الحبة ، فهذا المقدار لا يبلغ النصاب .
نعم العشر ليرات إنكليزية يبلغ ما فيها من الذهب الخالص ، النصاب وتزيد خمسة قراريط وثلاث حبات ذهباً خالصاً ، لأن الثلاثة أعشار الحبة إذا ضربناها في ١٠ تبلغ ثلاثين عشراً ، وهي ثلاث حبات ، ولأن الحبتين إذا ضربناهما في ١٠ يحصل ٢٠ فهذه ثلاث وعشرون حبة «وهي ٥ قراريط وثلاث حبات» والأربعة قراريط إذا ضربناها في ١٠ يحصل ٤٠ فهذه ٥ قيراطاً «درهماً ونصف و ٥ قراريط» .
ولأن الدرهمين إذا ضربناهما في ١٠ يحصل ٢٠ فهذه ٢٢ درهماً ونصف «وهو مقدار النصاب» وتزيد الخمسة قراريط والثلاث حبات

وهو يبلغ من الليرات الفرنسية بعد إسقاط ما فيها من الغش اثنتي عشرة ليرة ونصف ليرة وثلاثة قراريط متعارفة وثلاث حبات متعارفة كما في الدرة البهية «ص ٣٢» ونبه إلى هذا في الدر الثمين «ص ٣٩٠» فلا وجه لما كتبه البعض المتقدم على ظهر المسالك من أنه عشر ليرات فرنساوية ونصف وخمس وعشرون قمحة وخمسة أسباعها ، لأن السيد أضبط في الوزن ، ونحن متوقفون في تقدير الغش .

لكن الاثنتي عشرة ليرة فرنسية ونصفاً إذا أضيف إليها ٤ قراريط لإحبة صارت نصاباً على القول الأول بأن ذهبها الصافي درهم و ١٢ قيراطاً وحبتان ، لأن الحبتين إذا ضربناهما في ١٢ ونصف يحصل ٢٥ «وهي ستة قراريط وحبة» ولأن الاثني عشر قيراطاً إذا ضربناها في ١٢ ونصف يحصل ١٥٠ قيراطاً فهذه ١٥٦

قيراطاً و حبة (وهي ٩ دراهم و ١٢ قيراطاً و حبة) والدرهم إذا ضربناه في ١٢ ونصف يحصل ١٢ ونصف فهذه ٢١ درهماً ونصف و ١٢ قيراطاً و حبة ، فإذا أضفنا إليهما من الخارج ٤ قراريط إلا حبة تكون ٢٢ درهماً ونصفاً ، وهو مقدار النصاب ، وهذا نفس ما ذكره السيد .

أما على القول الثاني «نجا والبستاني» بأن ذهبها الخالص درهم و ١٣ قيراطاً و ثمانية أعشار الحبة ، فالاثنتا عشرة ليرة ونصف تزيد عن النصاب ٤ قراريط ، لأن الثمانية أعشار إذا ضربناها في ١٢ ونصف يحصل مئة عشر ، وهي عشر حبات «قيراطان ونصف» والثلاثة عشر قيراطاً إذا ضربناها في ١٢ ونصف يحصل ١٦١ قيراطاً ونصف ، فهذه ١٦٤ قيراطاً «وهي عشرة دراهم و ٤ قراريط ، والدرهم إذا ضربناه في ١٢ ونصف يحصل ١٢ ونصف ، فهذه ٢٢ درهماً ونصف و ٤ قراريط .

وهو وزن ستين غرساً صحيحاً عثمانياً ، من الذهب الخالص المسكوك كما في الدرة البهية «ص ٣٢» ولم نتحققه .

وهو ثمانية وعشرون درهماً شرعياً وأربعة أسباع الدرهم الشرعي كما في زكاة المدارك ، وهو كذلك كما عرفت تحقيقه مفصلاً في مبحث الدرهم الشرعي . وزكاة النصاب الأول هي ربع عشر النصاب أي واحد من أربعين ، وهو نصف دينار شرعي وهو عشرة قراريط شرعية بلا ريب في ذلك كله . وهو ربع المئقال الصيرفي و ثمنه كما نص عليه في زكاة العروة وحاشيتها للمحقق النائيني وغيرهما ، بل عرفت في مبحث الدينار والمئقال الشرعيين أنه لا إشكال ولا خلاف في ذلك . وهو تسعة قراريط صيرفية ، لأن الدينار الشرعي ثمانية عشر قيراطاً صيرفياً بلا إشكال كما عرفت في مبحث الدينار الشرعي .

النصاب الثاني للذهب

هو أربعة دنانير شرعية بلا خلاف إلا من علي بن بابويه والشيخ عبد النبي الجزائري على ما نقل عنها ، وخلافها ليس بشيء كما حرر في محله .

وهو ثلاثة مثاقيل صيرفية كما نص عليه في رسالة التحقيق والتنقيير وزكاة العروة وحاشيتها للمحقق النائيني وغيرهما ، بل لا إشكال فيه ، لأن الدينار الشرعي ثلاثة أرباع الصيرفي بلا خلاف .

وهو أربعة دراهم متعارفة ونصف درهم كما في الدرة البهية (ص ٣٣) وهو كذلك ، لأن المثلث الصيرفي درهم ونصف على ما حققناه في مبحث الأقة الإسلامية وغيرها ، وقد عرفت أنه ثلاثة مثاقيل صيرفية ، فهو أربعة دراهم صيرفية ونصف . وهو وزن ليرتين عثمانيين ، أو وزن اثني عشر غرشاً صحيحاً عثمانياً ، ذهباً خالصاً مسكوكاً كما في الدرة البهية (ص ٣٣) ولم نتحققه .

وهو يعادل من الليرات الفرنسية بعد إسقاط ما فيها من الغش ليرتين ونصفاً وثلاث حبات متعارفة ، ذهباً خالصاً كما في الدرة البهية (ص ٣٣) ولم نتحققه . وزكاته ربع العشر (أي من الأربعين واحد) فيكون فيه قيراطان كما في زكاة العروة ، قال : لأن كل دينار عشرون قيراطاً ، ويعني بالقيراط القيراط الشرعي لا الصيرفي ، وقد أمضاه المحقق النائيني في الحاشية . ونص عليه غيرهما ، والأمر كما قالوا ، بل هذا لا إشكال فيه ، حيث عرفت ، في مبحث الدينار الشرعي ، أنه عشرون قيراطاً شرعياً قطعاً .

نصاب الغلات الأربع

هو خمسة أوسق إجماعاً ونصوصاً .

وهو ثلاث مئة صاع شرعي إجماعاً ونصوصاً أيضاً ، حيث وقع التصريح بالثلاث مئة صاع في صحيحة زرارة ، وصحيحة زرارة وبكير الآتين في مبحث الوسق إن شاء الله تعالى . ودلت عليه بقية الروايات هناك ، إذ جعلت الوسق ستين صاعاً ، فالحكم في غاية الوضوح .

وهو ألف ومئتا مد شرعي ، لأن الصاع أربعة أمداد إجماعاً ونصوصاً ، فإذا ضربنا الأربعة في ثلاث مئة صاع يحصل ألف ومئتا مد شرعي .

وهو ألفان وسبع مئة رطل بالرطل العراقي كما في الشرائع والجواهر ، بل لا ريب في هذا ، لأن المد رطلان وربيع بالعراقي إجماعاً ، فإذا ضربناها في ألف ومئتين يحصل ألفان وسبع مئة رطل عراقي كما ترى :

$$\begin{array}{r} ١٢٠٠ \\ \times ١\frac{١}{٤} \\ \hline ٢٤٠٠ \\ + ٣٠٠ \\ \hline ٢٧٠٠ \text{ رطل عراقي ربع } ١٢٠٠ \end{array}$$

وهو ألف وثمان مئة رطل بالرطل المدني كما نص عليه جماعة منهم صاحب الجواهر والسيد الأصفهاني في زكاة وسيلته الصغيرة (ص ٨٤) وهو كذلك ، لأن الرطل المدني رطل ونصف بالعراقي قطعاً ، فالعراقي ثلثا المدني ، فإذا قسمنا الأرطال العراقية المتقدمة على ٣ وأضفنا إلى الخارج مثله يحصل ألف وثمان مئة كما ترى :

$$\begin{array}{r} ٢٧٠٠ \quad | \quad ٣ \\ \hline ٢٧ \quad | \quad ٩٠٠ \\ \hline ٠٠ \quad | \quad ٩٠٠ \\ \hline ١٨٠٠ \text{ رطل مدني} \end{array}$$

وهو ثلاث مئة ألف وأحد وخمسون ألف درهم شرعي كما في رسالة السيد الشبري ، ويقتضيه قول غيره بأن الوسق سبعون ألفاً ومئتا درهم شرعي ، لأن النصاب خمسة أوسق إجماعاً ، وهذه عملية ضرب ذلك :

$$\begin{array}{r} ٧٠٢٠ \\ \times ٥ \\ \hline ٣٥١٠٠٠ \text{ درهم شرعي} \end{array}$$

والأمر كما قالوا لما تقدم ، ولأن الصاع ألف ومئة وسبعون درهماً شرعياً عند الأصحاب ماعدا الصدوق . والنصاب ٣٠٠ صاع إجماعاً ، فإذا ضربناها في بعضها

تحصل هذه النتيجة:

$$\begin{array}{r} ١١٧٠ \\ ٣٠٠ \\ \hline ٣٥١٠٠٠ \end{array}$$

وهو مئتان وخمسة وأربعون ألف مثقال شرعي وسبع مئة مثقال شرعي كما في رسالة السيد الشبري ، وهو كذلك لأن الصاع الشرعي ٨١٩ مثقالاً شرعياً كما عرفت في مبحثه ، والنصاب ٣٠٠ صاع ، فإذا ضربناهما في بعضهما تحصل هذه النتيجة :

$$\begin{array}{r} ٨١٩ \\ ٣٠٠ \\ \hline ٢٤٥٧٠٠ \end{array} \text{ مثقال شرعي}$$

وهو مئة ألف وأربعة وثمانون ألفاً وثلاث مئة وخمسة وعشرون مثقالاً صيرفياً كما نص عليه السيد الشبري أيضاً ، وليس الأمر كما ذكر ، لأن الصاع ست مئة وأربعة عشر مثقالاً صيرفياً وربيع كما نص عليه جماعة ومنهم السيد المذكور ، والنصاب ثلاث مئة صاع إجماعاً ، فإذا ضربناهما في بعضهما يحصل ١٨٤٢٧٥ مثقالاً صيرفياً كما ترى :

$$\begin{array}{r} ٦١٤ \frac{١}{٤} \\ ٣٠٠ \\ \hline ١٨٤٢٠٠ \\ ٧٥ \text{ ربع } ٣٠٠ \\ \hline ١٨٤٢٧٥ \text{ مثقالاً صيرفياً} \end{array}$$

وهو الذي رأينا العلامة المجلسي يصرح به بعد سنوات من هذه الكتابة إذ قال في رسالته (ص ١٤٥) : مجموع الخمسة أوساق مئة وأربعة وثمانون ألفاً ومئتان وخمسة وسبعون مثقالاً صيرفياً. إه . وهو كذلك كما عرفت .

وهو مئتا ألف وثلاثة وستون ألفاً ومئتان وخمسون درهماً متعارفاً كما نص عليه بعض العلماء على ظهر نسخة مخطوطة من المسالك ، والأمر ليس كما ذكر ،

لأن الصاع ٩٢١ درهماً صيرفياً و ٢٤ قمحة كما عرفت في مبحث الصاع ، والنصاب ٣٠٠ صاع ، فإذا ضربناهما في بعضهما يحصل $1/2$ ٢٧٦٤١٢ درهماً كماترى :

٩٢١	٢٤ قمحة
٣٠٠	٣٠٠
٢٧٦٣٠٠	٧٢٠٠ قمحة
١١٢ $1/2$	٦٤ $1/2$
٢٧٦٤١٢ $1/2$	٨٠
	٦٤
	١٦٠
	١٢٨
	٣٢
	٣٢ نصف ٦٤
	٠٠

ضربنا العدد الصحيح فحصل ٢٧٦٣٠٠ درهم ، وضربنا ٣٠٠ في ٢٤ قمحة فحصل ٧٢٠٠ قمحة فقسمناهما على ٦٤ حبة وهي مقدار الدرهم الصيرفي فخرج $1/2$ ١١٢ فأضفناها إلى حاصل ضرب الصحيح ، فكان الحاصل مئتي ألف وستة وسبعين ألفاً وأربع مئة واثنى عشر درهماً صيرفياً ونصف درهم تماماً.

وهو بحسب المن الشاهي مئة وأربعة وأربعون مئداً إلا خمسة وأربعين مثقالاً صيرفياً كما نص عليه في زكاة العروة (ج ٢ ص ١٧) وحاشيتها للمحقق، النائيني ، وفي زكاة الوسيلة له أيضاً ، وفي زكاة وسيلته الجامعة لأبواب الفقه (ص ٢٠٥) وأمضاه سيدنا الأستاذ المحقق الحكيم مد ظله في حاشيتها ، وكما في سفينة النجاة (ص ٢٨٠) وهو كذلك ، لأنك عرفت أن المن الشاهي ألف ومئتان وثمانون مثقالاً صيرفياً ، فإذا قسمنا المئتا قبل الصيرفية المتقدمة آنفاً على مئتا قبل المن تخرج هذه النتيجة :

$$\begin{array}{r|l}
 ١٨٤٢٧٥ & ١٢٨٠ \\
 \hline
 ١٢٨٠ & \text{من شاهي ١٤٣} \\
 \hline
 ٥٦٢٧ & \\
 ٥١٢٠ & \\
 \hline
 ٥٠٧٥ & \\
 ٣٨٤٠ & \\
 \hline
 ١٢٣٥ & \text{مثقال صيرفي}
 \end{array}$$

وهذه المئاقيل الباقية تحتاج ٤٥ ليتم لدينا من شاهي كما هو واضح .
فمن الغريب ما ذكره العلامة المجلسي في رسالته (ص ١٤٥) من أن النصاب ،
مئة وثلاثة وخمسون مناً ونصف من ، ونصف ثمنه . إهـ . وهو وهم واضح ، بعد أن
وافق القوم وغيرهم في تقدير النصاب بالمئاقيل الصيرفية .

وهو بحسب المن القديم مئة وأربعة وثمانون مناً وربع من وخمسة وعشرون
مثقالاً صيرفياً كما في الوسيطين للمحقق النائيني . وأمضاه سيدنا الأستاذ المحقق
الحكيم مد ظله في حاشية الوسيلة الجامعة (ص ٢٠٥) ، وبهذا الوزن صرح في زكاة
العروة للـمن التبريزي اشتباهاً منه بين المن القديم والتبريزي كما عرفت في مبحث
المن التبريزي ، وبهذا صرح قلميذه في زكاة سفينة النجاة (ص ٢٨٠) للاشتباه المذكور ،
وكيف كان فالأمر كما قالوا ، لأنك عرفت أن المن القديم ألف مثقال ، فإذا قسمنا
المئاقيل الصيرفية المتقدمة في هذا المبحث على ألف مثقال تخرج هذه النتيجة :

$$\begin{array}{r|l}
 ١٨٤٢٧٥ & ١٠٠٠ \\
 \hline
 ١٠٠٠ & \text{من قديم ١/٤ ١٨٤} \\
 \hline
 ٨٤٢٧ & \\
 ٨٠٠٠ & \\
 \hline
 ٤٢٧٥ & \\
 ٤٠٠٠ & \\
 \hline
 ٢٢٥ & \\
 ٢٥٠ & \text{ربع ١٠٠٠} \\
 \hline
 ٢٥ & \text{مثقال صيرفي}
 \end{array}$$

وهو بحسب المن التبريزي مئتان وثمانية وثمانون مناً إلا خمسة وأربعين مثقالاً صيرفياً كما في الوسيلتين أيضاً، وأمضاه سيدنا الأستاذ المحقق الحكيم مد ظله في حاشيته على الوسيلة الجامعة (ص ٢٠٥) وهو كذلك، لأنك عرفت أن المن التبريزي هو ست مئة وأربعون مثقالاً صيرفياً ، فإذا قسمنا المئتين الصيرفية المتقدمة آنفاً عليها تخرج هذه النتيجة كما ترى :

$$\begin{array}{r}
 ١٨٤٢٧٥ \overline{) ٦٤٠} \\
 ١٢٨٠ \overline{) ٢٨٧} \text{ من تبريزي} \\
 \hline
 ٥٦٢٧ \\
 ٥١٢٠ \\
 \hline
 ٥٠٧٥ \\
 ٤٤٨٠ \\
 \hline
 ٥٩٥ \text{ مثقال صيرفي}
 \end{array}$$

وهذا الباقي إذا أضيف إليه ٥٠ مثقالاً صيرفياً يكون مناً تبريزياً ، وإن شئت فقل : قد عرفت أن المن التبريزي هو نصف المن الشاهي ، وعرفت أن النصاب بالمن الشاهي مئة وأربعة وأربعون مناً إلا خمسة وأربعين مثقالاً ، فإذا أضيف إليها مثلها تكون مئتين وثمانية وثمانين مناً تبريزياً إلا ٩٠ مثقالاً كما هو واضح ، وبهذا قدره صاحب الجواهر في مبحث الزكاة حيث قدره باثنتي عشرة وزنة عراقية إلا ربع الأوقية وخمسة مثاقيل صيرفية ، ثم ذكر أن الحقة البقالي في زمنه ٦٤٠ مثقالاً وهذه هي المن التبريزي ، والا ثنتا عشرة وزنة هي مئتان وثمان وثمانون حقة ، والحقة في زمنه هي المن ، وربع الأوقية أربعون مثقالاً ، لأن الأوقية عنده ربع المن المذكور ، وربعها أربعون كما هو واضح . وهو بالعيار البقالي ثماني وزنات عراقية وخمس حقق ونصف بقالي إلا ثمانية وخمسين مثقالاً صيرفياً وثلاث المثقال كما نص عليه في زكاة العروة (ص ١٧) وحاشيتها للمحقق النائيني وزكاة وسيلة النجاة له (ص ٢٣٠) وزكاة وسيلته الجامعة (ص ٢٠٥) وحاشيتها السيدنا الأستاذ المحقق الحكيم مد ظله وزكاة وسيلة السيد الأصمغاني الصغيرة

(ص ٨٥) ومنهاج الصالحين (ص ٢٤٣) ، وقدره في سفينة النجاة (ص ٢٨٠) بشماني وزنات وخمس حقق وأوقية بقالي وثلاثة أرباع الأوقية ، وهو يرجع إلى ذلك التقدير لأن النصف حقة بقالي ٤٦٦ مثقالاً وثلثان ، فاذا طرحنا منها ٥٨ مثقالاً وثلثاً يبقى ٤٠٨ مثاقيل وثلث كما ترى:

$$\begin{array}{r} ٤٦٦ \quad ٢/٣ \\ ٥٨ \quad ١/٣ \\ \hline ٤٠٨ \quad ١/٣ \end{array}$$

ولأن الأوقية البقالي ٢٣٣ مثقالاً وثلث مثقال، والثلاثة أرباع الأوقية ١٧٥ مثقالاً ، فاذا جمعناهما يحصل ٤٠٨ وستعرف في مبحث الوزن العراقية إن شاء الله تعالى أنها أربعة وعشرون حقة ، فالثماني وزنات هي مئة واثنان وتسعون حقة كما ترى:

$$\begin{array}{r} ٢٤ \\ ٨ \\ \hline ١٩٢ \end{array}$$

فاذا أضفنا إليها الخمس حقق تصير ١٩٧ حقة فيكون النصاب مئة وسبعاً وتسعين حقة بقالي وأوقية بقالي وثلاثة أرباع الأوقية ، أي نصف حقة إلاربع أوقية بقالي . وقد عرفت أيضاً في مبحث الحقة البقالي أنها تسع مئة وثلاثة وثلثون مثقالاً وثلث مثقال بلا إشكال . فاذا قسمنا عليها المثاقيل الصيرفية المتقدمة تخرج النتيجة:

$$\begin{array}{r} ١٨٤٢٧٥ \\ ٣ \\ \hline ٥٥٢٨٢٥ \quad | \quad ٢٨٠٠ \\ ٢٨٠٠ \quad | \quad ١٩٧ \text{ حقة بقالي} \\ \hline ٢٧٢٨٢ \\ ٢٥٢٠٠ \\ \hline ٢٠٨٢٥ \\ ١٩٦٠٠ \\ \hline ١٢٢٥ \text{ ثلثاً} \end{array}$$

$$\begin{array}{r|l}
 ١٢٢٥ & ٣ \\
 \hline
 ١٢ & \text{مثقال صيرفي } ١/٣ \text{ } ٤٠٨ \\
 \hline
 ٢٥ & \\
 ٢٤ & \\
 \hline
 ١ & \\
 ١ \text{ ثلث } ٣ & \\
 \hline
 \end{array}$$

$$\begin{array}{r}
 ٩٣٣ \text{ } ١/٣ \\
 \hline
 ٣ \\
 \hline
 ٢٧٩٩ \\
 ١ \text{ ثلث } ٣ \\
 \hline
 ٢٨٠٠
 \end{array}$$

وهي ١٩٧ حقة و ٤٠٨ مثاقيل وثلث المثقال ، لأننا حولنا المقسوم والمقسوم عليه أثلاثاً أولاً حيث ضربناهما في ٣ ثم قسمنا حاصل هذه على حاصل تلك ، وبقي ١٢٢٥ ثلثاً قسمناها على ٣ لتعود مثاقيل صحيحة ، فحصل ٤٠٨ مثاقيل وثلث ، وهذه المثاقيل نصف حقة إلا ربع أوقية ، لأن نصف الحقة ٦٦ مثقالاً وثلثان ، وربع الأوقية ٥٨ وثلث فاذا طرحناها منها يبقى ٤٠٨ وثلث كما ترى :

$$\begin{array}{r}
 ٤٦٦ \text{ } ٢/٣ \\
 ٥٨ \text{ } ١/٣ \\
 \hline
 ٤٠٨ \text{ } ١/٣
 \end{array}$$

أما ما في زكاة الجواهر من أنا قد اعتبرناه «يعني النصاب» في يوم الثلاث وعشرين من شعبان سنة ألف ومئتين وتسعة و ثلاثين من الهجرة النبوية بعيار البقالي في النجف الأشرف فكان اثنتي عشرة وزنة إلا ربع الأوقية وخمسة مثاقيل صيرفية ، لأن الحقة كانت فيه ست مئة مثقال صيرفي وأربعين مثقالاً صيرفياً - أما هذا فلا ينطبق على الحقة البقالي اليوم «سنة ١٣٦١» بل ينطبق على المن التبريزي بلا زيادة ولا نقصان. وقد عرفت أن هذا وزنه بالمن التبريزي ، فاحفظ هذا فلا أعرف أحد أنه إليه . وهو سبع وعشرون وزنة عراقية على حساب الأقق الإسلامية وعشر أقق إسلامبولية وخمسة و ثلاثون مثقالاً صيرفياً كما في زكاة العروة «ج ٢ ص ١٧» وحاشيتها للمحقق النائيني ووسيلة النجاة الصغيرة للسيد الأصفهاني ، فهو على هذا

ست مئة أقة اسلامبولية وثمان وخمسون أقة وخمسة وثلاثون مثقالاً صيرفياً كما في زكاة سفينة النجاة (ص ٢٨٠) وكما في زكاة وسيلة النجاة للمحقق النائيني (ص ٢٣٠) ووسيلته الجامعة (ص ٢٠٤) حيث ذكر فيها أنه ست مئة وثمان وخمسون حقة ونصف أوقية. (ونصف الأوقية هو خمسة وثلاثون مثقالاً بناء على أن الأقة مئتان وثمانون مثقالاً، وأن الأقة تنقسم إلى أربع أواق كما هي طريقة العراقيين) وقد رأينا هذا التقدير بخط بعض العلماء على ظهر نسخة مخطوطة من المسالك حيث قال : إن نصاب الغلات هو ست مئة وثمان وخمسون أقة إسلامبولية وخمسون درهماً صيرفياً (يعني ثمن الأقة) ، وهو نصف الأوقية باصطلاح العراقيين ، وهذا التقدير غير صحيح لابتناؤه على أن الأقة ٢٨٠ مثقالاً صيرفياً ، وقد عرفت فسادَه في مبحث الأقة الاسلامبولية بالبرهان القاطع .. هذا وقد نص السيد الشبيري في رسالته على أن النصاب ست مئة وثمان وخمسون أقة إسلامبولية عثمانية وربع أقة واحد وعشرون درهماً وثلاثة أسباع الدرهم على ما يقتضيه النظر الصادق . انتهى ، وهو غير صحيح حتى بناء على أن الأقة ٢٨٠ مثقالاً .

ونص السيد الأمين في الدرة البهية (ص ٣٠) على أن النصاب هو ست مئة وإحدى وتسعون أقة واثنان عشر درهماً ونصف درهم متعارفة . انتهى ، وهو كذلك دون كل ما تقدم ، لأننا إذا قسمنا الدراهم الصيرفية المتقدمة آنفاً في تقدير النصاب على ٤٠٠ (وهو وزن الأقة بالدراهم) يخرج ٦٩١ أقة ويبقى ١٢ درهماً ونصف (ربع ثمن الأقة) كما ترى :

$$\begin{array}{r|l}
 ٢٧٦٤١٢ & ١/٢ \\
 \hline
 ٢٤٠٠ & ٦٩١ \\
 \hline
 ٣٦٤١ & \\
 ٣٦٠٠ & \\
 \hline
 ٤١٢ & ١/٢ \\
 ٤٠٠ & \\
 \hline
 ١٢ & ١/٢
 \end{array}$$

وإن شئت فلنقسم المائيل الصيرفية المتقدمة على وزن الأقة وهو مئتان وستة

وستون مثقالاً وثلثان على ما هو التحقيق كما عرفت في مبحث الأقة ، كما ترى :

١٨٤٢٧٥

$$\begin{array}{r} 3 \\ \hline 552825 \quad 800 \\ 4800 \quad 691 \\ \hline 7282 \\ 7200 \\ \hline \end{array}$$

٨٢٥

٨٠٠

$$\begin{array}{r} 25 \quad 3 \\ \hline 24 \quad 8 \quad 1/3 \\ \hline \end{array}$$

١

١ ثلث ٣

٢٦٦ ٢/٣

٣

٧٩٨

٢ ثلث ٣

٨٠٠

ضربنا المةقسوم والمقسوم عليه في ٣ ليتحول كل منهما أثلاثاً وشرعنا في قسمة الحاصل فخرج ٦٩١ أقة وبقي ٢٥ ثلثاً فقسمناها على ٣ لتتحول مثاقيل صحيحة فكانت ٨ مثاقيل وثلثاً ، وهي ربع ثمن الأقة ، لأنها ١٢ درهماً ونصف ، إذ المثلقال درهم ونصف ، فثلث المثلقال نصف درهم .

وهذا في غاية الوضوح ، فلا إشكال بعد اليوم في مقدار النصاب بالأقق الاسلامبولية . أما مقدار النصاب بالأمداد المتعارفة في جبل عامل « سنة ١٣٦١ » - فبناء على أن المد عشر أقات يكون النصاب تسعة وستين مداً من الخنطة وأقة و ١٢ درهماً ونصفاً « أي ربع ثمن الأقة » كما ترى :

$$\begin{array}{r} 691 \quad 10 \\ \hline 60 \quad 69 \quad \text{مد} \\ \hline 91 \\ 90 \\ \hline 1 \quad \text{أقة} \end{array}$$

مد	أقة	درهم
69	1	12 1/2

وبناء على أن المد إحدى عشرة أقة كما هو الغالب في أيام الحصاد يكون النصاب اثنين وستين مداً من الحنطة وتسع أقات و ١٢ درهماً ونصفاً (أي ربع ثمن الأقة) كما ترى:

مد	أقة	درهم	
٦٢	٩	١٢ ١/٢	مد ٦٢
			٦٩١ ١١
			٦٦
			٣١
			٢٢
			٩

والتسع أقات هي ثلاثة أرباع المدّ وثلاثة أرباع الأقة ، فالنصاب ٦٢ مداً وثلاثة أرباع المد وثلاثة أرباع الأقة وربع ثمن الأقة .

وبناء على أن المد عشر أقات وربع يكون النصاب سبعة وستين مداً من الحنطة وأربع أقات وربعاً و ١٢ درهماً ونصفاً «أي ربع ثمن الأقة» وهذه عملية القسمة:

مد	أقة	درهم	
٦٧	٤ ١/٤	١٢ ١/٢	٤
			١٠ ١/٤
			٤
			٤٠
			١ ربع ٤
			٤١

٢٧٦٤	٤١
٢٤٦	٦٧
٣٠٤	
٢٨٧	
١٧	٤
١٦	٤ ١/٤
١	
١ ربع ٤	

ضربنا المقسوم والمقسوم عليه في ليتحول كلاهما إلى أرباع وشرعنا في القسمة فخرج ٦٧ مداً وبقي ١٧ ربعاً فقسّمناها على لتعود أققاً صحيحة فعادت ٤ أقات وربعاً .

وبناء على أن المد عشر أقات ونصف ، يكون النصاب خمسة وستين مداً من الحنطة وثلاثة أرباع ، ونصف أقة و ثمن أقة و ١٢ درهماً ونصفاً «أي ربع ثمن الأقة» وهذه عملية القسمة:

مد	أقة	درهم	١٠ ١/٢	٦٩١
٦٥	٨ ١/٢	١٢ ١/٢	٢	٢
			٢٠	١٢٨٢
			١ نصف ٢	١٢٦
			٢١	١٢٢
				١٠٥
				١٧
				١٦
				١
				١ نصف ٢

ضربنا المقسوم والمقسوم عليه في ٢ ليتحول كلاهما أنصافاً، وشرعنا في القسمة فخرج ٦٥ مدأ وبقي ١٧ نصفاً فقسمناها على ٢ لتعود أقات فعادت ٨ أقات ونصف أقة، وهذه ثلاثة أرباع المد ونصف أقة وثمان أقة، لأن ثلاثة أرباعه ٧ أقات وثلاثة أرباع الأقة وثن أقة، فإذا طرحناها من ٨ ونصف يبقى نصف وثن «أي خمسة أثمان». وبناء على أن المد عشر أقات، وثلاثة أرباع الأقة يكون النصاب أربعة وستين مدأ من الحنطة وثلاث أقات و ١٢ درهماً ونصفاً «أي ربع ثمن الأقة» كما ترى :

مد	أقة	درهم	١٠ ٣/٤	٦٩١
٦٤	٣	١٢ ١/٢	٤	٤
			٤٠	٢٧٦٤
			٣	٢٥٨
			٤٣	١٨٤
				١٧٢
				١٢
				١٢
				٠٠

ضربنا المتسوم والمقسوم عليه في ليتحول كلاهما أرباعاً ثم شرعنا في القسمة
فخرج ٦٤ مدأ وبقي ١٢ ربعاً قسمناها على ليتعود أقات فعادت ٣ أقات .
و أما المشعر فبناء على أن المد منه ثاني أقات كما هو الغالب أيام الحصاد،
يكون النصاب منه ٨٦ مدأ وثلاث أقات و ١٢ درهماً ونصفاً « أي ربع ثمن الأقة »
وهذه عملية القسمة :

درهم	٨	٦٩١
١٢ ١/٢	٨٦ مد	٦٤
		٥١
		٤٨
		أقة ٣

وبناء على أن المد سبع أقات وثلاثة أرباع يكون النصاب ٨٩ مدأ وأقة وربع
أقة و ١٢ درهماً ونصفاً (أي ربع ثمن الأقة) وهذه عملية القسمة :

درهم	٧ ٣/٤	٦٩١
١٢ ١/٢	٤	٤
	٢٨	٢٧٦٤
	٣	٢٤٨
	٣١	٢٨٤
	٣١	٢٧٩
	٤	٥
	١ ١/٤ أقة	٤
		١
		١
		.

ضربنا المتسوم والمقسوم عليه في ليتحول كلاهما أرباعاً ثم شرعنا في القسمة
فخرج ٨٩ وبقي ٥ أرباع قسمناها على ليتحول أققاً صحيحة فكانت أقة وربعاً .

وبناء على أن المد سبع أقات ونصف، يكون النصاب اثنين وتسعين مداً وأقة واحدة و١٢ درهماً ونصفاً «أي ربع ثمن الأقة» كما ترى :

$\begin{array}{r} ٧ \ ١/٢ \\ \hline ٢ \\ \hline ١٤ \\ ١ \text{ نصف } ٢ \\ \hline ١٥ \end{array}$	$\begin{array}{r} ٦٩١ \\ \hline ٢ \\ \hline ١٣٨٢ \ ١٥ \\ ١٣٥ \text{ مد } ٩٢ \\ \hline ٣٢ \end{array}$	$\begin{array}{r} \text{درهم} \\ \hline ١٢ \ ١/٢ \end{array}$
	$\begin{array}{r} ٣٠ \\ \hline ٢٢ \\ \hline ٢١ \text{ أقة} \end{array}$	

ضربنا المقسوم والمقسوم عليه في ٢ ليتحول كلاهما إلى أنصاف ثم شرعنا في القسمة فخرج ٩٢ وبقي ٢ «نصفان» قسمناهما على ٢ ليعودا أققاً فكانا أقة واحدة .
وبناء على أن المد سبع أقات وربع يكون النصاب ٩٥ مداً وأقتين وربع الأقة و١٢ درهماً ونصفاً «أي ربع ثمن الأقة» كما ترى :

$\begin{array}{r} ٧ \ ١/٤ \\ \hline ٤ \\ \hline ٢٨ \\ ١ \text{ ربع } ٤ \\ \hline ٢٩ \end{array}$	$\begin{array}{r} ٦٩١ \\ \hline ٤ \\ \hline ٢٧٦٤ \ ٢٩ \\ ٢٦١ \ ٩٥ \\ \hline ١٥٤ \\ ١٤٥ \\ \hline ٩ \ ٤ \\ ٨ \ ٢ \ ١/٤ \\ \hline ١ \\ ١ \text{ ربع } ٤ \\ \hline \end{array}$	$\begin{array}{r} \text{درهم} \\ \hline ١٢ \ ١/٢ \end{array}$
--	--	---

ضربنا المقسوم والمقسوم عليه في ٤ ليتحول كل منهما أرباعاً ثم شرعنا في القسمة فخرج ٩٥ مدأ وبقي تسعة أرباع قسمناها على ٤ لتعود أقات صحيحة فعادت أقتين وربعاً .

وبناء على أن المد سبع أقات يكون النصاب ٩٨ مدأ وخمس أقات و ١٢ درهماً ونصفاً «أي ربع ثمن الأقة» كما ترى :

$$\begin{array}{r|l}
 ٦٩١ & ٧ \\
 \hline
 ٦٣ & ٩٨ \text{ مد} \\
 \hline
 ٦١ & \\
 ٥٦ & \\
 \hline
 ٥ & \text{أقق}
 \end{array}
 \qquad
 \begin{array}{r}
 \text{درهم} \\
 \hline
 ١٢ \quad ١١ \frac{٢}{٢}
 \end{array}$$

وأما النصاب بالكيلوات فهو ثمان مئة وأربعة وثمانون كيلو غراماً ونصف، وعشرون غراماً . لأننا ضربنا ٦٩١ أقة اسلامبولية في ١٢٨٠ غراماً، وهو وزن الأقة، فحصل ٨٨٤٤٨٠ غراماً. وضربنا ١٢ درهماً ونصفاً في ٣ غرامات و ٢٠ جزءاً من مئة جزء من الغرام (وهو وزن الدرهم الصيرفي) فحصل ٤٠ غراماً ، فضممناها إلى الغرامات الأولى فبلغت ما قلناه ، كما ترى :

$$\begin{array}{r}
 ٣٦٢ \\
 ١٢٦٥ \\
 \hline
 ١٦٠ \\
 ٦٤٠ \\
 ٣٢٠٠ \\
 \hline
 ٤٠٦٠٠ \text{ غراماً}
 \end{array}
 \qquad
 \begin{array}{r}
 ١٢٨٠ \\
 ٦٩١ \\
 \hline
 ١٢٨٠ \\
 ١١٥٢٠٠ \\
 ٧٦٨٠٠٠ \\
 \hline
 ٨٨٤٤٨٠ \\
 ٤٠ \\
 \hline
 ٨٨٤٥٢٠
 \end{array}$$

٨٨٤٥٢٠ غراماً، أو ٨٨٤٠٥٢٠ كيلو

هكذا ينبغي أن تحرر هذه المسألة ، والحمد لله على جزييل نعمه .

١٣٣ درهماً وثلاث ، وربع الأوقية ١٦ درهماً وثلثان ، فهذه مئة وخمسون ، فإذا أضيف إليها سبعة دراهم ونصف صارت مئة وسبعة وخمسين درهماً صيرفية ونصف درهم . وهو كذلك ، لأننا إذا ضربنا ١٤٠ مثقالاً شرعياً (وهو مقدار النصاب كما تقدم) في ٧٢ قمحة (وهو مقدار المثقال الشرعي كما تقدم في محله) يحصل ١٠٠٨٠ قمحة . وإذا ضربنا مئة وسبعة وخمسين درهماً صيرفياً ونصفاً في ٦٤ قمحة ، وهو مقدار الدرهم الصيرفي ، يحصل هذا المقدار أيضاً ، وهاتان صورتا الضربين :

١٥٧ ١/٢	١٤٠
٦٤	٧٢
—————	—————
٦٢٨	٢٨٠
٩٤٢٠	٩٨٠٠
—————	—————
٣٢ نصف ٦٤	١٠٠٨٠
—————	
١٠٠٨٠	

وإن شئت فقل : قد عرفت أن النصاب مئة وخمسة مثاقيل صيرفية ، فإذا أضفنا إليها نصفها ، لأن المثقال درهم ونصف ، يحصل مئة وسبعة وخمسون درهماً ونصف كما ترى :

١٠٥
٥٢ ١/٢
—————
١٥٧ ١/٢ درهماً

وبهذا البيان يسقط ما كتبه بعض العلماء على ظهر نسخة مخطوطة من المسالك حيث قال : إن نصاب الفضة مئتا درهم شرعية ، وإنه مئة وخمسون درهماً متعارفاً . انتهى ، وهو غلط كما عرفت .

وهو وزن أربع مئة وعشرين غراماً صحيحاً عثمانياً من الفضة الخالصة كما في الدرة البهية (ص ٣٣) و كما في الدر الثمين (ص ٣٩٠) ولم نتحققه ، إلا أن السيد حجة في ذلك . وهو يبلغ بالمجديات بعد إسقاط ما فيها من الغش خمسة وعشرين ريالاً مجدياً إلا ربعاً ، وتزيد المجديات عشرة قراريط متعارفة وثلث حبات إلا ربع حبة متعارفة فضة

خالصة كما في الدرة البهية (ص ٣٤) وكما في الدر الثمين (ص ٣٩٠) ويعني بالحب القمح ، ولم نتحقق هذا الوزن ، إلا أن السيد ضابط ، نعم نحن في شك من الغش الذي لم يتحققه السيد بنفسه . وبكلامه يسقط ما كتبه بعض العلماء على ظهر نسخة مخطوطة من المسالك من أنه يبلغ عشرين مجيدياً ونصفاً إلا نصف درهم .

وزكاة هذا النصاب خمسة دراهم شرعية ، أي ربع العشر ، وقد عرفت في مبحث الدرهم الشرعي أنها مثقالان صيرفيان ونصف وثن مثقال صيرفي ، وأنها أربعة دراهم صيرفية إلا ٤ حبات قمح .

النصاب الثاني للفضة

هو أربعون درهماً شرعياً مسكوكاً إجماعاً .

وهو ثمانية وعشرون مثقالاً شرعياً كما في رسالة التحقيق والتنقيير والدرة البهية «ص ٣٤» وهو كذلك ، لأنك عرفت في مبحث الدرهم الشرعي أن الدرهم الشرعي وثلاثة أسباعه هي مثقال شرعي ، فإذا ضربنا ٢٨ في ٣ أسباع يحصل ٨٤ سبعا ، فإذا قسمناها على ٧ يخرج ١٢ فإذا أضفنا ١٢ إلى ٢٨ يبلغ ذلك ٤٠ درهماً شرعياً ، وهو المطلوب . وإن شئت فقل : إن الأربعين درهماً شرعياً إذا ضربناها في ٨ شعيرة «وهو مقدار الدرهم الشرعي» يحصل ١٩٢٠ شعيرة ، والثمانية والعشرون مثقالاً شرعياً إذا ضربناها في ٦٨ شعيرة وأربعة أسباع «وهو مقدار المثقال الشرعي» يحصل ذلك ، كما ترى :

	٢٨	
٤/٧ ٦٨ شعيرة	٤	٤٨ شعيرة
٢٨ مثقالاً شرعياً	١١٢	٤٠ درهماً شرعياً
٥٤٤	٧	١٩٢٠ شعيرة
١٣٦٠	٤٢	
١٦ أربعة أسباع ٢٨	٤٢	
١٩٢٠ شعيرة	٨٤	

وهو واحد وعشرون مثقالاً صيرفياً كما في رسالة التحقيق والتنقيير (ص ٤) وزكاة

العروة وحاشيتها للمحقق النائيني وزكاة الوسيلتين له، وحاشية الوسيلة الجامعة لأبواب الفقه لسيدنا الأستاذ المحقق الحكيم .د. ظله، والدر الثمين (ص ٣٩٠) وهو كذلك، وقد عرفت تحقيقه في مبحث الدرهم الشرعي، وقد أشرنا إليه في مبحث النصاب الأول للفضة. وهو واحد وثلاثون درهماً ونصف درهم متعارف كما في الدرة البهية «ص ٣٤». وهو كذلك لأنك عرفت أنه واحد وعشرون مثقالاً صيرفيًا وعرفت أن المثقال الصيرفي درهم ونصف، فالواحد والعشرون والعشرة ونصف، هي واحد وثلاثون ونصف كما هو واضح. وهو وزن أربعة وثمانين غرساً صحيحاً عثمانياً كما في الدرة البهية «ص ٣٤» ولم نتحققه إلا أن السيد ضابط .

وهو من المجيديات، بعد إسقاط ما فيها من الغش، خمسة مجيديات لإسبعة قراريط وحنة واحدة، فضة خالصة، أي أن الخمسة مجيديات تزيد بذلك المقدار كما في الدرة البهية «ص ٣٤» وكما في الدر الثمين «ص ٣٩٠»، ولم نتحققه إلا أن السيد ضابط، فيقبل كلامه في الوزن، دون الغش الذي لم يتحققه بنفسه.

النواة : النواة خمسة دراهم شرعية كما عرفت من مختار الصحاح في مبحث النش الهكتار : كل ماساحته عشرة آلاف متر مربع من الأراضي يسمى : هكتاراً، والهكتار مئة آر، لأن الآر مئة متر مربع كما تقدم في مبحثه، وهذا لا إشكال فيه. فالهكتار إذن عشرة دونمات، لأن الدونم ألف متر مربع.

الوار : مقياس لذرع الأقمشة يستعمل في الكويت، وهو اليرد «الباردة».

الوزنة الشرعية «بالكسر» : هي الدرهم الشرعي، وقد مر ذلك في مبحث الصاع الشرعي ولا نحتاج تحقيقها بعد أن حققنا الدرهم الشرعي فيما تقدم.

الوزنة العراقية : المستعملة الآن «سنة ١٣٦٠» في جميع نواحي العراق — هي

أربعة أمنان عراقية. — وهي أربع وعشرون حقة بقال، لأن المن ست حقة.

وهي ست وتسعون أوقية عراقية، لأن الحقة البقال أربع أواق بقال.

وكل عشرين وزنة طغار عراقي، وهذا كله لا ريب فيه ولا إشكال، بل يعرفه عوام العراق.

والوزنة أربع وثمانون أقة اسلامبولية، لأنها أربع وعشرون حقة بقالي، والحقة البقالي ثلاث أققا اسلامبولية ونصف كما عرفت في مبحث الحقة البقالي ، وهذه صورة الضرب :

$$\begin{array}{r}
 ٢٤ \\
 ٣ \frac{١}{٢} \\
 \hline
 ٧٢ \\
 ١٢ \text{ نصف } ٢٤ \\
 \hline
 ٨٤
 \end{array}$$

وهي مئة وسبعة كيلوات ونصف وعشرون غراماً ، لأن الحقة البقالي ٤٤٨٠ غراماً فإذا ضربناها في ٢٤ حقة يحصل ذلك كما ترى :

$$\begin{array}{r}
 ٤٤٨٠ \\
 ٢٤ \\
 \hline
 ١٧٩٢٠ \\
 ٨٩٦٠٠ \\
 \hline
 \end{array}$$

١٠٧٥٢٠ غراماً . أو ١٠٧ كيلوات و ٥٢٠ غراماً .

وقد تطلق الوزنة على ٢٤ حقة اسلامبولية كما في منهاج الصالحين لسيدنا الأستاذ الحكيم مد ظله «ص ٢٤٣» من الطبعة الأولى .

الوسق : المذكور في كلمات الشارع والمشرعة في باب الزكاة (كقفل كما عن بعضهم وكفاس كما عن المصباح المنير ، وبفتح الواو كما عن المحقق الثاني والشهيد الثاني وجماعة وضبطها في القاموس بالفتح وسكون السين أيضاً) - هو ستون صاعاً شرعياً إجماعاً كما عن الغنية والتذكرة ، بل في الجواهر : لا خلاف فيه نصاً وفتوى ، بل الاجماع بقسميه عليه . انتهى ، وأقول : تدل عليه النصوص التالية :

١ - رواية الأعمش الضعيفة ببكر بن عبد الله بن حبيب وبجهالة غير واحد ، عن جعفر بن محمد عليه السلام في حديث شرائع الدين ، قال : الزكاة فريضة واجبة ، إلى أن قال : والوسق ستون صاعاً والصاع أربعة أمداد . الحديث (الوسائل م ٢ ص ٩) .

٢ - صحيحة سعد بن سعد الأشعري قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن أقل ما تجب فيه الزكاة من البر والشعير والتمر والزبيب ، فقال : خمسة أوساق بوسق النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقلت : كم الوسق ؟ قال : ستون صاعاً . الحديث (الوسائل م ٢ ص ٢٣) .

٣ - صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : ما أنبتت الأرض من الحنطة والشعير والتمر والزبيب ما بلغ خمسة أوسق ، والوسق ستون صاعاً فذلك ثلاث مئة صاع - ففيه العشر . (الوسائل م ٢ ص ٢٣)

٤ - صحيحة عبيد الله بن علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ليس فيما دون خمسة أوساق شيء ، والوسق ستون صاعاً . «الوسائل م ٢ ص ٢٣»

٥ - صحيحة زرارة وبكير عن أبي جعفر عليه السلام قال : وأما ما أنبتت الأرض . . إلى أن قال : وليس في شيء من هذه الأربعة الأشياء شيء حتى تبلغ خمسة أوسق ، والوسق ستون صاعاً ، وهو ثلاث مئة صاع بصاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم . . الحديث (الوسائل م ٢ ص ٢٣)

٦ - صحيحة أبي بصير والحسن بن شهاب قالا : قال أبو عبد الله عليه السلام : ليس في أقل من خمسة أوساق زكاة ، والوسق ستون صاعاً . «الوسائل م ٢ ص ٢٣»

٧ - صحيحة الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام أنه كتب إلى المأمون في كتاب طويل : ألزكاة الفريضة في كل مئتي درهم خمسة دراهم . . إلى أن قال : والوسق ستون صاعاً ، والصاع أربعة أمداد . «الوسائل م ٢ ص ٢٣» . إلى غير ذلك من الأخبار التي تركناها لوضوح الحكم . .

وبقية مقادير الوسق تقدمت في مبحث نصاب زكاة الغلات ، وفي مبحث الصاع ، فلا معنى لتكرارها .

الويبة : من الأوزان القديمة : «كطيبة» كما في رسالة السيد الشبري ، وضبطها في القاموس في مادة مكك بفتح الواو وسكون الياء - وهي اثنان وعشرون مدأ ، أو أربعة وعشرون مدأ بمد للنبي صلى الله عليه وآله وسلم كما في رسالة السيد الشبري والقاموس في موضعين والمنجد . قال السيد : ولم يعتن النقلة بضبطها استغناء عنها بغيرها . فلا وقع

للخلاف أو التردد ... انتهى، وهو كذلك، وستعرف النظر في هذا التقدير أيضاً .
وهي ثلاث كيلجات كما في رسالة السيد الشبري والقاموس ، أقول : قد عرفت
أن الكيلجة مثنان وخمسة وعشرون مثقالاً صيرفياً ونصف مثقال كما نقلناه في مبحث
الكيلجة عن السيد الشبري، وعرفت في مبحث المد أن المدة وثلاثة وخمسون مثقالاً
صيرفياً ونصف مثقال ونصف ثمن المثقال كما نص عليه هو أيضاً، وعلى هذا تكون
الويبة أربعة أمداد و ٦٢ مثقالاً صيرفياً أو ربع مثقال صيرفي .. فما ذكره هو وصاحب
القاموس من أن الويبة اثنان وعشرون أو أربعة وعشرون مداً غير صحيح ولا يجتمع
مع تقديرها بثلاث كيلجات ومع تقدير الكيلجة بما عرفت وهذه صورة الحساب :

$\begin{array}{r} ١/٢ \quad ٢٢٥ \text{ مثاقيل صيرفية} \\ \hline ٣ \text{ كيلجات} \\ \hline ٦٧٥ \end{array}$	$\begin{array}{r} ١/٢ \quad ١٥٣ \text{ مثاقيل صيرفية} \\ \hline ٤ \text{ أمداد} \\ \hline ٦١٢ \end{array}$
---	--

$\begin{array}{r} ١/٢ \quad ١ \text{ نصف} \\ \hline ١/٢ \quad ٦٧٦ \text{ مثاقيل صيرفية} \end{array}$	$\begin{array}{r} ٢ \text{ نصف} \\ \hline ١/٤ \text{ نصف ثمن} \\ \hline ١/٤ \quad ٦١٤ \text{ مثاقيل صيرفية} \end{array}$
--	--

$$\begin{array}{r} ١/٢ \quad ٦٧٦ \\ \hline ١/٤ \quad ٦١٤ \\ \hline ١/٤ \quad ٦٢ \text{ مثاقيل صيرفية} \end{array}$$

جمعنا أربعة أمداد من المثاقيل فبلغت ٦١٤ مثقالاً وربعاً، ثم ضربنا مثاقيل الكيلجة
وهي ٢٢٥ ونصف، في ثلاثة لأن الويبة ثلاث كيلجات، فحصل ٦٧٦ ونصف، فطرحنا
منها مثاقيل الأمداد فبقي ٦٢ وربع، والله العالم .

اليرد : « المستعمل في لسان اللبنانيين والسوريين اليوم » سنة ١٣٦١ ، كثيراً والمنقول
لهم عن اللغات الأجنبية - هو من المقادير الانكليزية على الظاهر حيث ذكره في
حلية الطلاب في جملة مساحات الطول الانكليزية ، ويسميه البعض : الياردة .
وهو تسع مئة وأربعة عشر جزءاً من ألف جزء من المتر كما في حلية الطلاب

«ص ١١٥» يعني أنه واحد وتسعون سانتيمتراً وأربعة أجزاء من عشرة أجزاء من السانتي متر وهو غلط لأن اليرد هو ٩١ سانتيمتراً ونصف كما اختبرته بنفسه، وكان المتر واليرد من صنع البلاد الأجنبية، فلا شكال بعد العيان. وقد رأيت في «فكرة مواهب فاخوري» المبنية على الضبط والدقة غالباً أن اليرد ٩١ سانتي و ٤٤٠ جزءاً من ألف جزء من السانتي ، فهو ينقص عن تقديرنا ستين جزءاً من ألف جزء «ستة أجزاء من مئة جزء» من السانتي .

واليرد هو ذراع متعارف وثلاث وسانتي وسدس كما تقدم في الذراع .
واليرد ثلاثة أقدام ، والقدم ١٢ بوصة كما نص عليه في الحساب المتوسط (ج ١ ص ١٠٢) و«ج ٢ ص ١٣» فاليرد ٣٦ بوصة ، وهذا لا إشكال فيه .
وكل ٣٥ يرداً ٣٢ متراً كما في الحساب المتوسط «ج ٢ ص ١٥٥» والصحيح أنها ٣٢ متراً و ٢ سانتي ونصف كما يظهر من ضرب ٣٥ في ٩١ ونصف .
وهي ٣٢ متراً و ٤٠٠ جزء من ألف جزء من السانتي «أي و ٤ أعشار السانتي» على حساب مواهب الفاخوي كما يظهر من ضرب ٣٥ في ٩١٤٤٠

تمت رسالة الأوزان والمقادير المشتملة على كل ما يحتاجه الفقيه وزيادة ، وبقي النادر من الأوزان والمقادير القديمة التي لا تحتاجها في زماننا هذا . أما الأوزان والمقادير المتعارفة الآن في الأقطار الشرقية والغربية ، فلا تكاد تحصى ، ولا تستحق الاعتناء إذ لا تتعلق لنا بها حاجة ، على أن بعض ما اشتملت عليه هذه الرسالة شائع في الشرق والغرب ، والحمد لله على حسن توفيقه ، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين المعصومين .

وتم الفراغ من تأليفها عصر يوم الاثنين الواقع في الثالث والعشرين من جمادى الأولى «سنة ١٣٦١» على يد مؤلفها العبد الفقير الجاني إبراهيم بن علي بن محمد بن حسين بن أحمد بن حمزة بن سليمان بن علي بن محمد بن سليمان ، العاملي البياضي ، وذلك في قرية البياض من قرى جبل عامل (بقضاء صور من محافظة الجنوب في لبنان) . والحمد لله أولاً وآخراً ، والصلاة على من اصطفى .
وأعدت النظر فيها قبل الطبع فأضفت إليها أموراً مهمة ، وجملة من المقادير الأخرى ، والحمد لله على حسن توفيقه ، وله الشكر .

عبارات وقياسات ومكاييل بعض الدول

نقلناها من كشف الحجاب في علم الحساب للمعلم بطرس البستاني ، ورتبنا أسماء الدول على الحروف الهجائية ، ونحن لانعتمد عليها تمام الاعتماد لكثرة ما رأينا للمؤلف من أغلاط ، لكنها تفيد الظن ، وفيها اطلاع ما ، يوجب البحث المفيد للعلم .
عبارات اسبانيا : ١ ليبره : ١٤٣ درهماً ونصف (صيرفي عثماني) ٢٥-٠ ليبره :

اروب . - ١٠٠ ليبره : ٣٥ أقة و ٣٥٠ درهماً .

قياساتها : ١ وار ، أو أون : ذراع و ٢٤ جزءاً من مئة جزء من الذراع . - ١٠٠ أون : ١٢٤ ذراعاً .

مكاييلها : ١ فانكا : ١٩ أقة و ٥٠ درهماً .

عبارات الانكليز : (واصطلاحات أميركا كاصطلاحاتها .)

عبارات الأشياء الثمينة ، كالفضة والذهب ونحوهما : ٢٤ قمحة : بانويات .

- ٢ بانويات : أونس (أوقية انكليزية) ١١ درهماً وثلثان . - ١٢ أونساً : ليبره

(رطل انكليزي) . - ١ ليبره : ١٤٠ درهماً . - ١٠٠ ليبره : ٣٥ أقة .

عبارات الأشياء غير الثمينة كالقطن والسكر ونحوهما : ١٣/٣٥ ١ درام

«درهم انكليزي» : درهم عثماني . - ١٦ درام : أونس . - ١٦ أونس : ليبره . - ٢٨ ليبره :

كوارتر . - ٢٤ كوارتر أو ١١٢ ليبره : قنطار انكليزي . - ١ قنطار انكليزي : ٣٩ أقة و ٨٠

درهماً . - ٢ قنطاراً انكليزياً : تون «طن» أو ، تونولاتو . - ١ تونولاتو : ٧٨٤ أقة .

قياساتها : ٣ أقدام انكليزية : يرد ، ذراع و ثلاثة أرباع الذراع العثماني . - ٢٢٠

يرداً : فود ولون .

مكاييل السوائل : ٢ بنت : كوارتر . - ٤ كوارتر : غالون «كلن» .

- ١ غالون : ١٣٦٣ درهماً .

مكاييل الحبوب : ٢ بنت : كوارتر . - ٨ كوارتر : باك . - ٤ باك : بشل .

عبارات إيران : ١ رطل : ١٣٠ درهماً . - ٦ أرطال : بطمان . - ١٠٠ بطمان :

١٩٥ أقة .

قياساتها : - ١ غرز : ٩٢ جزءاً من مئة جزء من الذراع . - ١٠٠ غرز : ٩٢ ذراعاً . - ١ أرشين أو هنداسة : ذراع و ١٤ جزءاً من مئة جزء من الذراع .
١٠٠ أرشين : ١٤١ ذراعاً . - ٢٥ كيكاش : أرطبة . - ١ أرطبة : ٤٩ أقة و ١٢٥ درهماً .

« اصطلاحات ايطاليا كاصطلاحات فرنسا »

عيارات البرتغال : ١ ليبره أو رثل : ١٤٣ درهماً وخمس . - ١٠٠ ليبره : ٣٥ أقة و ٣٢٠ درهماً . - ٣٢ ليبره : أروبة .
قياساتها : - ١ باله : ٣١٩ جزءاً من ألف جزء من الذراع .
١٠٠ باله : ٣١٩ ذراعاً . - ٥ باله : و ا ر .
عيارات بروسيا : - ١ ليبره : ١٤٦ درهماً . - ١٠٠ ليبره : ٣٦ أقة و ٢٠٠ درهم .

قياساتها : ١ أونيه : ٩٧ جزءاً من مئة جزء من الذراع . - ١٠٠ أونيه : ٩٧ ذراعاً .

مكايلها : - ١٦ ميترت : ١ شافال . - ١ شافال : ١٤ أقة و ٨٥ درهماً .

« اصطلاحات بلجيكا كاصطلاحات فرنسا »

عيارات روسيا : ١ لوث : ٥ دراهم و نصف . - ٣٢ لوثا : ليبره مسكوبية ، ١٧٦ درهماً . - ١٠٠ ليبره مسكوبية : ٤٤ أقة . - ٤ ليبره : بود .
١٠ بود : برو كوفيتش .

قياساتها : - ١ قدم مسكوبي : ٤٤٥ جزءاً من ألف جزء من الذراع .
١ أون أو أرشين : ذراع و ٤ أجزاء من مئة جزء من الذراع . - ١ ساجن أو تواز : ٣ أذرع و ١١ جزءاً من مئة جزء من الذراع .

مكايلها : ١ تشاغر : ١٩ أقة و ٦٧ درهماً . - ٢ تشاغر : باجاك .
٢ باجاك : أوسمن . - ٢ أوسمن : تشاغرت .

عيارات سويسرا : ١٦ أونسا : ليبره . - ١ ليبره : ١٥٦ درهما .
١٠٠ ليبره : ٣٩ أقة .

قياساتها : ١ أونة : ذراع وثلاثة أرباع الذراع . - ١٠٠ أونة : ١٧٥ ذراعاً .
مكاييلها : ١ كوارتر : ١٠ أقات و ٣ درهم . - ١٠ كوارتر : شوال .
قياسات فرنسا : ١ متر : ذراع و ٦٤ جزءاً من مئة جزء من الذراع . - ١٠٠ متر : ١٤٦ ذراعاً . - متر وخمس المتر : أونة ، أي ذراع و ثلثه أرباع الذراع .
١٢٠ متراً : ١٠٠ أونة ، أي ١٧٥ ذراعاً .

عيارات النمسا : ١ أونس (أوقية نمساوية) : ١١ درهما . - ١٦ أونسا
أونسا ١٧٦ درهما : ليبره نمساوية أو فونط . - ١٠٠ فونط : قنطار نمساوي (٤٤ أقة) .
قياساتها : ١ أونة : ذراع و ٦٣٧ جزءاً من ألف جزء من الذراع . - ١٠٠٠ أونة = ١٦٣٧ ذراعاً . - ١ قدم نمساوي = ٦١ جزءاً من ألف جزء من الذراع .
مكاييلها : ١ ميترت أومويت : ٦٤ أقة و ٣٠ درهما . - ١ أمير : ٢٤ أقة
و ١٦٨ درهما .

عيارات الهند : ٤٠ سادس : مونت . - ١ مونت : ٣٩ أقة و ٢٢ درهما .
قياساتها : ١ هوت : ٦٥ جزءاً من مئة جزء من الذراع . - ١٠٠ هوت : ٦٥
ذراعاً .

مكاييلها : ٤ ريك : بالي . - ١ بالي : ٣ أقات و ٣٥ درهما .

« اصطلاحات هولندا كاصطلاحات فرنسا »

مكاييل اليونان : ١ استارو : ٦١ أقة و ٥٠ درهما . وأما ما بقي
فحسب اصطلاح تركيا .

نقود ذهبية لم تذكر في الرسالة

نقلناها من آخر كشف الحجاب للمعلم بطرس البستاني ، ورتبناها على
الحروف الهجائية .

وزنهما :

أسماؤهما :

حبة	قيراط	درهم	حبة	قيراط	درهم	
٠	٦	٨	٠.٦	٣	٧	دبلون
٣.٥	٧	٠	٢.٥٤	٥	٠	عادي جديد
٣.٥	٧	٠	٢.١٦	٦	٠	عادي قديم
٠	٩	٠	٣	٧	٠	غازي قديم
١.٦٠	٣	٥	٠.٣٨	١١	٤	ليرة أميركية
٠	١	٢	١.٥	١٤	١	ليرة مسكووية (روسية)
١.٨٨	١	١	٣.٧٦	٠	١	مجهز
١	١	١	٠.٦٣	١	١	مشخص
٠	٨	٠	١.٥	٦	٠	مدوحي

نقود فضية

١.٧	٥	٨	٣.٨	٧	٧	ريال أميركاني
٠	١٣	٧	٢	٠	٧	ريال شنكو
١	٧	٦	٢	١	٥	ريال مسكوبي قديم
٠	١٢	١	٣	٩	١	الشلن
٠	٩	١	٠.٥	٢	١	الفرنك
٢	١	١	٢.٢٤	١٤	٠	ربع الفلورين المعروف بالفرين

مصادر الرسالة

مرتبة على الحروف الهجائية

- السنة العطارين والبزازين والصرافين الثقة .
- أوزان المقادير: للعلامة المجلسي: محمد باقر بن محمد تقي قدس سرهما (١)
- البحار: (م ١١ من الطبع القديم الحجري): للمجلسي قدس سره .
- البيان: للشهيد الأول (محمد بن مكّي العاملي) .
- التبيان في تفسير القرآن: للشيخ الطوسي .
- التحقيق والتنقيح في بيان ما يتعلق بالمقادير: للشيخ جعفر كاشف الغطاء .
- تنقيح المقال: للشيخ عبدالله المامقاني .
- الجواهر (مجلد الزكاة): للشيخ محمد حسن ابن الشيخ باقر النجفي .
- حاشية العروة للميرزا محمد حسين النائيني قدس سره .
- حاشية وسيلة النجاة الجامعة: للسيد محسن الحكيم الطباطبائي مدظله .
- الحساب الجديد، الجزء الخامس: تأليف نخبة من أساتذة الحساب .
- الحساب الحديث المصور الجزء الخامس: لعبدالله سليمان ظاهر، الطبعة الرابعة .
- الحساب المتوسط، الجزء الأول: لمصطفى صافي محمد، الطبعة الثانية .
- الحساب المتوسط، الجزء الثاني: لمصطفى حسن أبو عيانة وحسين محمود نجم .
- حلية الطلاب في علم الحساب: للأب أغستينوس تردي اليسوعي (٢) .
- خط بعض العلماء على نسخة قديمة مخطوطة من المسالك .
- الدرة البهية في تطبيق الموازين الشرعية على العرفية: للسيد محسن الأمين .
- الدر الثمين: للسيد محسن الأمين، وعليه حاشية السيد محسن الحكيم مدظله .
- الطبعة الأولى - مطبعة كرم .

(١) مطبوعة في إيران مع مجموعة كتبوهي: مسكن الفؤاد للشهيد الثاني، والرسالة وهي من ص ١٣٠ الى ص ١٥٣، وشرح الحادي عشر، واعتقادات الصدوق، وسؤالات المأمون للرضا عليه السلام، وآداب المتعلمين، والظاهر أنها للمجلسي .

(٢) طبع المطبعة الكاثوليكية في بيروت سنة ١٩٢٨ م

- رسالة في الأوزان ، للسيد عدنان ابن السيد موسى شبر الموسوي .
رفيق الطلاب في علم الحساب ، الجزء الرابع ، لجورج طانيوس معوض .
سفينة النجاة : للشيخ أحمد كاشف الغطاء .
سنن النسائي (ج ٢) طبع مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة .
العروة الوثقى : للسيد محمد كاظم اليزدي الطباطبائي (طبع صيدا سنة ١٣٤٨ هـ) .
القاموس : للفيروز آبادي .
الكشاف : للزنجشيري .
كشف الحجاب في علم الحساب ، للمعلم بطرس البستاني (مطبعة الأمير كان بيروت
الطبعة الرابعة سنة ١٨٧٢ م)
كيف تحجج ؟ لمحمد حسين الأديب .
مجمع البيان في تفسير القرآن : للطبرسي (طبع صيدا) .
مختار الصحاح : لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي .
المدارك ، للسيد محمد العاملي .
مستمك العروة (ج ١) ، للسيد محسن الحكيم الطباطبائي مد ظله .
مصباح الفقيه ، للآغا رضا الهمداني .
مفتاح الكرامة (مجلدا الطهارة والزكاة) للسيد محمد جواد العاملي .
مفكرة مواهب فاخوري ، لسنتي ١٩٦٠ و ١٩٦٢ م .
المنجد ، للأب لويس معلوف اليسوعي .
منهاج الصالحين ، للسيد محسن الحكيم الطباطبائي مد ظله .
الوسائل (المجلدات الثلاثة) ، للحر العاملي (طبع عين الدولة) .
وسيلة النجاة للميرزا محمد حسين النائيني (طبع النجف الأشرف سنة ١٣٤٢ هـ) .
وسيلة النجاة الجامعة ، له (طبع المطبعة الوطنية في بيروت) .
وسيلة النجاة الصغيرة للسيد أبو الحسن الأصفهاني « الطبعة السادسة سنة ١٣٥٨ هـ » .

الفهرس

الصفحة :	الموضوع :
٣	المقدمة
٥	تنبيهات هامة
٩	الآر
٩	الاستار
٩	الاصبع
١٠	الأقة الاسلامبولية
١٣	الانش
١٤	الأوقية الاسلامبولية
١٥	الأوقية البقالي
١٥	الأوقية الشرعية
١٩	الأوقية الكويتية
١٩	أوقية الكيلو
١٩	الأونس
٢٠	الباع
٢٠	البريد الشرعي
٢٠	البوصة
٢٠	البول النحاسي الايراني
٢١	التولة
٢١	الحبة
٢١	حبة الحمص
٢١	حبة الشعير
٢٣	حبة القمح
٢٣	الحقة البقالي
٢٤	الحقة المطاري
٢٤	الحمصة
٢٥	حنوط الميت
٢٥	خمس النصاب الأول للذهب
٢٥	خمس النصاب الثاني للذهب
٢٥	خمس النصاب الأول للفضة
٢٦	خمس النصاب الثاني للفضة
٢٦	الدانق
٢٨	الدرهم البغلي
٣١	الدرهم الشرعي
٤٥	الدرهم الصيرفي (المتعارف)
٤٨	الدرهم الطبري
٤٨	الدرهم الوافي
٥١	الدونم
٥١	دية قتل النفس
٥١	الدينار الشرعي
٥٦	الذراع السوري اللبناني
٥٦	الذراع الشرعي
٥٦	الذراع المعماري
٥٦	ذراع اليد
٥٧	ربع الأقة الاسلامبولي
٥٧	الرطل الاسلامبولي
٥٧	الرطل الشقيفي
٥٨	الرطل العراقي

القدم	٨٧	الرطل الكويتي (الباوند)	٦٢
القرش الصاغ	٨٧	الرطل المدني	٦٣
القمحة	٨٨	الرطل المكي	٦٥
القنطار الشرعي	٨٨	الريال المجيدي	٦٦
القنطار العرفي	٨٩	السنطيتر	٦٦
القيراط الشرعي	٨٩	الشبر	٦٦
القيراط الصيرفي	٩٢	شعرة البرنوت	٦٦
الكر	٩٢	الشعيرة	٦٧
الكر بالمساحة	٩٩	الصاع الشرعي	٦٧
كفارة الافطار العمدي في شهر رمضان	١٠٠	الصاع العراقي	٧٩
كفارة الافطار العمدي في قضاء شهر رمضان	١٠٠	الصاع المدني	٧٩
كفارة تأخير الصيام	١٠٠	الصاع المكي	٧٩
كفارة الحنث في العهد	١٠٠	الطسوج	٨٠
كفارة الحنث في النذر	١٠٠	الطغار	٨٠
كفارة الحنث في اليمين	١٠٠	الطن	٨٢
كفارة الظهار	١٠٠	العقد المنذور لشمع أو ليوشع (ع)	٨٢
كفارة قتل الخطأ	١٠١	العقدة البحرية	٨٣
كفارة الوطء في الحيض	١٠١	العملة العثمانية	٨٤
الكلن	١٠١	الغالون	٨٥
الكيل	١٠١	الغرامة	٨٥
الكيلجة	١٠١	الغرام	٨٥
الكيلو غرام	١٠١	الغرش الصحيح العثماني	٨٦
الكيلو متر	١٠٣	الفرسخ	٨٦
الليبرة	١٠٤	الفرسخ البحري	٨٦
الليتر	١٠٤	الفطرة	٨٧

نصاب الغلات الأربع	١٣٧	الليرة الافرنسية	١٠٥
النصاب الأول لزكاة الفضة	١٥٢	الليرة الانكليزية	١٠٦
النصاب الثاني للفضة	١٥٤	الليرة العثمانية	١٠٦
النواة	١٥٥	الليرة المصرية	١٠٨
الهكتار	١٥٥	المتر	١٠٩
الوار	١٥٥	المتر المكعب	١١٠
الوزنة الشرعية	١٥٥	فائدة استطرادية	١١٠
الوزنة العراقية	١٥٥	المثقال الشرعي	١١١
الوسق	١٥٦	المثقال الصيرفي	١١٥
الويبة	١٥٧	المجيدي	١١٧
اليرد	١٥٨	المد الشرعي	١١٨
عبارات وقياسات ومكايل بعض الدول	١٦٠	المد العزيزي	١٢٤
نقود ذهبية لم تذكر في الرسالة	١٦٣	المد المتعارف	١٢٤
نقود فضية	١٦٣	المسافة الشرعية	١٢٥
مصادر الرسالة	١٦٤	المن	١٢٨
الفهرس	١٦٦	المن التبريزي	١٢٨
		المن الشامي	١٢٩
		المن العراقي	١٣٠
		المن القديم	١٣٠
		مئة العقد	١٣٠
		الميل	١٣١
		الميل الانكليزي	١٣٢
		الميل البحري	١٣٢
		الش	١٣٣
		النصاب الأول للذهب	١٣٣
		النصاب الثاني للذهب	١٣٦

